

رقم الترتيب : .....

رقم التسلسل : .....

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة  
Université kasdi merbah - Ouargla  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



Faculté des sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

قسم العلوم التجارية

Département des Sciences Commerciales

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية

تخصص: محاسبة وجباية

بعنوان:

دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) في

التنبؤ بخطر الإفلاس

دراسة عينة من الشركات الجزائرية

الفترة الممتدة من 2003-2010

من إعداد الطالب: خير الدين قريشي

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ: 18/06/2012

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور	محمد حمزة بن قرينة	أستاذ محاضر أ جامعة ورقلة	رئيسا
الدكتور	محمد الجموعي قريشي	أستاذ محاضر أ جامعة ورقلة	مشرفا
الدكتور	محمود فوزي شعوبي	أستاذ محاضر أ جامعة ورقلة	مناقشا
الدكتور	عبد الوهاب دادن	أستاذ محاضر أ جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الدراسية : 2011/2012

## إهداء

إلى نبراسي، شعلتي وقودتي في الحياة... أبي الذي سهر على راحتي  
وأبي إلا أن يرى ثمرة هذا العمل اللهم احفظه لي وأعني على بره...  
اللهم اغفر لوالدتي وارحمها كم كانت لسعد لو ادركتني اكتب هذه  
الأسطر...

إلى أفراد عائلتي سندي كبارا وصغارا...

إلى كل من همه حالي وانتظر ثمرة جهدي...

إلى كل طالب علم وباحث عن الحقيقة...

اهدي ثمرة هذا العمل

## شكر وعرهان

الحمد لله والثناء عليه على فضله وآلاءه والذي لولاه لما عرفت  
صوابا...

أقدم بشكر خالص إلى أستاذي المشرف محمد الجموعي قريشي  
على حرصه وجهوده في توجيهي إلى كل ما يثمن العمل  
شكر موصول إلى والدي الذي سهر معي لإتمام هذا العمل.

أشكر جزيل الشكر أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه  
على قبولهم تقييم هذا العمل

شكر خاص وامتنان وعرهان إلى زملائي كل من إلياس، عبد القادر،  
علاء، بدر الزمان، يوسف وعنتر وكل أفراد دفعة محاسبة وجباية  
كما لا أنسى من ساعدني على الحصول على المعلومات من الشركات  
كما أشكر كل من اهتم لعملي وهمه أمري

## ملخص:

تهدف من خلال هذه الدراسة الى اثبات مقدرة المعلومة المحاسبية الواردة في النظام المحاسبي المالي (SCF) على التنبؤ بخطر الافلاس، بالتركيز على جدول تدفقات الخزينة الذي يعتبر نقطة قوة في النظام المحاسبي المالي، ولتحقيق اهداف هذه الدراسة ومن بينها وضع نموذج مكون من نسب مالية مستخرجة من القوائم المالية، اعتمدنا طريقة التحليل التمييزي مستخدمين بذلك ستة وثلاثون مشاهدة عبارة عن قوائم مالية لشركات مفلسة ومتعثرة، و اخرى سليمة، و ستة عشر نسبة مالية تم استخراجها من القوائم المالية لتلك الشركات، وقد تم الحصول على النتائج التالية:

تفوق ست نسب من اصل ستة عشر في مقدرتها على التمييز بين الشركة المفلسة والشركة السليمة، هي: نسبة الديون الى إجمالي الأصول، نسبة التدفق النقدي التشغيلي الى الديون قصيرة الأجل، نسبة الديون طويلة الأجل الى الأصول الجارية، نسبة رأس المال العامل الى الأصول الجارية، نسبة التدفق النقدي التشغيلي الى إجمالي الأصول، نسبة الديون الى التدفق النقدي التشغيلي.

من بين هذه النسب هناك ثلاث نسب مشتقة من قائمة التدفقات النقدية هي: نسبة التدفق النقدي التشغيلي الى الديون قصيرة الأجل، نسبة التدفق النقدي التشغيلي الى إجمالي الأصول، نسبة الديون الى التدفق النقدي التشغيلي.

مكنت هذه النسب من بناء نموذج للتنبؤ ذو جودة تصنيف معتبرة تقدر ب: 91,7%.

**الكلمات الدالة:** خطر الافلاس، المعلومة المحاسبية، النظام المحاسبي المالي، التنبؤ بخطر الافلاس.

### **Abstract :**

Cette étude vise à démontrer la capacité prédictive de l'information comptable dans le system comptable financier (SCF) pour prédire le risque de faillite, en se concentrant sur les flux de trésorerie.

Nous appliquons la méthode de l'analyse discriminant (AFD), sur 36 observations (états financiers), et 16 variables (ratios financiers), nous avons les résultats suivants :

- Il ya 6 ratios capable de distinguer entre la société en faillit et sain.
- Trois ratios sur six calculés à partir, ce que confirme leur importance dans la prédiction du risque de faillite.
- Modèle de prédire le risque de faillit de qualité 91.7%.

**Mots clés :** risque de faillite, information comptable, système comptable financier, prédiction du risque de faillite.

# فهرس المحتويات

## قائمة المحتويات

III	.....	الاهداء
IV	.....	التشكرات
V	.....	الملخص
VI	.....	قائمة المحتويات
VII	.....	قائمة الجداول
VIII	.....	قائمة الاشكال
أ	.....	مقدمة
01	..... الدراسات السابقة.....	الفصل التمهيدي
02	.....	تمهيد
03	..... الدراسات المتعلقة بالتنبؤ بخطر الإفلاس.....	المبحث الأول
03	..... التنبؤ عن طريق النماذج.....	المطلب الأول
13	..... التنبؤ عن طريق الأساليب النوعية.....	المطلب الثاني
15	..... تلخيص الدراسات السابقة في مجال التنبؤ بإفلاس الشركات.....	المطلب الثالث
17	..... التعليق على الدراسات السابقة في مجال التنبؤ بخطر الإفلاس.....	المطلب الرابع
19	..... الدراسات التي تناولت أهمية المحتوى المالي لقائمة التدفقات النقدية.....	المبحث الثاني
19	..... عرض الدراسات.....	المطلب الأول
24	..... التعليق على الدراسات.....	المطلب الثاني
26	.....	خلاصة الفصل
27	..... تحليل ظاهرة الإفلاس.....	الفصل الأول
28	.....	تمهيد
29	..... ماهية إفلاس المؤسسات.....	المبحث الأول
29	..... تعاريف الإفلاس.....	المطلب الأول
32	..... المنظور القانوني والاقتصادي لإفلاس المؤسسة.....	المطلب الثاني

33	..... المقاربة المالية للإفلاس	المطلب الثالث
40	..... مراحل الإفلاس، أنواعه، أسبابه	المبحث الثاني
40	..... مراحل الافلاس	المطلب الأول
41	..... انواع الافلاس	المطلب الثاني
46	..... اسباب الافلاس	المطلب الثالث
51	.....	خلاصة الفصل
52	إستخدام القوائم المالية لغرض التنبؤ.....	الفصل الثاني
53	.....	تمهيد
54	..... التنبؤ للأغراض المالية	المبحث الأول
54	..... مفهوم وأهمية التنبؤ للأغراض المالية	المطلب الأول
55	..... مقدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ	المطلب الثاني
56	..... شروط نجاح عملية التنبؤ باستخدام القوائم المالية	المطلب الثالث
57	..... انواع التنبؤ	المطلب الرابع
59	القوائم المالية وفق الإفصاح الحالي.....	المبحث الثاني
59	..... ماهية الإفصاح المحاسبي	المطلب الأول
60	..... الخصائص النوعية للقوائم المالية	المطلب الثاني
66	..... القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	المطلب الثالث
77	.....	خلاصة الفصل
78	إختبار قدرة النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية على التنبؤ بخطر الإفلاس باستخدام التحليل التمييزي.....	الفصل الثالث
79	.....	مدخل
80	..... عرض منهجية الدراسة	المبحث الاول

80	..... عينة الدراسة والمتغيرات المستخدمة.....	المطلب الأول
84	..... تقديم طريقة الدراسة (طريقة التحليل التمييزي).....	المطلب الثاني
85	..... تطبيق طريقة التحليل التمييزي وتحليل النتائج.....	المبحث الثاني
85	..... خطوات الدراسة.....	المطلب الأول
86	..... تحليل نتائج البرنامج الاحصائي.....	المطلب الثاني
97	.....	خلاصة الفصل
98	.....	خاتمة
102	.....	قائمة المراجع
106	.....	الملاحق



## قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
جدول 1-1	يلخص الدراسات في مجال التنبؤ بإفلاس الشركات	15
جدول 1-2	مصادر تمويل النشاط والاحتياجات المتولدة عنه	36
الجدول 1-3	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)	72
الجدول 2-3	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	74
جدول 1-3	توزيع العينة	80
جدول 2-3	يوضح النسب المالية المستخدمة في الدراسة	81
جدول 3-3	يبين اختبار التجانس	82
جدول 4-3	نتائج اختبار Box's M	88
جدول 5-3	يبين ترتيب المتغيرات المختارة وفق التحليل	89
جدول 6-3	يبين استخلاص المتغيرات	89
جدول 7-3	اختبار قوة العلاقة	90
جدول 8-3	اختبار الدلالة	91
جدول 9-3	دالة التمييز القانونية المعيارية	92
جدول 10-3	المصفوفة الهيكلية	92
جدول 11-3	دالة التمييز القانونية	93
جدول 12-3	القيم التمييزية	94
جدول 13-3	احداثيات مركز ثقل الدالة	95
جدول 14-3	معاملات دالتي التصنيف	96
جدول 15-3	جودة التصنيف	97

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
32	المقاربات المختلفة للإفلاس	شكل رقم (1-2)
37	التركيبية الوظيفية للخزينة	شكل رقم (2-2)
37	حالة الاخلال بالتوازن	شكل رقم (3-2)
38	حالة نمو غير متحكم فيه	شكل رقم (4-2)
38	حالة سوء تسيير عناصر الاستغلال	شكل رقم (5-2)
39	حالة الخسائر المتراكمة	شكل رقم (6-2)
39	حالة تدهور النشاط	شكل رقم (7-2)
42	إفلاس المؤسسات حديثة التكوين	شكل رقم (8-2)
43	إفلاس المؤسسات الفتية	شكل رقم (9-2)
44	إفلاس المؤسسات الناضجة	شكل رقم (10-2)

مقدمة

ساهمت النظرية الايجابية للمحاسبة في فتح المجال أمام العديد من الدراسات التي تنطلق من متطلبات الواقع المؤسسي للوصول الى إرساء قواعد وحلول للمشاكل العالقة، ويمكن أن نلمس هذا التوجه في التركيز على مخرجات العمل المحاسبي، المتمثل في المعلومة المحاسبية المعبر عنها بالقوائم المالية، وابرار اهمية المحتوى المعلوماتي.

المنطلق الأساسي لهذا التوجه هو نوعية المستخدم أو قارئ المعلومة والذي على اساسه يتم استنباط أهم القواعد التي تمكن من تقريب الفجوة بين المعلومة وبين مستخدمها.

تعتبر الغاية الأساسية من إعداد ونشر القوائم المالية هي تزويد مستخدميها بمعلومات مفيدة في عملية اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية، ولازالت الجهود متواصلة من طرف الهيئات الدولية للمحاسبة لوضع إطار مفاهيمي لإعداد ونشر القوائم المالية، ولعل من اهم الجهود التي توصلت اليها هو تحديد الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، ونعني بالخصائص النوعية هنا: الصفات التي تجعل المعلومة المعروضة ذات جودة عالية، وذات فائدة بالنسبة للمستخدمين.

من بين هذه الخصائص نجد أن خاصية الملائمة هي التي تحظى باهتمام متزايد من طالبي المعلومة، ونقصد بالملائمة قدرة تأثير هذه الأخيرة على القرارات الاقتصادية.

إن أهم ما يواجه المستثمرين باعتبارهم المستخدم الأساسي للمعلومة المحاسبية هو امكانية تعرضهم لمخاطر مالية من جراء توظيف أموالهم في المؤسسة منتجة المعلومة، في ظل ظروف عدم التأكد التي تعاني منها البيئة الاقتصادية وبالتالي وجب الاعتناء أكثر بملائمة من حيث الوقت و التكلفة و قدرة التأثير والكشف المبكر عن الخطر المالي.

يعتبر خطر الإفلاس في مقدمة هذه المخاطر نظرا لما يشكله من تهديد مباشر للأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة وعلى رأسهم المستثمرين من مساهمين أو دائنين.

إن مفهوم المخاطر بصفة عامة وخطر الإفلاس بصفة أخص هي مفاهيم حديثة، والدراسات التي تناولتها هي دراسات حديثة مقارنة بغيرها من الدراسات المالية و المحاسبية، أنتجتها الأزمات التي حدثت في السنوات الأخيرة أدت إلى تزايد حالات الإفلاس لمؤسسات بمختلف الأحجام، ومن عدة قطاعات.

تتحلى أهمية الموضوع في كونه مرتبط بموضوع المخاطر الذي يؤثر على قرارات المستثمرين ، كما يستمد أهميته من كونه كذلك مرتبط بمستجدات البيئة المحاسبية الجزائرية، وعلاقتها بالإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجديد.

مشكلة الدراسة:

سعت الجزائر كغيرها من الدول لمواكبة التطورات الحديثة في البيئة الاقتصادية في سلسلة من الإصلاحات في الجانب المحاسبي من خلال تبني بعض المعايير الدولية عبر مراحل أثمرت بوضع نظام محاسبي مالي جديد، بدل النظام السابق المتمثل في المخطط المحاسبي نسخة 1975.

هذا النظام أتى بداعي تلبية حاجات المستثمرين في البيئة المحاسبية الجزائرية من معلومات تفيدهم في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالمؤسسة التي تنشط في البيئة الجزائرية، ومن المؤكد ان هذه البيئة لا تخلو من هزات إفلاس المؤسسات، وبالتالي فان هذا البحث سيحاول الإجابة عن الإشكالية المصاغة في السؤال التالي:

ما مدى مقدرة المعلومات المحاسبية التي يجسدها الإفصاح الحالي وفق النظام المحاسبي المالي الجديد على التنبؤ بخطر الإفلاس في المؤسسات الجزائرية؟

من اجل تبسيط السؤال الرئيسي السابق وجب تجزئته إلى الأسئلة الفرعية التالية:

أين تكمن أهمية الإفصاح في النظام المحاسبي المالي فيما يخص مجال التنبؤ؟

ما مدى مقدرة النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية وبقية القوائم المالية على التمييز بين المؤسسة المفلسة من السليمة؟

هل يمكن الحصول على نموذج للتنبؤ بخطر الإفلاس في ظل المعلومات الحالية؟

ولالإجابة عن الأسئلة السابقة نقترح الفرضيات التالية وسنحاول اختبارها من خلال البحث:

- تكمن أهمية الإفصاح الحالي في توفير معلومات محاسبية تساعد على بناء نسب مالية تفيد في عملية التنبؤ.
- للنسب المالية المستخرجة من القوائم المالية الحالية قدرة عالية على التمييز بين المؤسسة المفلسة والمؤسسة السليمة.
- يمكن من خلال هذه النسب الوصول الى نموذج ذو قدرة تنبؤية بخطر الإفلاس.

أهداف الدراسة:

سنسعى من خلال هذه الدراسة للوصول الى الأهداف التالية:

- تحليل ظاهرة الإفلاس وضبط المفاهيم المتعلقة بها

- سوف نحاول التعرف على المستجدات المتعلقة بالمعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي.
- سنحاول اختبار قدرة الإفصاح الحالي على توقع خطر الإفلاس من خلال اعداد النموذج ، وبالتالي تقييم جودة الافصاح من خلال احد جوانب التقييم وهو القدرة التنبؤية للمعلومة.

### منهجية الدراسة:

من اجل الوصول إلى النتائج المرجوة، وقصد الإجابة عل الإشكاليات المطروحة يتطلب منا اعتماد المنهج الوصفي الملائم للجانب النظري حيث يتم فيه استخلاص أهم الدراسات والأطروحات والمقالات العلمية ذات الصلة بالموضوع لتمكن من خلاله توضيح الإطار النظري فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية وتبنيها من طرف الهيئة المعنية بالمحاسبة في الجزائر، إضافة إلى الإطار النظري لخطر الإفلاس من خلال توضيح أبعاده، أما ما يلاءم الجزء التطبيقي فقد اعتمدنا المنهج الاستقرائي مستعينين بطريقة التحليل التمييزي كأداة إحصائية لبناء نموذج للتنبؤ بخطر الإفلاس انطلاقا من عينة شركات جزائرية.

### حدود الدراسة:

حدود زمنية : قوائم مالية لعينة من الشركات موافقة للفترة الممتدة من 2003 الى 2010.

حدود مكانية: عينة من الشركات تنشط من ناحية الإقليم في كل من ولاية ورقلة بما فيها منطقة تقرت، إضافة إلى مناطق أخرى من الجنوب الجزائري على غرار ولاية غرداية، إما من ناحية النشاط فهي ذات نشاط إنتاجي، بعضها تابع للقطاع الحكومية، وبعضها ملك للخوخاص.

### الدراسات السابقة:

نظرا لأهمية الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع فقد رأينا أن نخصص لها فصلا كاملا وذلك بهدف التعمق والتحليل مما يفيدنا في ضبط أكثر لموضوعنا.

### هيكل البحث:

من اجل الإحاطة بمضمون البحث سنعمد التقسيمات التالية:

فصل تمهيدي سنحاول فيه التعرض إلى الدراسات السابقة المتعلقة بموضوعنا وقد قسم لمبحثين الأول تناولنا في المتغير التابع وهو التنبؤ بخطر الإفلاس، والثاني كان حول الدراسات بخصوص المتغير المستقل الخاص بالمعلومة المحاسبية بالتركيز على قائمة التدفقات النقدية.  
فصل أول خصصناه لتحليل الظاهرة المدروسة وهي ظاهرة إفلاس الشركات.

فصل ثاني يتطرق إلى التغيرات في البيئة المحاسبية الجزائرية فيما يتعلق بالنظام الجزائري وما أضافه بخصوص عرض المعلومة.

الفصل الثالث هو دراسة حالة لعينة من الشركات الجزائرية ومن خلال المعلومات المحاسبية المقدمة من طرفها نحاول بناء نموذج للتنبؤ بخطر الإفلاس وفق طريقة التحليل التمييزي.

# الفصل التمهيدي :

الدراسات السابقة



## تمهيد:

من اجل إحاطة أكثر بموضوع بحثنا وقصد ضبط المتغيرات وطريقة الدراسة بما يخدم أهدافها ارتأينا أن نخصص فصلا كاملا للدراسات ذات الصلة بالموضوع، وبالنظر إلى طبيعة العنوان الذي يتناول قسمين أولهما: يتمثل في قدرة هذه المعلومات في التنبؤ بخطر التعثر أو فشل أو إفلاس الشركات، أما القسم الثاني تمحور حول المعلومات المحاسبية وهي ما يتعلق بالمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية التي يجسدها الإفصاح الحالي وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) ، وسنركز هنا على جدول سيولة الخزينة وهو يعبر عن التدفقات النقدية الذي يعتبر من أهم الإضافات التي جاء بها النظام تماشيا مع المعيار الدولي رقم 7 بالنظر إلى أهمية هذه القائمة وما تحتويه من معلومات قد تكون ملائمة لاتخاذ مختلف القرارات المالية للمؤسسة، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل كالتالي:

1) الدراسات في مجال التنبؤ بخطر الإفلاس؛

2) الدراسات التي تناولت المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية.

## المبحث الأول الدراسات المتعلقة بالتنبؤ بخطر الإفلاس:

سنقوم من خلال ثلاث مطالب تقديم اهم الدراسات في نظرنا والمتعلقة بالتنبؤ بالافلاس وفق الاساليب الكمية والنوعية، والتعليق عليها لنبرز ما يميز دراستنا عنها.

### المطلب الأول، التنبؤ عن طريق النماذج

الدراسات التي يشملها هذا المطلب هي دراسات اعتمدت على أساليب إحصائية كمية للوصول إلى اهدافها، وهي مرتبة سب تسلسلها الزمني

### 1) دراسة Beaver<sup>1</sup>:

يعتبر بيفر هو صاحب فكرة وضع نموذج لقياس فشل الشركات من خلال مقاله سنة 1966، وسمي النموذج باسمه حيث اعتمد في وضع النموذج على النسب المالية وتضمنت مقارنة للنسب المالية المتوسطة ل 79 شركة فاشلة، و 79 شركة غير فاشلة في الفترة ما بين 1954-1964 وقد قام بيفر باختيار 30 نسبة مالية لتحليلها واستخدم أسلوب التحليل الأحادي بتحليل كل نسبة لخمس سنوات متتالية، وقام بيفر بفحص هذه النسب حيث بحث عن النسب التي تعطى بشكل أدق وأصدق مؤشر على نجاح الشركة أو فشلها وهذه النسب موضحة في الشكل التالي:

وتوصل بيفر أن النسب التالية يمكن استخدامها أكثر من غيرها في التنبؤ بفشل الشركات:

- 1- التدفق النقدي إلى الدين الكلي؛
- 2- صافي الدخل إلى إجمالي الأصول؛
- 3- إجمالي الديون إلى الأصول الكلية؛
- 4- رأس المال التشغيلي إلى الأصول الكلية؛
- 5- نسبة التداول.

<sup>1</sup> W.Beaver, **Financial Ratios as Predictors of Failure**, Journal of Accounting Research, Vol. 4, Empirical Research in Accounting: Selected Studies 1966 (1966), pp. 71-111

2) دراسة <sup>1</sup>Althman:

قدم ألتمان في مقال سنة (1968) دراسة تهدف إلى بحث مدى إمكانية التنبؤ بالتعثر المالي للشركات من خلال دراسة النسب والمؤشرات المالية لتلك الشركات، وقد اعتمد ألتمان على نموذج إحصائي عرف بإسم نموذج متعدد المتغيرات، حيث يعتمد هذا النموذج على استخدام عدة نسب ومؤشرات مالية ومحاسبية للوصول لمؤشر واحد للتعثر المالي يكون قادراً على التنبؤ بمدى إمكانية وقوع بتعثر الشركات عام 1986 م. وقد استخدم ألتمان في دراسته تحليل التمايز لبناء نموذج (Z – Score) وقد كانت عينة دراسة ألتمان تتكون من 22 شركة صناعية نصفها مفلس والنصف الآخر غير مفلس، وقد أخذ في إعتباره 22 نسبة مالية من واقع التقارير المالية المنشورة لهذه الشركات، وقد أظهرت الدراسة تفوق خمس نسب في المساهمة بشكل واضح، بالتنبؤ بوقوع الإفلاس، حيث أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط قوية بين الإفلاس وتلك النسب، أثبتتها الاختبارات الإحصائية، وقد كانت هذا النسب: نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول، والأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول، والدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول، ونسبة القيمة السوقية لأسهم رأس المال إلى إجمالي الخصوم، وأخيراً نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول، هذه النسب الخمس تعكس واقع المؤسسة من حيث درجة السيولة وربحيتها وتأثير تلك الربحية في تنمية صافي الأصول، ومدى تغطية القيمة السوقية لأسهم رأس المال لإلتزاماتها ومعدل دوران الاستثمار.

وقد توصل في الاخير الى وضع النموذج متعدد المتغيرات التالي:

$$Z = .012X1 + .014X2 + .033X3 + .006X4 + .999X5$$

حيث:

X1	الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول	X4	القيمة السوقية للأسهم / القيمة الدفترية للدين
X2	صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول	X5	الأرباح المحتجزة المتراكمة / مجموع الأصول
X3	المبيعات / مجموع الأصول	Z	مؤشر التعثر المالي*

Source: Edward I. Altman, The Journal of Finance, Vol. 23, No. 4 (Sep., 1968),

<sup>1</sup> Edward I. Altman, The Journal of Finance, Vol. 23, No. 4 (Sep., 1968), pp. 589-609 Published by: Blackwell Publishing for the American Finance Association

\* عندما تكون Z اصغر من 2.99 واكبر من 1.81 فانه من المتوقع أن تفلس الشركة حسب النموذج. إذا كانت Z محصورة بين 1.81 و2.99 فانه لا يمكن الحكم على وضعية الشركة.

ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها أنها استعملت نموذج متعدد المتغيرات بدل احادي المتغيرات، هذا الاخير بسيط وياخذ كل متغيرة على حدى لتوضيح علاقتها بالظاهرة وبالتالي تبقى الشكوك حول فعالية هذه المتغيرة اذا تشاركت مع متغيرات اخرى وهذا ما أثبتته دراسة الثمان 1968.

### 3) دراسة <sup>1</sup>Deakin:

قام الباحث من خلال مقال سنة 1972، بإعادة دراسة نموذج بيفر حيث قام بتحليل 14 نسبة مالية وهي نفس النسب المالية التي استخدمها *Beaver* وتكونت العينة من 22 شركة ناجحة و 22 شركة فاشلة، وقد عرف الشركة الفاشلة بأنها تلك التي أفلست أو التي واجهت عسرا ماليا أو تمت تصفيتها لصالح الدائنين، وقد كان النتائج التي حصل عليها مشابهة لنتائج دراسة *Beaver*.

كما أعاد دراسة *Althman* باستخدام التحليل التمييزي للوصول إلى أفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكنها التنبؤ بفشل الشركات قبل حدوث الفشل بخمس سنوات، وقد طور نماذج مختلفة في كل سنة من السنوات الخمس قبل الفشل.

وقد تراوحت نسبة الخطأ في التنبؤ بين 3% و 5.3% في السنوات الثلاثة الأولى قبل حدوث الفشل أما في السنتين الرابعة والخامسة فقد كانت نسبة الخطأ 21% و 17% وقد أجرى اختبارا على النموذج على عينة أخرى من الشركات تضمنت 11 شركة فاشلة و 23 شركة ناجحة وكانت نسبة الخطأ في التنبؤ في السنة الأولى 22% ، وفي السنة الثانية 6% وفي السنة الثالثة 12% ، وفي السنة الرابعة 23% ، وفي السنة الخامسة 15% ولم يستطع البحث أن يبرر وجود نسبة كبيرة من الخطأ وخاصة في السنة الأولى قبل حدوث الفشل.

### 4) دراسة هندي<sup>2</sup>:

قام هندي بدراسة في مقال سنة 1991 من اجل الوصول الى نموذج للتنبؤ بافلاس الشركات، اختلف في تحديده لمفهوم الافلاس من اجل وضع المتغير التابع، حيث لم يتخذ اعلان الشركة عن افلاسها كمتغير تابع وهو ما عبر عنه ب: تآكل راس المال استنادا الى القانون المصري الذي يجبر انعقاد جلسة طارئة لمجلس الادارة

<sup>1</sup> Edward B. Deakin, A Discriminant Analysis of Predictors of Business Failure, *Journal of Accounting Research* Vol. 10, No. 1 (Spring, 1972), pp. 167-179

<sup>2</sup> د. منير إبراهيم صالح هندي، "التنبؤ بالإفلاس الفني للشركات التابعة للقطاع العام في مصر، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، (جامعة قطر،

العدد الثاني، 1991)، ص ص 59-125

عندما تبلغ الخسائر نصف راس المال، ومن الطبيعي ان يختلف كذلك في اختيار المتغيرات المستقلة المناسبة للمتغير التابع الذي اتخذ.

العينة المستخدمة في دراسته هي مجموعة مكونة من جميع الشركات المصرية العمومية التي تاكل راسمالها بالكامل في الفترة الممتدة بين 1981-1987 م.

استخدم في تحليله "التحليل التمييزي، وتوصل في الخير إلى 6 نسب هي: نسبة الاقتراض، هامش الربح، نسبة مصادر التمويل طويلة الأجل، معدل الفائدة على المتاجرة بالملكية، نسبة المخزون، نسبة السحب على المكشوف.

وقد اثبت بعد الاختبار التمييزي عن تفوق نسبتين هما: نسبة الاقتراض، معدل الفائدة على حقوق الملكية.

## 5) دراسة Boujelben & Hassouna<sup>1</sup>:

هذه الدراسة عبارة عن مقال سنة 2007، سعى الباحثان الى ابراز فعالية معلومات التدفقات النقدية والنسب المالية الكلاسيكية في التوقع بتعثر الشركات، وقد اتخذت معيار التوقف عن الدفع كمعيار للدلالة على افلاس الشركة وتعثرها ماليا.

انطلقت من الفرضيات التالية:

- النسب المالية التقليدية ذات فعالية في توقع التعثر المالي للشركات التونسية؛
- النسب المستمدة من قائمة التدفقات النقدية ذات فعالية في توقع التعثر المالي للشركات التونسية ؛
- النسب المستمدة من قائمة التدفقات النقدية اكثر فعالية من النسب الكلاسيكية في توقع التعثر المالي للشركات التونسية.

استخدمت الدراسة عينة مكونة من 56 مؤسسة متعثرة، و60 مؤسسة سليمة في الفترة الممتدة بين 1992-1999.

<sup>1</sup> Boujelben Saoussen, Hassouna Fedhila, La pertinence des cash-flows d'exploitation et de l'information financière traditionnelle dans la prévision de la détresse financière des entreprises tunisiennes, 28ÈME CONGRES DE L' AFC - «COMPTABILITE ET ENVIRONNEMENT », France (2007) [halshs-00544881 - version 1]

بالنسبة لمتغيرات هذه الدراسة فقد استخدمت مجموعة من النسب المالية الكلاسيكية وعددها 19 نسبة، بالإضافة إلى 9 نسب معتمدة على تدفقات النقدية.

اثبتت الدراسة ان النسب المالية الكلاسيكية ذات مقدرة تنبؤية للتعثر المالي للشركات التونسية، لكن النسب المعتمدة على التدفقات النقدية اعلى فعالية في التنبؤ بالتعثر لهذه الشركات.

## 6) دراسة الشباني<sup>1</sup>:

هذه الدراسة عبارة عن مقال حاول الباحث من خلاله التوصل الى ابراز مدى ملائمة المعلومات المحاسبية عن طريق استخراج النسب المالية من القوائم المالية المنشورة، وذلك من خلال استخدامها في نماذج التمان للتنبؤ بتعثر الشركات.

استخدم الباحث عينة من الشركات العامة السعودية وعددها 200 شركة في الفترة الممتدة بين 1999-2003.

استطاع الباحث ان يتوصل الى اثبات فعالية النموذج المطبق وذلك قبل سنتين من تعثر الشركات.

## 7) دراسة محمد عطية مطر ونواف عبيدات<sup>2</sup>:

هذه الدراسة عبارة عن مقال يهدف الى ابراز اهمية النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين نماذج التنبؤ بالفشل المالي لشركات المساهمة العامة الاردنية .

تمحورت مشكلة الدراسة في الاجابة عن التساؤلات التالية:

- هل يمتلك النموذج التقليدي الذي يعتمد على الاستحقاق فقط قدرة تنبؤية تمكن من تقييم استمرار الشركة؟
- هل يمتلك النموذج المشترك بين النسب التقليدية والنسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية قدرة تنبؤية تمكن من تقييم استمرار الشركة؟
- هل النموذج المختلط يمتلك قدرة تنبؤية اعلى من النموذج السابق في تقييم استمرار الشركة؟

<sup>1</sup> وليد الشباني، دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات السعودية، جامعة الملك سعود.

<sup>2</sup> محمد عطية مطر ونواف عبيدات، دور النسب المالية المشتقة من التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة الاردنية، المجلة الاردنية في ادارة الأعمال، المجلد 3، العدد 4، 2007 ص 440-462

استخدم الباحثان في هذه الدراسة عينتين من المؤسسات: الاولى خلال الفترة 1989 – 2001، وطبق خلالها النموذج التقليدي المبني على 30 نسبة كلاسيكية، اما الثانية فقد امتدت خلال الفترة من 2002 الى 2005 واستخدم خلالها النموذج المختلط المبني على 50 نسبة مالية منها 23 نسبة مشتقة من قائمة التدفقات النقدية.

استعمل في هذه الدراسة طريقة التحليل التمييزي بواسطة الانحدار المتدرج يتم من خلاله تطبيق عدة خطوات، في كل خطوة يحذف متغير ويضاف اخر حتى يتوصل الى التشكيلة المثلى من المتغيرات.

من اهم ماتوصلت إليه هذه الدراسة ما يلي:

يتكون النموذج التقليدي الذي تم اشتقاقه من البيانات المالية للشركات التي تتضمنها العينة الأولى من خمس نسب استحقاق هي : رأس المال العامل، ونسبة هامش الربح الاجمالي، ومعدل دوران الموجودات الثابتة، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الديون، ونسبة صافي ربح السهم العادي الواحد من الارباح المحققة، وتمكن هذا النموذج من تصنيف الشركات التي استخدمت في تصميمه بدقة بلغت: 89,9% وبعد استخدام هذا النموذج على عينة أخرى انخفضت قدرته التنبؤية إلى 73% وبالتالي كانت دقته الكلية في التنبؤ والتصنيف معاً 80,08%.

أما النموذج المشترك الذي تم اشتقاقه من البيانات المالية نفسها فقد تكون من سبع نسب مالية هي :نسبة عائد السهم العادي من التدفقات النقدية التشغيلية، ونسبة صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إلى جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية، ونسبة هامش الربح الاجمالي، ومعدل دوران الموجودات المتداولة، ونسبة المطلوبات المتداولة إلى إجمالي الخصوم، ونسبة المطلوبات طويلة الأجل إلى حقوق الملكية، ونسبة صافي ربح السهم العادي الواحد من الارباح المحققة . وتمكن هذا النموذج من تصنيف الشركات التي استخدمت في تصميمه بدقة تامة 100%، وبعد استخدامه على عينة أخرى من الشركات انخفضت قدرته التنبؤية إلى 83,8% وبالتالي كانت دقته الكلية في التنبؤ والتصنيف معاً: 91,8%، أي اعلى من السابق ب 11%، وهذا يثبت ان معلومات التدفقات النقدية أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالملاءة المالية مقارنة بمعلومات أساس الاستحقاق المحاسبي.

## 8) دراسة عمر عيسى حسن جهماني؛ أحمد عبد الفتاح الداود<sup>1</sup>

الدراسة هي مقال هدف الوصول إلى مجموعة النسب المالية الأكثر قدرة وكفاءة على التنبؤ بفشل شركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، وذلك من خلال تطبيق الأسلوب الإحصائي المعروف بالقياس

<sup>1</sup> عمر عيسى حسن جهماني؛ أحمد عبد الفتاح الداود؛ التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية باستخدام القياس متعدد الاتجاهات، مجلة دراسات، العلوم الادارية، المجلد: 31، العدد: 2، 2004 ص 233 – 209.

متعدد الاتجاهات، على عينة تكونت من (24) شركة منها (12) شركة فاشلة و(12) شركة غير فاشلة مماثلة إلى حد كبير للشركات الفاشلة وذلك خلال الفترة من عام 1993 إلى عام 2000، ولتحقيق أهداف الدراسة تم احتساب (40) نسبة مالية صنفت في ست مجموعات هي: نسب السيولة ونسب الربحية ونسب هيكل التمويل والرفع المالي ونسب السوق ونسب النشاط ونسب التدفقات النقدية. وللتأكد من دقة تصنيف الشركات إلى شركات فاشلة وشركات غير فاشلة تم استخدام تحليل التصنيف، وبلغت الدقة في التصنيف (87.5%) مما يؤكد صحة المعايير والشروط المعتمدة لاختيار عينة الدراسة وتصنيفها، ولتحديد الاتجاهات ذات الدلالة الإحصائية المعنوية المرتبطة بظاهرة فشل الشركات من مجموع الاتجاهات البالغة ستة اتجاهات تم استخدام اختبار إلبو "Elbow Test" ، وتبين أن الاتجاهين الثاني والرابع لهما دلالة إحصائية معنوية لتفسير ظاهرة الفشل، ولمعرفة النسب المالية ذات الأهمية في التنبؤ بفشل الشركات تم إجراء تحليل الملاءمة (Property Fitting Analysis) وأظهرت النتائج أن 27 نسبة من أصل 40 نسبة كان معامل التحديد لها أعلى من 70%، ولرسم خريطة القياس متعدد الاتجاهات بدلالة الاتجاهين الثاني والرابع تم استخدام تلك النسب المالية وبعد إجراء التحليل العنقودي (Cluster Analysis) ورسم الخرائط (Maps) اللازمة تبين أن مجموعة نسب التدفقات النقدية التشغيلية هي أكثر النسب المالية قدرة وكفاءة على التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، وكذلك الأمر بالنسبة لنسب الربحية حيث إنها تفسر الوجه الآخر لفشل الشركات؛ إذ تفسر نجاح الشركة، وبالتالي فإنها قادرة على التنبؤ بفشل الشركات، أما باقي النسب المالية وان كانت مهمة فإنها أقل قدرة وكفاءة من نسب التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ونسب الربحية على التنبؤ بفشل الشركات.

## 9) دراسة Zulkarnain & Hasbullah<sup>1</sup>

حاول الباحثان في هذا المقال التحسين من نموذج التنبؤ بفشل الشركات بما يتماشى وبيئة سنغفورة، حيث تم اختيار عينة مكونة من 17 شركة فاشلة وفق احد المعايير التالية:

- الشركات التي وافقت على اعادة هيكلتها ماليا من قبل السلطات لاعادة انعاشها؛
- الشركات التي وضعت تحت الحراسة القضائية؛
- الشركات التي ولدت ثلاث خسائر سنوية متتالية او اكثر؛
- الشركات التي ولدت تدفق نقدي سالب لمدة ثلاث سنوات متتالية.

وقد تم اختيار عينة اخرى للشركات غير الفاشلة بشكل مطابق للعينة الاولى (شركة فاشلة/شركة غ فاشلة)، اما عن المتغيرات المستقلة فقد تم استخراج 64 نسبة من القوائم المالية للشركات وخصوصا:

<sup>1</sup> Zulkarnain Muhamad Sori, Hasbullah Abd Jalil, **Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Distress**, Journal of Money, Investment and Banking ISSN 1450-288X Issue 11 (2009) p 5-15



الميزانية العامة وقائمة التدفق النقدي، وبواسطة التحليل الاحصائي وفق طريقة التحليل التمييزي تفوقت نسبتين من اصل تلك النسب هما:

- X1 التدفق النقدي/مجموع الأصول؛
- X2 المبيعات/التحصيلات.

وقد توصل في الأخير الى نموذج التنبؤ التالي:  $Z = 0.873 + 8.951X1 - 0.138X2$

### (10) دراسة ابراهيم علي<sup>1</sup>:

يهدف هذا المقال إلى فحص فائدة المعلومات المحاسبية باستخدام كل من التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية والمستوى العام للأسعار في التنبؤ بإفلاس الشركات. كما تقوم الدراسة بفحص فائدة المعلومات المحاسبية حسب التكلفة الجارية مقارنة مع المستوى العام للأسعار عندما يستخدم كل منها لتكملة المعلومات المحاسبية التي يتم إعدادها حسب التكلفة التاريخية.

وتركز الدراسة على التنبؤ بإفلاس من خلال استخدام النسب المالية حيث تم إجراء مقارنة لهذه النسب لتحديد نوع المعلومات المحاسبية التي تساعد في الوصول إلى أفضل التنبؤات المتعلقة بالإفلاس.

تم اختيار عينة من ست وعشرين مؤسسة خاسرة خلال الفترة 1987-1997 ( فترة التضخم) كما تم اختيار عينة أخرى مماثلة من المؤسسات غير المفلسة. وقد تم استخدام الأسلوب الإحصائي المتعدد المتغيرات والتحليل المتباين المتعدد لاشتقاق نتائج التنبؤ كما تم تطوير خمسة وظائف مبنية على النسب ومحسوبة على أساس التكلفة الجارية والمستوى العام للأسعار وكذلك دمج نموذجي التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية.

كشفت الدراسة على أن النموذج المشترك لكل من التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية ذو قوة تنبؤ أكثر من كل من التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية والمستوى العام للأسعار والنموذج المشترك لكل من التكلفة التاريخية والمستوى العام للأسعار في كل من السنوات الأولى قبل الإفلاس. لذا فإنه لا يمكننا أن ننكر فائدة المعلومات المحاسبية على أساس التكلفة الجارية.

### (11) دراسة جلال الأحمد والكسار<sup>2</sup>:

سعى هذا المقال الى بناء مجموعة من النسب المالية " حزمة متكاملة" من خلال الاستعانة بالنماذج السابقة والغرض من هذه الحزمة الوصول الى تقويم الاداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي للشركات، وتم الربط بين قيمة

<sup>1</sup> إبراهيم علي، فائدة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بإفلاس الشركات خلال فترات التضخم، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 2 العدد 1998، 1.

<sup>2</sup> محمود جلال احمد، طلال الكسار، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات (الفشل المالي)، بحث مقدم للمؤتمر الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن 2009.

الاداء المالي والفشل المالي من خلال الرسم البياني لوضعية الشركات والنسب المختارة، وقد توصل الباحث الى امكانية ذلك بالنظر الى تجانس النتائج بين الشركات المعنية والاسلوب المطبق.

## 12) دراسة شاهين ومطر<sup>1</sup>:

حاولت الدراسة من خلال مقال التوصل إلى أفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المؤسسات المصرفية والتمييز بين المتعثرة وغير المتعثرة منها. بهدف التعرف على أوضاع تلك المؤسسات في وقت مبكر، وقد تم استخدام الأسلوب الإحصائي المعروف بالتحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات (Stepwise Analysis) للتوصل إلى أفضل مجموعة من المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في بناء النموذج مما يمكن من التمييز بين المؤسسات المتعثرة غير المتعثرة قبل وقوع التعثر بسنتين وتم احتساب النسب المالية لعينة من ثمانية بنوك نصفها متعثر والنصف الآخر غير متعثر، وذلك عن الفترة ما بين السنوات (1997-2007)، وتم التوصل إلى النموذج التالي:

$$Z = 326.940A8 + 37.810A11 - 14.905A1 - 7.261A22 - 2.347$$

هذا وقد جرى اختبار النموذج وتبين انه قادر على التنبؤ بالتعثر والتمييز بين المؤسسات المصرفية المتعثرة والمؤسسات المصرفية غير المتعثرة بدقة تعادل (75%، 75%، 62.5%)، في السنة الأولى والثالثة والرابعة قبل حدوث التعثر على التوالي.

## 13) دراسة الغصين<sup>2</sup>:

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة مجستير هدفت إلى التوصل لأفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر شركات قطاع المقاولات في قطاع غزة، فالتنبؤ بتعثر شركات المقاولات في وقت مبكر يعطي مؤشرا للجهات المعنية للتدخل واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة قبل أن تفشل الشركة نهائيا. ولتحقيق ذلك تم احتساب 22 نسبة مالية لعينة من 10 شركات متعثرة و16 شركة غير متعثرة من خلال القوائم المالية لثلاث سنوات أي الفترة: 2000-2003.

<sup>1</sup> علي شاهين، جهاد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المؤسسات المصرفية دراسة تطبيقية، مجلة جامعة النجاح، مجلد 25 عدد 04، 2011

<sup>2</sup> هلا بسام عبد الله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة، مذكرة مجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، 2004

وتم تحليل هذه النسب باستخدام الأسلوب الإحصائي المعروف بالانحدار اللوجستي للتوصل إلى أفضل نموذج من النسب المالية يمكن التمييز بين شركات المقاولات المتعثرة وشركات المقاولات غير المتعثرة، وقد توصلت الباحثة إلى النموذج التالي:

$$Z = 1.92X1 - 4.788X2 - 1.005X3 + 0.074X4 + 0.074X5$$

حيث:

X1	راس المال / مجموع الاصول
X2	الايادات / مجموع الاصول
X3	الذمم المدينة / الايرادات
X4	الذمم المدينة / الاصول المتداولة

وخلصت الدراسة إلى أنه يمكن استخدام النسب المالية للتنبؤ بوضع الشركة، كما أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بإعداد القوائم المالية، وبالاعتماد على تحليل النسب المالية لهذه القوائم.

#### 14) دراسة بن شنة<sup>1</sup>

مذكورة محستير حاولت الباحثة فيها التعرف على مدى مساهمة ادوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان، استخدمت فيها اداة التحليل التمييزي في تقدير دالة Scoring، ومن المعلوم ان اهم سبب لخطر الائتمان هو فشل العميل وبالتالي سنستعين بهذه الدراسة في التعرف على كيفية تقدير التعثر المالي المؤسسة، من بين اهم النتائج التي توصلت اليها الباحثة هي امكانية تحديد احتمال فشل العميل انطلاقا من متغيرات مالية ومتغيرات نوعية.

<sup>1</sup> بن شنة فاطمة الزهراء، ادارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة دراسة تطبيقية للبنوك الجزائرية، مذكرة محستير غير منشورة،

## المطلب الثاني، التنبؤ عن طريق الأساليب النوعية

هذا المطلب خصصناه للدراسات التي حاولت الوصول الى التنبؤ بافلاس المؤسسة عن طريق الاداة النوعية (الاستبيان).

1. دراسة الطويل<sup>1</sup>:

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة الى التوصل الى معرفة مدى اعتماد المصارف التجارية في فلسطين على التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر "تعثر القرض"، وقد أجريت الدراسة ميدانية شملت 65 موظف مصرفي عبر بنوك مختلفة، عن طريق استبيان مصمم خصيصا لخدمة الدراسة ولمعرفة مدى استخدام التحليل المالي، والتعرف على دواعي التعثر.

من بين ما توصلت اليه هذه الدراسة ان المصارف تعتمد على التحليل المالي بدرجة كبيرة في تقييم أدائها لكن بدرجة اقل في التنبؤ بفشل وتعثر الشركات نتيجة قلة كفاءة هؤلاء الموظفين في استخدام نماذج التنبؤ.

2. دراسة المومني وشويات<sup>2</sup>:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء عند تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة في الأردن، ومدى التزام مدققي الحسابات القانونيين في الأردن بمعيار التدقيق الدولي رقم (570) الخاص بالاستمرارية.

ولقد تم تطبيق الدراسة على مجتمع مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، وبلغ عددهم (284) مدققاً. حيث تم اختيار عينه عشوائية مكونة من (142) مدققاً، بنسبة (50%) من مجتمع الدراسة، وتم توزيع (142) استبانته على مدققي الحسابات القانونيين، استرد منها (102) استبانته، بنسبة استجابة بلغت (71%) وبعد الحصول على البيانات اللازمة تم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية، والتحليلية المناسبة. وظهرت الدراسة النتائج التالية:

- يستطيع مدقق الحسابات القانوني في الأردن تحديد مؤشرات الشك المالية التي تؤثر على استمرارية العملاء بنسبة (76%)، وإن أكثر هذه المؤشرات أهمية، من وجهة نظر المدققين عينة الدراسة، كانت الخسائر المتكررة من العمليات التشغيلية.

<sup>1</sup> عمار اكرم الطويل، مدى استخدام المصارف للتحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، مذكرة مجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة فلسطين، 2008

<sup>2</sup> منذر المومني زياد شويات ، قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء، المنارة، المجلد 14 العدد 1 ص 141-174

- إنَّ مدقق الحسابات القانوني في الأردن يستطيع تحديد مؤشرات الشك التشغيلية التي تؤثر على استمرارية العملاء بنسبة (73.4%)، وإنَّ أكثر هذه المؤشرات أهميّة، من وجهة نظر المدقق كانت فقدان سوق، أو امتياز، أو مورد رئيس.
- يستطيع مدقق الحسابات القانوني في الأردن تحديد مؤشرات الشك الأخرى التي تؤثر على استمرارية العملاء، وتحديد حالة الشك باستمراريتهم بنسبة (75.6%)، وأشار المدقق إلى أنَّ أكثر هذه المؤشرات أهميّة كانت قضايا قانونية قائمة ضد الشركة، يمكن أن تنشأ التزامات مالية لا تستطيع الوفاء بها.
- إنَّ المدقق القانوني الأردني يلتزم بتحديد مؤشرات الشك التي تؤثر على استمرارية العملاء، والتنبية لها، وبذل العناية المهنية اللازمة لاكتشافها، سواء كانت المؤشرات مالية، أو تشغيلية، أو المؤشرات الأخرى، وذلك بدرجة عالية، حيث بلغت، من وجهة نظر مدققي الحسابات، عينة الدراسة (75%).

### 3. دراسة الجربوع<sup>1</sup>:

ينطلق الباحث من ان التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة بمثابة الوسيلة التي تمكن رجال الأعمال والمؤسسات المالية والمحللون الماليون وغيرهم من عمل دراساتهم واستنتاجاتهم للحصول على المعلومات التي يسعون إليها حول أنشطة المؤسسة، ويقوم التحليل المالي أية كانت صورته على اسلوب المقارنة وهي تتعدد حسب اتجاه وطبيعة ومجال المقارنة.

إلا أن الباحث يرى بأنه قد وجهت إلى التحليل المالي عدة انتقادات منها أن النسب المالية عبارة عن علاقة بين بنود وأرصدة في تاريخ الميزانية العمومية، وبالتالي لا تظهر التغيرات على م رور السنة، كما أن بعض النسب المالية تعالج إجماليات وهي غالباً ما تكون مضللة، إن النسب المالية لا تكون ذات فائدة ما لم يتم مقارنتها بنسب مرجعية للصناعة، كما أنه إذا تم التحليل بناء على قائمتي الدخل والمركز المالي فإن التحليل يكون قاصراً، كما ان التحليل بالنسب المالية عادة ما يغفل مشكلة التضخم.

ومن النتائج التي تحصل عليها الباحث:

- إن القوائم المالية المدققة تشكل أساساً لاستنباط الكثير من التحليل المالي عن طريق النسب المالية مثل : نسبة الربحية، ونسبة السيولة، ونسب الأداء ، ونسب هيكل رأس المال، ونسب المؤشرات السوقية،

<sup>1</sup> يوسف محمود جربوع، مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع - دراسة تطبيقية على مراجعي الحسابات القانونيين في قطاع غزة، فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) (المجلد الثالث عشر - العدد الأول، ص 263-295 جانفي 2005

- وكذلك تحليل الاتجاهات بحيث تمكن مراجع الحسابات من تقييم جوانب كثيرة من نشاط المؤسسة والتنبؤ باحتمالات المستقبل.
- من أهم المداخل التي يمكن لمراجع الحسابات اتباعها في التحليل المالي للقوائم المالية المدققة تحليل الاستثمار، وتحليل الائتمان، وعليه من خلال قراءته للنسب والاتجاهات أن يولي اهتماماً خاصاً بالعلاقة السببية بين هذه المؤشرات، كالعلاقة بين السيولة والربحية وهي غالباً عكسية، والعلاقة بين الرفع المالي والمخاطرة وهي غالباً طردية.
  - نظراً لأن فشل المشروع لا يؤدي بالضرورة إلى الإفلاس ، بسبب أن إفلاس المشروع من الناحية القانونية يتطلب صدور حكم قضائي بذلك، وبالتالي فإن الإفلاس يعتبر النتيجة النهائية لفشل المشروع، كما أنه يترتب عليه تأثيرات قانونية واقتصادية عديدة منها إنهاء الكيان القانوني للمشروع، وتحمل المساهمين والدائنين لخسائر مالية، بالإضافة إلى التأثيرات السالبة على المستوى القومي.
  - إن المشكلات المتعلقة بالسيولة تؤثر على قدرة المشروع للاستمرار في أعماله ويتوقف على ذلك حدتها والمدى الزمني لتأثيرها، ولكن إذا كانت هناك محاولات جادة من قبل المشروع لعلاج الموقف، فإن المشروع قد يكون قادراً على الاستمرار في أعماله خلال الفترة المنظورة القادمة.

### المطلب الثالث، تلخيص الدراسات السابقة في مجال التنبؤ بإفلاس الشركات

سنحاول من خلال هذا المطلب تلخيص الدراسات السابقة في جدول حتى يسهل تحليلها والاستفادة منها في دراستنا.

#### جدول يلخص الدراسات في مجال التنبؤ بإفلاس الشركات

الدراسة	التاريخ	الهدف	الاسلوب	العينة	اهم النتائج
1	Beaver	1966	وضع نموذج لقياس فشل الشركات	اسلوب احصائي باستخدام تحليل الاحادي	79 شركة فاشلة، و 79 شركة غير فاشلة في الفترة ما بين 1954-1964
2	Althman	1968	مدى إمكانية التنبؤ بالتعثر المالي للشركات	نموذج إحصائي باستخدام لتحليل التمييزي Discriminate Analysis	66 شركة صناعية نصفها مفلس والنصف الآخر غير مفلس
3	Deakin	1972	محاولة تحسين دقة النماذج السابقة في التنبؤ	22 شركة ناجحة و 22 شركة فاشلة	الوصول الى نموذج يحتوي على اهم النسب الدالة على خطر الافلاس

.../...

4	هندي		الوصول الى نموذج للتنبؤ بإفلاس الشركات	التحليل التمييزي "Discriminate Analysis"	جميع الشركات المصرية العمومية التي تاكل رأسمالها بالكامل في الفترة الممتدة بين 1981-1987	6 نسب مالية للتنبؤ بالإفلاس
5	ابراهيم علي	1998	فحص فائدة المعلومات الحاسبية باستخدام كل من التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية والمستوى العام للأسعار في التنبؤ بإفلاس الشركات	استخدام الأسلوب الإحصائي المتعدد المتغيرات والتحليل المتباين المتعدد	26 مؤسسة خاسرة و 26 غير المفلسة خلال الفترة 1987-1997	نموذج مشترك لمتغيرات محاسبية معدة على التكلفة التاريخية والجارية
6	جهاني والداوود	2004	للتوصل إلى مجموعة النسب المالية الأكثر قدرة وكفاءة على التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية	لأسلوب الإحصائي المعروف بالقياس متعدد الاتجاهات Multidimensional Scaling Approach + التحليل العنقودي	عينة تكونت من (24) شركة منها (12) شركة فاشلة و(12) شركة غير فاشلة خلال الفترة من عام 1993 إلى عام 2000	تفوق كل من نسب التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ونسب الربحية على التنبؤ بفشل الشركات
7	العصين	2004	التوصل لأفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر شركات قطاع المقاولات في قطاع غزة	باستخدام الأسلوب الإحصائي المعروف بالانحدار اللوجستي	لعينة من 10 شركات متعثرة و16 شركة غير متعثرة 2000-2003	يمكن استخدام النسب المالية للتنبؤ بوضع الشركة
8	الشيبي	2005	مدى ملائمة المعلومات الحاسبية عن طريق استخراج النسب المالية من القوائم المالية المنشورة، وذلك من خلال استخدامها في نماذج التمان للتنبؤ بتعثر الشركات.	تم تطبيق النموذج الإحصائي Probit Model for Panel Data	عينة من الشركات العامة السعودية وعددها 200 شركة في الفترة الممتدة بين 1999-2003.	توصل الى اثبات فعالية النموذج المطبق وذلك قبل سنتين من تعثر الشركات
9	شاهين ومطر		للتوصل إلى أفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المؤسسات المصرفية والتميز بين المتعثرة وغير المتعثرة منها	بالتحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات	8بنوك نصفها متعثر والنصف الآخر غير متعثر خلال: 1997-2007	الوصول الى نموذج ب 5 نسب مالية
10	عطية و عبيدات	2007	ابرز اهمية النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين نماذج التنبؤ بالفشل المالي لشركات المساهمة العامة الاردنية	اسلوب التحليل التمييزي	عينة مختلطة من المؤسسات مفلسة وفير مفلسة على مرحلتين.	توصل الى نموذج يثبت ان معلومات التدفقات النقدية أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالملاءة المالية مقارنة بمعلومات أساس الاستحقاق المحاسبي.

.../...

11	بن شنة	2098	تحديد مدى مساهمة ادوات التحليل المالي والائتماني في تقييم مخاطر الائتمان والقروض المتعثرة	التحليل التمييزي+ استبيان	مؤسسات طالبة للقرض في احد البنوك الجزائرية+ استقصاء من موظفي البنوك	امكانية تحديد احتمال تعثر العميل
12	Zulkarna in & Hasbulla h	2009	التحسين من نموذج التنبؤ بفشل الشركات بما يتماشى وبيئة سنغفورة	التحليل التمييزي	17 شركة فاشلة و17 غ فاشلة	توصل في الى نموذج التنبؤ بنسبتين مالييتين
13	الطويل		التوصل الى معرفة مدى اعتماد المصارف التجارية في فلسطين على التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر "تعثر القرض"	استبيان	65 موظف مصري عبر بنوك مختلفة	تعتمد المصارف على التحليل المالي بدرجة كبيرة في تقييم أدائها لكن بدرجة اقل في التنبؤ بفشل وتعثر الشركات نتيجة قلة كفاءة هؤلاء الموظفين في استخدام نماذج التنبؤ.
14	المومني و شويات		التعرف على مدى قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرار المؤسسة	استبيان	مدققى الحسابات القانونيين الأردننيين، وبلغ عددهم (284) مدققاً	يستطيع المدقق من خلال المؤشرات المالية ان يتوقع استمرارية المؤسسة من عدمه
15	الجربوع		التأكد من مدى قدرة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بتعثر الشركة	استبيان	تشتمل عينة الدراسة على ( 85مراجعا )	إن القوائم المالية المدققة تشكل أساساً لاستنباط الكثير من التحليل المالي عن طريق النسب المالية تمكن مراجع الحسابات من تقييم جوانب كثيرة من نشاط المؤسسة والتنبؤ باحتمالات المستقبل.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة

### المطلب الرابع، التعليق على الدراسات السابقة في مجال التنبؤ بخطر الإفلاس

من خلال ما تعرضنا له في الدراسات السابقة ونتيجة لتحليلها توصلنا إلى الاستنتاجات التالية والتي يمكن الانطلاق منها لدراستنا :

- الهدف: معظم هذه الدراسات حاولت الوصول إلى إمكانية التنبؤ بتعثر أو إفلاس الشركات انطلاقاً من متغيرات مالية كمية (النسب المالية).
- الأسلوب: استخدام الأسلوب الإحصائي الكمي للوصول إلى الهدف هو الغالب على هذه الدراسات مما يبين نجاحه، إلا أن هناك دراسات استخدمت الطرق النوعية متمثلة في استقصاء آراء المختصين عن طريق الاستبيان، وفي دراستنا سنعتمد على الأسلوب الأول.



- العينة ومصدرها: الدراسات شملت مؤسسات من مختلف القطاعات، كان السوق المالي مصدرا أساسيا لجمع المعلومة وهذا ما لم يتوفر لنا نظرا لخصوصية البيئة المالية الجزائرية لهذا سنقتصر على عينة محدودة من المؤسسات استخلصنا بياناتها إما عن طريق البنوك لو عن طريق طلبها مباشرة من المؤسسة وحاولنا أن نزيد من عدد المشاهدات من خلال الزيادة من عدد السنوات.
- بعد تتبع هذه الدراسات لوحظ اختلاف في تحديد المتغير التابع فبعضها ينطلق من الإفلاس الذي هو حالة نهائية، والبعض يعتمد على الفشل المالي، أو التعثر، أما في دراستنا اعتبرنا الإفلاس والتعثر والفشل كلها معبرة عن المتغير التابع.

المبحث الثاني، دراسات تناولت أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية:

الهدف من هذا المبحث هو إبراز ما توصل إليه الباحثون في ما يتعلق بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، كونها من أبرز الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول، عرض الدراسات

في هذا المطلب سيتم عرض مختصر وملخص لأهم الدراسات التي ركزت على قائمة التدفقات النقدية، وهي كالتالي:

### 1) دراسة ( Zeller and Stanko , 1994 )<sup>1</sup>

هدفت هذه الدراسة وهي عبارة عن مقال إلى التأكد من ما إذا كانت نسب التدفقات النقدية التشغيلية تمثل اتجاهها مستقلاً عن بقية اتجاهات النسب المالية الأخرى. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بتطبيق التحليل العاملي على (34) نسبة مالية استخلصت من عينة احتوت على مجموعة من منشآت التجزئة في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ عددها 209 سنة 1988 و235 سنة 1989 و240 سنة 1990 و209 سنة 1991 على التوالي. وقد توصل الباحثان إلى أن نسب التدفقات النقدية تمثل اتجاهها مختلفاً عن الاتجاهات التي تقيسها نسب الاستحقاق، وأن نسبة التدفقات النقدية التشغيلية قبل الفوائد والضرائب المدفوعة إلى الفوائد المدفوعة لم ترتبط بأي اتجاه خلال سنوات الدراسة ، كذلك نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى الدخل التشغيلي لم تكن مستقرة التصنيف خلال السنوات الأربع .

### 2) دراسة الحلبي<sup>2</sup>

سعى هذا المقال إلى تحديد الملاحظات الإدارية المتعلقة بآراء مستخدمي المعلومات ومواقفهم المهنية في محيط العمل عن دور معلومات التدفقات النقدية وفق ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والأنظمة المحاسبية المطبقة في الشركات الخاصة السورية لاتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض، تم تحديد ملاحظات متخذي القرارات من أصحاب الشركات الخاصة والإداريين والمحاسبين القانونيين والمحللين الماليين عن دور

<sup>1</sup> Zeller, T.L., and Stank, B.B. (1994). Operating Cash Flow Ratio Measure: A Retail Firms Ability to Pay. **Journal of Applied Business Research**.10 (4).pp 51-5.

<sup>2</sup> نبيل الحلبي ، دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية -دراسة تطبيقية-، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية -المجلد - 22 العدد الأول 2006 -

معلومات التدفقات النقدية في تطوير الأداء، كما تم تحديد مجموعة من العوامل الظرفية التي تسهم في بيان مدى الحاجة إلى معلومات التدفقات النقدية في سورية. استخدم الباحث في هذه الدراسة استبيان وزع على خمس 15 شركة صناعية خاصة في سورية، واهم ما توصل اليه:

- يوجد عدد من العوامل الظرفية السائدة في الشركات الخاصة السورية تجعل من الضروري إلزام الشركات الخاصة بتقديم معلومات عن التدفقات النقدية، وأهمها:
- تزايد دور المحاسبين في تلبية متطلبات وتعليمات الدوائر المالية، مع تزايد استخدام حسابات التدفق النقدي من قبل المحللين الماليين.
- تعدد حالات التعثر المالي والإفلاس الضمني للشركات الخاصة
- التغيرات في البيئة الاقتصادية المحيطة والقوانين الضريبية.
- التغيرات في طبيعة الأنشطة التشغيلية والإفصاح عن بيانات التدفقات النقدية.
- التغيرات في الهيكل التنظيمي والرقابي للشركات الخاصة.
- أن هناك حاجة ماسة إلى تطوير مهنة المحاسبة في سورية من خلال تضمين البيان المالي للشركات الخاصة معلومات عن التدفقات النقدية.

### (3) دراسة دحدوح:<sup>1</sup>

تهدف هذه الدراسة من خلال مقال إلى معرفة آراء مجموعة من المهتمين في مجال المحاسبة عن أهمية المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية في المساعدة باتخاذ العديد من القرارات وطرق إعدادها في ملائمة المعلومات التي تقدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

قام الباحث بتوزيع استبيان على عينة من أساتذة المحاسبة في جامعة دمشق وإربد وعينة أخرى من طلبة الدراسات العليا في قسم المحاسبة بجامعة دمشق، وقد خلصت الدراسة إلى أن قائمة التدفقات النقدية مناسبة لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية، وتفضل الطريقة المباشرة المستخدمة في إعدادها على الطريقة غير المباشرة نظراً لما تقدمها من معلومات تفيد أكثر في اتخاذ قرارات في العديد من الجوانب لا تقدمها الطريقة غير المباشرة.

<sup>1</sup> حسين أحمد دحدوح، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة جامعة دمشق، للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد - 24 العدد الثاني 2008 -

4) دراسة السيد احمد 2008<sup>1</sup>

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة مجستير هدفت إلى إبراز دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية، والتفريق بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي، والتعرف على آراء ووجهات نظر كل من مسؤولي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان حول الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة الشركة وجودة أرباحها، ومدى تأثيرها على ما يتخذونه من قرارات مالية في ممارساتهم الوظيفية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبيان على عينة بلغ عددها (95) فرداً، منهم (30) فرداً من محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية و (65) فرداً من محلي الأوراق المالية في بورصة عمان. كما تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات المالية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها:

- أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم سيولة المؤسسة من وجهة نظر محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية.
- أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم جودة أرباح المؤسسة من وجهة نظر محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية.
- وجود اختلاف بين وجهتي نظر محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية حول الأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة عند مستوى المعنوية البالغ (5%) في هذه الدراسة.
- عدم وجود اختلاف بين وجهتي نظر محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية حول الأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح عند مستوى المعنوية البالغ (5%) في هذه الدراسة.

<sup>1</sup>عبد الناصر شحدة سيد الاحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان، مذكرة مجستير محاسبة، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2008

5) دراسة الهباش<sup>1</sup>:

هدفت هذه الدراسة وهي في الأصل مذكرة مجستير إلى اختبار العلاقة بين مقاييس التدفقات النقدية والعوائد المحاسبية، وتحديد أكثر تلك المقاييس قدرة وأفضلها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية . بالإضافة إلى تقييم القدرة التنبؤية لتلك المقاييس في التنبؤ بالتدفقات النقدية سواء على مستوى إجمالي المصارف أو على مستوى كل مصرف على حده، وذلك بالتطبيق على عينة من المصارف الفلسطينية التي تمثلت في سبعة مصارف فلسطينية للفترة 1998-2004 م، استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد في تحليل البيانات. مما توصلت له هذه الدراسة ان القدرة التنبؤية لمقاييس التدفقات النقدية أفضل من مقاييس العوائد المحاسبية من حيث الأهمية سواء على مستوى المصرف الواحد أم على مستوى المصارف مجتمعة عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

وأوصت هذه الدراسة بضرورة الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية؛ لما تتضمنه من محتوى معلوماتي تعكس قدرة الوحدة الاقتصادية على مواجهة الظروف المحيطة بها ولتقديمها بيانات تمكن مستخدميها الاستفادة منها عند اتخاذ قراراته م الاستثمارية أو التمويلية الرشيدة، وكذلك الاهتمام بقائمة الدخل، فلكل من تلك القائمتين أهميتها ودورها.

6) دراسة نمر الشنطي<sup>2</sup>:

مذكرة مجستير هدفت إلى تقويم مدى ضمان تزويد مستخدمي قائمة التدفقات النقدية والسوق المالي بشفافية عن معلومات أداء الشركات من اجل اتخاذ قرارات سليمة ورشيدة و الحصول على أدلة إثبات تعزز أهمية الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية من أجل تحسين قاعدة صناعة قرار مستخدمي هذه القائمة . وتكمن مشكلة الدراسة في المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية وما تحويه هذه القائمة من معلومات جوهرية وأساسية تعكس تماما السياسات المحاسبية المتبعة مما يعطيها تقويماً جوهرياً للأداء حيث أن المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية المبني على الشفافية والوضوح بعيداً عن سلبات القوائم المالية يساعد مستخدمي هذه القائمة على التنبؤ بأسعار أسواق المال وتوزيعات الأرباح على المساهمين والقيمة المستقبلية للشركات بصورة عامة.

<sup>1</sup> محمد يوسف الهباش استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية "دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية" مذكرة مجستير محاسبة وتمويل، كلية الدراسات التجارية، الجامعة الاسلامية غزة 2006

<sup>2</sup> أمين محمد نمر الشنطي، محتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر مستخدميها وأثره على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، مذكرة مجستير، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2007

وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة الى تصميم استبيان لمعرفة آراء المستجوبين من مستخدمي هذه القائمة، ولإختبار الفرضيات أستخدم البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل استمارة الاستبيان وخلصت الدراسة إلى أن بيانات التدفقات النقدية تلعب دوراً هاماً في ترشيد واتخاذ القرارات ، لما تحتويه من محتوى معلوماتي إضافي زيادة على المحتوى المعلوماتي لبيانات الأرباح ورأس المال العامل، ولقدرتها على تقويم المخاطرة المالية للشركات وموقف السيولة ومقدرتها على مواجهة متطلبات النقدية ، وتقويم الأسعار السوقية للأوراق المالية ، والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية كما أن هناك إمكانية إشتقاق مجموعة من المؤشرات المالية من قائمة التدفقات النقدية والتي تفيد في تحديد مساهمة الأنشطة المختلفة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية في خلق التدفقات النقدية بالإضافة إلى تقويم جودة ربحية المؤسسة ، وتقويم موقف السيولة المالية للمؤسسة وتقويم سياستها المحاسبية والأستثمارية . وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية جدوى معلومات قائمة التدفقات النقدية ومدى أهمية تركيز مستخدمي تلك القائمة عليها من خلال تطوير القوائم المالية وجعلها أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة ، وأوصت الدراسة بتوحيد طريقة العرض والإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية لتوفير القابلية للمقارنة بين الشركات وإستخدام مدخل الإستثمارات النقدية لإحتساب التدفقات النقدية لما يوفره من موضوعية وبساطة والإهتمام ببيانات قائمة التدفقات النقدية كمدخلات لنماذج إتخاذ القرارات وذلك لما تم التوصل إليه من إدلة تثبت أن قائمة التدفقات النقدية التشغيلية تعتبر مكملاً للأرباح المحاسبية وليس بديلاً لها .

## 7) دراسة انغام<sup>1</sup>:

مذكورة مجستير حاولت ايضاح حدود وطبيعة المحتوى المعلوماتي في القوائم المالية المنشورة وتحديد دورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية والاقرضية، وذلك من خلال اجراء مقارنة بين وجهة نظر كل من: محلي الائتمان في البنوك التجارية و الوسطاء الماليين في بورصة عمان، ومدققي الحسابات الخارجيين، حول الاهمية النسبية للبيانات المالية في اتخاذ القرارات، استخدم في هذا البحث الاستبيان كاداة لجمع البيانات عبر عينة مكونة من 185 استبيان.

من بين اهم نتائج هذه الدراسة انها توصلت الى ان المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية ذات اهمية نسبية عالية خاصة مايتعلق بفقرة المقبوضات النقدية للسلع والخدمات.

<sup>1</sup> انغام يوسف صلاح ، المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة لشركات المساهمة الاردنية من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين، مذكرة مجستير محاسبة، جامعة الشرق الاوسط، الاردن -2009-2010

(8) دراسة جمال و مأمون<sup>1</sup>:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار تأثير إشارة كل من الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية التشغيلية في المحتوى المعلوماتي لهما، ويفترض الباحثان وجود محتوى معلوماتي هام لأي من هذين المتغيرين عندما يكون موجباً، وعدم وجود محتوى معلوماتي هام لأي منهما عندما يكون سالباً، كما يفترض الباحثان ازدياد المحتوى المعلوماتي للمتغيرين معاً عندما تكون إشارة المتغيرين منسجمة.

وقام الباحثان بتطبيق هذه الدراسة على عينة من الشركات المساهمة العامة من قطاعي الصناعة والخدمات بلغ عددها 88 شركة مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية في الفترة 1995-2003 .

وقد أظهرت النتائج وجود محتوى معلوماتي للأرباح المحاسبية أو التدفقات النقدية التشغيلية عندما يكونان موجبين، وعدم وجود محتوى معلوماتي لهما عندما يكونان سالبين .

## المطلب الثاني، التعليق على الدراسات

سنحاول في هذا المطلب أن نعلق بإيجاز على ما ورد من خلال الدراسات السابقة الخاصة بالمحتوى الاعلامي لقائمة التدفقات النقدية.

- معظم هذه الدراسات ركزت على اهمية قائمة التدفقات النقدية في مجال التنبؤ بالأرباح، في دراستنا هذه سنحاول ان نبرز اهمية هذه القائمة في مجال التنبؤ بخطر الافلاس.
- بعض الدراسات اشارت الى أن القدرة التنبؤية لمؤشرات التدفقات النقدية أفضل من القوائم الاخرى ونحن سنحاول اختبار هذا في مجال التنبؤ بالخطر.
- اشارت الدراسات السابقة ان معلومات التدفق النقدي ملائمة لاتخاذ القرارات من خلال استخدامها كمدخل لنماذج اتخاذ القرار، وهذا منطلقنا لأثبت مقدرة المعلومة المحاسبية على التنبؤ.
- من خلال هذه الدراسات يمكن القول أنه بالرغم من الأهمية الكبيرة لقائمة التدفقات النقدية التي تتمثل في:

- إمكانية التنبؤ بقدرة المشروع على توليد التدفقات النقدية المستقبلية التي تساعد في إعداد الموازنة التقديرية، وإمكانية التخطيط لأعمال التوسعة والتجديدات المطلوبة تبعا لتدفقات النقدية المتوقعة.

<sup>1</sup> جمال زكريا ومحمود الديبعي، أثر إشارة الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية التشغيلية على محتواهما المعلوماتي، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد 4، العدد1، 2008.

- إمكانية التعرف على قدرة المشروع على تسديد الالتزامات وفوائد الديون من موارد ذاتية دون اللجوء إلى مزيد من الإقراض.
  - إمكانية التحقق من قدرة المشروع على دفع توزيعات الأرباح لحملة الأسهم .
  - توضيح أسباب الفروق بين صافي الدخل المحتسب على أساس الاستحقاق، وصافي التدفقات النقدية التشغيلية الناتجة عن إتباع الأساس النقدي.
- فإنه لا يمكن استعمالها من دون الرجوع الى القوائم الأخرى.



## خلاصة الفصل

من خلال ماتم تناوله في هذه الدراسات توصلنا الى مايلي :

- اجمعت هذه الدراسات على اهمية المعلومة المحاسبية التي تعتبر مدخلا للنسب المالية في مجال التنبؤ.
- كما ابرزت كذلك أهمية إدراج قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية التي تفصح عنها المؤسسة نظرا الى الدور الكبير الذي توليه هذه الأخيرة في مجالات اتخاذ القرار لدى مستخدمي المعلومة المحاسبية.
- رغم تباين نتائج الدراسات حول النسب الاكثر شيوعا في التنبؤ بخطر الإفلاس الا انها في الغالب اشتملت على نسب الاستحقاق، هذا ما يدفعنا الى محاولة ابراز اهمية نسب التدفقات النقدية في هذا المجال مع مراعات البيئة التي تنشط فيها المؤسسات الجزائرية، وهذا تزامنا مع اعتماد الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الذي يدج قائمة تدفقات النقدية ضمن اهم القوائم المالية.

# الفصل الأول:

## تحليل ظاهرة الإفلاس

## تمهيد:

إن القيام بدراسة توضيحية لظاهرة الإفلاس تفضي إلى مسألتين أساسيتين:

- تهدف الى التفريق وضبط المصطلحات المتعلقة بالظاهرة؛
- تسمح بفهم مجمل الأسباب والأعراض المتعلقة بخطر الإفلاس، ومراحل التدهور المستمر لوضعية المؤسسة.

وبالرغم من أن مفهوم الإفلاس، من زاوية قانونية، يرتبط بإعلان أو إشهار إفلاس المؤسسات ، إلا أنه غالباً، ما تتداخل المفاهيم في كثير من الأبحاث، بحيث تستخدم العديد من المصطلحات تفيد نفس المعنى مثل: الإفلاس، والفشل، والعسر، والتعثر. وبالتالي، تتداخل المعايير المالية والقانونية والاقتصادية التي تصف حالة المؤسسة المسماة بالفلسة، أو الفاشلة، أو المعسرة، أو متعثرة؛ ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى اختلاف طبيعة هذه الأبحاث.

وستتناول في هذا الفصل مبحثين، الأول يتناول ماهية افلاس المؤسسات، والثاني يتناول أنواع اسباب ومراحل الإفلاس.

## المبحث الأول: ماهية إفلاس المؤسسات

سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز أهم التعاريف الواردة بخصوص الظاهرة وإيجاد تعريف يشمل أهم ما ركزت عليه بقية التعريفات.

## المطلب الأول: تعريف الإفلاس:

الإفلاس لغة أصلها فلس وفي الكثرة فلوس ، ويقال أفلس الرجل أي صار إلى حال ليس له فلوس وبعضهم يقول صار ذا فلوس بعد أن كان ذا دراهم فهو مفلس والجمع مفاليس ، وحقيقته الانتقال من حال اليسر إلى حال العسر ، وفلسه القاضي تفليسا أي نادى إليه وشهره بين الناس بأنه صار مفلساً<sup>1</sup>. ولقد أدرك العرب حقيقة هذا المعنى فعبر عنه الصحابة رضي الله عنهم عندما سألهم الرسول صلى الله عليه وسلم " أتدرون من المفلس ، قالوا المفلس فينا من لا درهم عنده ولا متاع"<sup>2</sup> وهذا المعنى اللغوي يعني انتقال الشخص المدين من حالة اليسر إلى حالة العسر ، أو إصابة المدين بالعجز المالي وهو ما عبّر عنه القانون بحالة التوقف عن دفع الديون في مواعيد استحقاقها<sup>3</sup>

يعتبر خطر الإفلاس من ضمن الأخطار ذات الطبيعة المالية في المؤسسة بل هو أهمها نظرا للآثار الجسيمة على المؤسسة و محيطها .لذلك فقد نال اهتماما كبيرا من قبل الباحثين و الهيئات المختصة الذين قدموا تعاريف مختلفة قائمة على إستعمال مصطلحات معينة وفق نظرة كل باحث أو هيئة، فيما يلي سيتم تقديم تعاريف محددة للمصطلحات السالفة الذكر مثل الإفلاس - الفشل - العسر - التعثر و ذلك في ظل حقيقة أن استمرار أية مؤسسة في ممارسة نشاطها داخل الاقتصاد مرهون بأمرين اثنين ، تحقيق الهدف الذي قامت من اجله و هو تعظيم القيمة من جهة و من جهة أخرى مواجهة الالتزامات التي تترتب عليها كنتيجة لممارسة نشاطها على أن يتم ذلك في أوقات استحقاقها دون أن تتعرض بسببها إلى اضطرابات مالية خطيرة قد تنهي وجودها.

❖ يرى *Beaver* ان معيار الفشل للشركة اعلان إفلاسها ، أو عدم قدرتها على تسديد ديونها أو الامتناع عن دفع أرباح أسهمها الممتازة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، المصباح المنير ، دار الحديث ، القاهرة ، ص 286

<sup>2</sup> أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي ، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ، الحديث رقم 218 ، ص 77-78

<sup>3</sup> محمد مجت عبد الله قايد ، الإفلاس والصلح الواقعي منه ، دار النهضة العربية ، 1999 ص 3

<sup>4</sup> Beaver,op.cit, p71.

نرى أن الباحث يفر يربط افلاس المؤسسة بالجانبين القانوني والمالي، حيث يعتبر أن اعلان الإفلاس هو مطلب قانوني لغرض استيفاء أطراف المصلحة حقوقها من المؤسسة، كما أن يفر يشير إلى المرحلة المسببة إلى اعلان الإفلاس وهي عدم القدرة على مواجهة ضغوط الديون بأنواعها وحتى الأسهم الممتازة التي تلي الديون من حيث مرتبة الأولوية في الاستحقاق.

❖ يرى *Dun & Bradstreet,s* الفشل بأنه يحدث عندما تدخل المؤسسة في عملية تنازل عن ممتلكات أو الأصول لصالح الدائنين، أو حدوث خسارة للدائنين بعد مشاريع فاشلة ، أو عدم قدرة على استرجاع العقار المرهون والحجز على ممتلكات المؤسسة قبل إصدار الحكم عليه ، الانسحاب وترك الالتزامات على المؤسسة غير مدفوعة ، أو أن يتم وضع ممتلكات الشركة تحت الحراسة القضائية أو إعادة تنظيم للشركة وأحداث إجراءات التسوية بين الشركة ودائنيها<sup>1</sup>.

يركز تعريف الباحثين على الجانب القانوني أكثر، كما أنهما يحدانه بعلاقة المؤسسة مع الدائنين فقط.

❖ ويميز القانونيين بين حالتي الإفلاس والإعسار ، حيث يفترضون في حالة الإفلاس ثبوت توقف المدين عن الدفع حتى لو كانت حقوقه تزيد عن مجموع ديونه، أما في حالة الإعسار فإن أموال المدين لا تكون كافية للوفاء بديونه المستحقة الأداء.

❖ وحسب *Schall and Haley* فان الفشل هو الحالة التي لا تستطيع ا لشركة أن تحقق عائد معقول أو معتدل على استثماراتها، أو عندما يكون صافي رأس المال سالب وذلك عندما تكون القيمة الدفترية للمطلوبات او الخصوم اقل من الموجودات او الاصول<sup>2</sup>.

وهذا المعيار يركز على الحالة الاقتصادية حيث تفرض الرشادة الاقتصادية ان يتلاءم العائد من الاستثمار مع تكلفه الفرصة البديلة.

❖ وذهب البعض إلى التفرقة بين التعثر المالي والفشل المالي على اعتبار أن التعثر المالي حالة تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي إليه بالضرورة واستند في هذه التفرقة إلى استخدام معيار المرونة المالية وعليه فإن<sup>3</sup>:

-التعثر المالي يعني أحد الحالتين أو كليهما وهما:

\* التوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها.

\* نقص عوائد الأسهم أو توقفها.

-أما الفشل المالي يعني أن أحد الأمرين أو كليهما وهما:

<sup>1</sup> Schall, D.L. and Haley, W.C, 21، مرجع سبق ذكره، ص 21

(1986) **Introduction to financial management**, McGraw-Hill Book company.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ص 21

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق ، ص 22

\* التوقف كلية عن سداد الالتزامات.

\* الإفلاس وتوقف النشاط.

❖ ويرى آخرون أن الفشل المالي له وجهان<sup>1</sup>:

الأول: مالي ويتمثل في العجز المالي للمؤسسة الى درجة إعلان الإفلاس ووضعها في حالة التصفية، ويقصد بالعجز المالي ان القيمة الدفترية لالتزامات المؤسسة اكبر من القيمة الدفترية لأصولها بحيث تعجز عن تسديد التزاماتها.

الثاني: اقتصادي، ويتمثل في عجز المؤسسة عن تحقيق عائد الاستثمار المطلوب على الأموال المستثمرة، أي إن عائد الاستثمار في المؤسسة اقل من عائد الاستثمار في مجالات أخرى أو اقل من تكلفة الأموال المستثمرة في المؤسسة أو بما يطلق عليه تكلفة الفرصة البديلة.

وهناك من يرى أن العجز المالي يعبر عن فشل مالي، سواء فشل المؤسسة مالياً أو فشل الإدارة القائمة عليها من حيث<sup>2</sup>:

- فشل الإدارة في إيجاد المزيح الأمثل للتمويل، في إطار مصادر التمويل المختلفة المتوفرة وتوزيعها النسبيين الموارد الذاتية والموارد الخارجية؛
- فشل إدارة المؤسسة في إيجاد التنظيم المالي، سواء في هيكل التمويل أو في الجهاز الإداري المشرف على حركة الأموال في المؤسسة وخارجها، ومن ثم عدم قدرتها على إدارة أموالها بنجاح؛
- فشل إدارة المؤسسة في إيجاد التوجيه المالي السليم سواء في تخصيص الموارد المالية، أو في حركتها داخل وخارج المؤسسة، أو في توظيفها في توليفة أو مزيح يعظم ربحيتها ويقلل من المخاطر التي تتعرض لها.

نستطيع بالتالي مما سبق ان نوجز المصطلحات المتعلقة بالإفلاس كما يلي:

**الإفلاس:** يشير هذا المصطلح من الناحية القانونية إلى حالة الإفلاس القضائي التي تتعرض له المؤسسة كنتيجة لتوقفها عن سداد ديونها في مواعيد استحقاقها، بحيث يتم إشهار إفلاسها وذلك بحكم من المحكمة المختصة بغرض تصفيتها وبيعها تمهيدا لتسديد هذه الديون إلى أصحابها.

**العسر المالي:** - المفهوم الأول وهو العسر المالي الفني، وهي الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها بالرغم من أن إجمالي الموجودات لديها يفوق إجمالي المطلوبات.

<sup>1</sup> محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص 173

<sup>2</sup> محمد أحمد الخضيري، "الديون المتعثرة: الظاهرة ... الأسباب ... العلاج"، إيتراك للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، ص 31

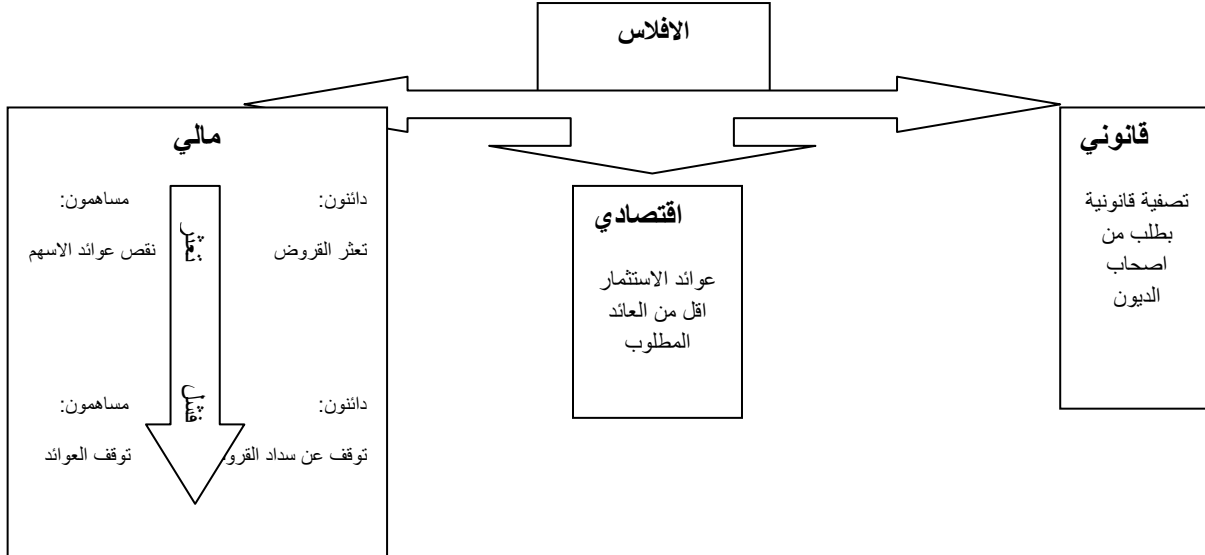
- المفهوم الثاني و هو العسر المالي الحقيقي، و هو تلك الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها بالإضافة إلى كون إجمالي الموجودات لديها يقل عن إجمالي المطلوبات.

**الفشل:** هو إشارة إلى المرحلة التي تلي إعلان إفلاس المؤسسة أي مرحلة خروجها من النشاط الاقتصادي. هناك أيضا من يطلق هذا المصطلح على المرحلة التي تسبق لحظة إعلان الإفلاس، أي تلك المرحلة التي تتعرض فيها المؤسسة إلى اضطرابات مالية خطيرة غير قادرة على سداد التزاماتها تجاه الغير.

**التعثر المالي:** تلك المرحلة التي وصلت فيها المؤسسة إلى حالة من الاضطرابات المالية التي يمكن التدرج بها إلى مستوى إشهار إفلاسها، سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم قدرتها على سداد التزاماتها تجاه الغير، أو تحقيق خسائر متتالية سنة بعد أخرى مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها من حين إلى آخر.

من خلال المفاهيم السابقة اتضح أن الإفلاس يتحدد من خلال ثلاث مقاربات أساسية: مقارنة قانونية (المعيار القانوني)، مقارنة اقتصادية (معيار المردودية)، مقارنة مالية (معيار الملاءة والخسائر المتراكمة)، هو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (2-1): المقاربات المختلفة للإفلاس



المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على المراجع المستخدمة في البحث

## المطلب الثاني: المنظور القانوني والاقتصادي لإفلاس المؤسسة:

في هذا المطلب سنوضح كل من المقاربتين الاقتصادية والقانونية لإفلاس المؤسسة

## الفرع الأول: المقاربة القانونية للإفلاس:

وهو إجراءات قانونية لتسييل أو إعادة تنظيم الأعمال ، وأيضا نقل لبعض أو كل أصول الشركة للدائنين، أي حسب المعيار القانوني، المؤسسة المفلسة هي تلك التي اختفت بعد تصفيتها<sup>1</sup> يشير هذا المصطلح من الناحية القانونية إلى حالة الإفلاس القضائي التي تتعرض له المؤسسة كنتيجة لتوقفها عن سداد ديونها في مواعيد استحقاقها ، بحيث يتم إشهار إفلاسها و ذلك بحكم من المحكمة المختصة بغرض تصفيتها و بيعها تمهيدا لتسديد هذه الديون إلى أصحابها.

و في هذا الإطار قد تظهر بعض الحالات التي قد يجري فيها اتفاق بين المؤسسة التي فشلت في تسديد التزاماتها و دائنيها على تسوية الأمر بينهما دون اللجوء إلى إجراءات إشهار الإفلاس القضائي للمؤسسة، و ذلك رغبة من هؤلاء الدائنين بمنح فرصة للمؤسسة لاعتقادهم بأنها تملك إمكانيات مستقبلية جيدة في حال تجاوزت اضطراباتها المالية الحالية و بالتالي ستكون عميلا جيدا في المستقبل، الأمر الذي يعتبر افضل بكثير من الخسارة التي قد تنتج عن عدم تحصيل كافة الديون من خلال عملية التصفية ، بالإضافة إلى أن مثل هذا الاتفاق يؤدي إلى توفير النفقات المتعلقة بالإجراءات القانونية لإشهار الإفلاس و التصفية. فهذه المعالجة تكمن في تقديم تنازلات طوعية من قبل الدائنين أو في إعادة تنظيم المؤسسة بهدف إعادة تأهيلها وتمكينها من استعادة مركزها المالي.

## الفرع الثاني: المقاربة الاقتصادية للإفلاس:

في هذه الحال لا تستطيع ا لشركة أن تحقق عائد معقول أو معتدل على استثماراتها<sup>2</sup>، أو عندما يكون صافي رأس المال سالب وذلك عندما تكون القيمة الدفترية لخصوم الشركة أكثر من القيمة الدفترية لأصول الشركة.

و يقوم هذا المفهوم على فكرة أن نجاح المؤسسة لا يعني فقط أن تكون قادرة على تسديد التزاماتها أو تحقيق الأرباح بحيث تكون بعيدة عن الاضطرابات المالية، بل أن نجاح المؤسسة يعني أن تحقق عائدا من تشغيل و استثمار موجوداتها يفوق تكلفة تمويل هذه الموجودات. و من المعروف أن هذه التكلفة تتضمن تكلفة التمويل الذاتي ، أي تكلفة الفرصة البديلة و التي عادة ما تعتبر معادلة لمعدل الفائدة في السوق. أي

<sup>1</sup> عبد الوهاب دادن ، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 75.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق الذكر، ص 74.



أن مفهوم الفشل الاقتصادي هو المفهوم الأكثر تحفظاً فيما يتعلق بتقييم نجاح المؤسسة. وبالرغم من ذلك نجد أن فشل أو نجاح المؤسسة يرتبط بمؤشرين متلازمين وهما العائد والربح، و عدم مقدرة المؤسسة على تحقيق أحدهما يمكن تسميته بالفشل الجزئي وليس فشل المؤسسة.

### المطلب الثالث: المقاربة المالية للإفلاس

#### الفرع الأول: مظاهر الإفلاس من المنظور المالي

##### أولاً: التخلف عن الدفع:

تناولت النظرية المالية خطر التعثر في السداد الذي تعاني منه المؤسسة لأول مرة عبر النتائج التي توصل إليها ميلر ومودغلياني 1963-1958 حيث تناولت الدراسة تحليل تكلفة الإفلاس والآثار السلبية الناجمة عنه كنتيجة لسياسة الاستدانة التي تدخل ضمن الخيارات التمويلية للمؤسسة<sup>1</sup>، ومنه يتضح ان التعثر مرتبط أساساً بالاستدانة، ومدى استغلال المؤسسة لمواردها المالية، وهنا يبرز العلاقة بين الاستدانة والاستقلالية المالية.

##### الاستدانة والاستقلالية المالية:

حسب التحليل الكلاسيكي يمكن الاعتماد على القروض في تمويل احتياجات المؤسسة بمختلف أنواعها:<sup>2</sup> قصيرة الأجل لعلاج مشكلات الخزينة، وتشمل قروض الاستغلال أيضاً؛ طويلة الأجل لتمويل الاستثمار.

الاستدانة من الموارد الضرورية للمؤسسة، حيث تلجأ إليها رغم ارتفاع مستوى التمويل الذاتي، ويتوقف حجم الاستدانة حسب قيد تكلفة الاقتراض، والاستقلالية المالية.<sup>3</sup> الاستدانة، أو الديون تصنف إلى عدة أشكال من بينها<sup>4</sup>:

- إصدار السندات: كل سند يمثل للمقرض ورقة حق وللمؤسسة اقرار بدين وفق اجل محدد وبمعدل فائدة ثابت.
- القروض الممنوحة من طرف البنوك: وتميز بين قروض الاستثمار، قروض استغلال.
- قروض الخزينة: لمعالجة الاختلالات الضرفية للخزينة.

<sup>1</sup> Regais BLAZY, LA FAILLITE éléments d'analyse économique, EUROPE MEDIA DUPLICATION, 2000 p 23

<sup>2</sup> الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 70.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص 248.

<sup>4</sup> Yves Chqput, L'endettement, recherche d'entreprise, p15

الا انه لا يمكن استبعاد الاثر السلبي للاستدانة على الوضعية المالية للمؤسسة، ومن اجل توضيح ذلك وجب علينا تحليل المردودية المالية للمؤسسة واثار الرفع المالي عن طريق الاستدانة. المردودية بصفة عامة هي العلاقة بين النتائج والوسائل المستخدمة لتحقيقها، بالنسبة للمردودية المالية فانها تقيس مساهمة الاموال المستثمرة في تحقيق النتائج المالية، يمكن تحديد اثر الرفع المالي عن طريق الاستدانة على المردودية المالية للمؤسسة عن طريق العلاقة التالية:

$$R_f = R_e + (R_e - i) D/c_p \quad \dots\dots\dots(1)$$

حيث:  $R_f$ : تعبر عن المردودية المالية،  $R_e$  تعبر عن المردودية الاقتصادية،  $i$  تكلفة الديون،  $D$  قيمة الديون،  $C_p$  الاموال الخاصة

تكمن خطورة الاستدانة عندما تتجاوز تكلفتها  $i$  المردودية الاقتصادية  $R_e$  وبالتالي يرتفع معها احتمال الإفلاس.

من خلال العلاقة السابقة يمكن استنباط اهم مؤشر يعبر عن الاستقلالية المالية هو  $D/C_p$ ، والذي من خلاله بين التحليل المالي الكلاسيكي قاعدة هامة هي قاعدة الاستدانة العظمى، تشترط هذه القاعدة ان لا يتعدى حجم الاستدانة حجم الاموال الخاصة.

ثانيا: مظاهر الإفلاس المتعلقة بالخرينة:

أ) مفهوم للخرينة:

المفهوم التقليدي للخرينة: ينظر للخرينة حسب هذا المفهوم على أنها الفرق في لحظة معينة بين المصادر الموضوعة لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة عن هذا النشاط.<sup>1</sup>

حيث تقسم مصادر تمويل النشاط والاحتياجات المتولدة عنه كالتالي:

<sup>1</sup> Gauthier NOEL, Causse GENVIEVE : La trésorerie Dans L'entreprise:

نقلا عن: بوخلوة باديس، الامثلية في تسيير الخزينة، مذكرة مجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2003، ص 8.

## جدول رقم (2-1): مصادر تمويل النشاط والاحتياجات المتولدة عنه

مصادر تمويل النشاط	والاحتياجات المتولدة عن النشاط
المصادر المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال أو ما يعرف بالمصادر الدورية لأنها تتجدد دوريا وتناسب مع هذه الدورة ، وتمثل في التسهيلات الممنوحة للمؤسسة من طرف الموردين ، وبعض الديون الأخرى قصيرة الأجل غير المالية الناتجة عن دورة الاستغلال.	الاحتياجات المرتبطة أساسا بدورة الاستغلال) وهي ما تعرف بالاحتياجات الدورية، فهي تتجدد بمعدل يتناسب مع دورة الاستغلال، وتمثل في الائتمان الممنوح للعملاء والرسوم المستحقة على المبيعات...
المصادر غير المرتبطة بدورة الاستغلال وتعرف بالمصادر غير الدورية، مثل الأموال الخاصة والديون الطويلة والمتوسطة الأجل.	الاحتياجات غير المرتبطة بدورة الاستغلال ،وهي الاحتياجات الدائمة أو غير الدورية مثل: الأراضي، المباني ...

المصدر من اعداد الطالب بلاعتماد على المراجع المستخدمة في البحث

## المفهوم النقدي للخزينة :

الخزينة هي مخزون نقدي يتوقف مستواه على مميزات هيكله استخدامات وموارد المؤسسة، هذا الهيكل يمكن تعريفه استنادا إلى درجة التقارب النقدي الخاص بمختلف أقسام استخدامات وموارد المؤسسة<sup>1</sup>.

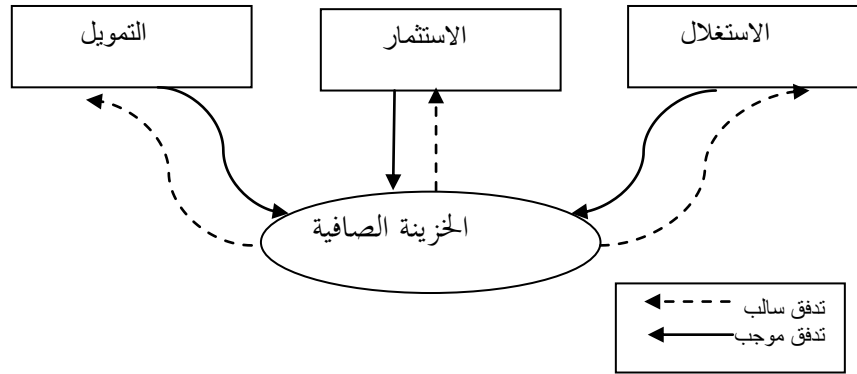
## المفهوم الديناميكي للخزينة:

وهو مقياس لحظي ناتج عن الفرق بين التدفقات الداخلة والخارجة المرتبطة أساسا بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة، فجوهر الخزينة إذن هو ضمان الحركة المستمرة للتدفقات النقدية<sup>2</sup>، حيث تشمل التدفقات الداخلة على تلك الأموال التي حصلت عليها المؤسسة من أطراف متعددة (المساهمون، البنوك، الزبائن ...). لمواجهة الاحتياجات المتعلقة بالتدفقات الخارجة (أجور المستخدمين، تسديد الديون ، الضرائب ...). وهذا المفهوم يترجم الدور الذي تلعبه المؤسسة في الوصل بين تلك الأطراف. لاحظ الشكل الموالي:

<sup>1</sup> نقلا عن: بوخلوة باديس، مرجع سبق ذكره، ص9، Omar BOUKHEZAR :Equilibre financière des entreprises,

<sup>2</sup> نقلا عن: بوخلوة باديس، مرجع سبق ذكره، ص10، Michel LEROY : Gestion de la trésorerie ,

## الشكل رقم (2-2): التركيبة الوظيفية للخزينة



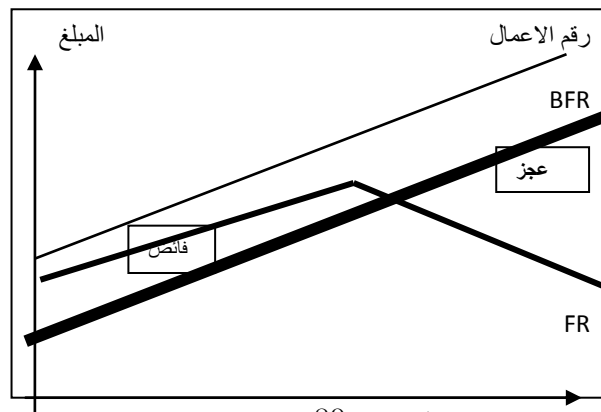
المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره

(ب) **عجز الخزينة (العسر الفني):** عجز الخزينة هو فشل السيولة للوفاء بالتزامات الشركة . وبعبارة أخرى ، هي حالة من نقص السيولة النقدية التي تتجلى في عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها . قد يكون ذلك بسبب سوء التخطيط أو عدم التقدير لتطور النقديات سنويا ، وبالتالي عدم توقع الاختلالات<sup>1</sup> .

من مظاهر عجز الخزينة:

- حالة الاختلال بقاعدتي التوازن الأعلى أو الأدنى، أي تمويل أصول ثابتة بموارد قصيرة الاجل وهنا يتأثر راس المال العامل (FR) دون الاحتياج في راس مال العامل (BFR) وتكون الخزينة الاجمالية سالبة كما هو موضح في الشكل<sup>2</sup>:

## شكل رقم (2-3) حالة الاختلال بالتوازن



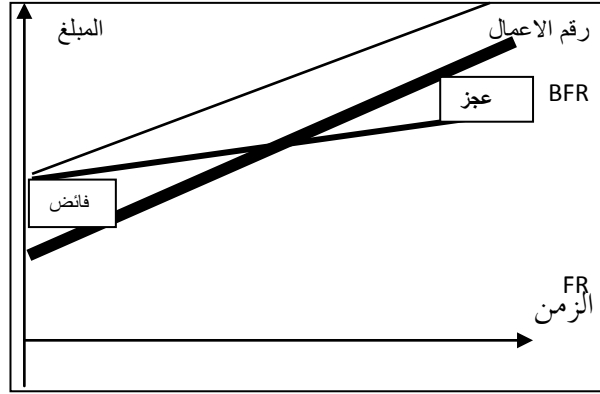
المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

<sup>1</sup> PHILIPPE Disbrieres, Gestion de tresorerie, Edicion Management, France, 1999

<sup>2</sup> الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

- حالة نمو غير متحكم فيه، أي توسع في رقم الأعمال دون ملائمة الامكانيات المالية مما يؤدي إلى تضخم الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال دون تأثير رأس المال العامل، وبالتالي تستهلك الفوائض المالية ويحدث عجز في الخزينة، لاحظ الشكل الموالي<sup>1</sup>:

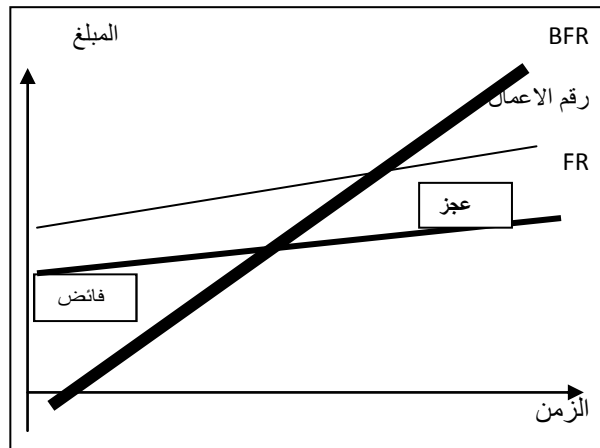
شكل رقم (2-4) حالة نمو غير متحكم فيه



المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

- حالة سوء تسيير عناصر الاستغلال، منها عدم تناسب الاجال الممنوحة لكل من الموردين والعملاء، اضافة الى تباطؤ دوران المخزون مما ينتج عنه تضخم غير طبيعي في BFR بشكل يطغى على FR وكل موارد الخزينة زهدا ما يجعل الخزينة في حالة عجز<sup>2</sup>.

شكل رقم (2-5) حالة سوء تسيير عناصر الاستغلال



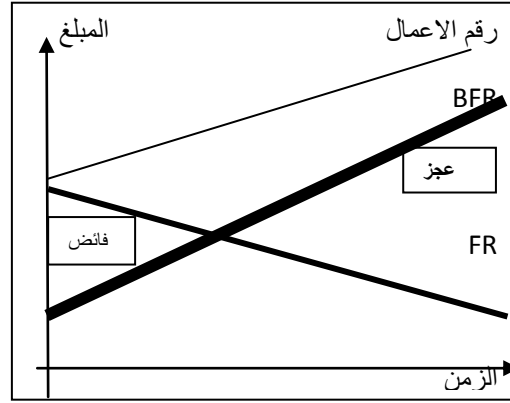
المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 90

<sup>1</sup> الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق ص 89

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 90

- حالة الخسائر التراكمية، الخسائر المتتالية التي تحققها المؤسسة تؤدي الى تآكل رأس المال المؤسسة فتتناقص بذلك الموارد الدائمة وبالتالي هبوط حاد في FR الاجمالي، ويحدث خلل في التوازن المالي مترجم في وجود خزينة سالبة<sup>1</sup>.

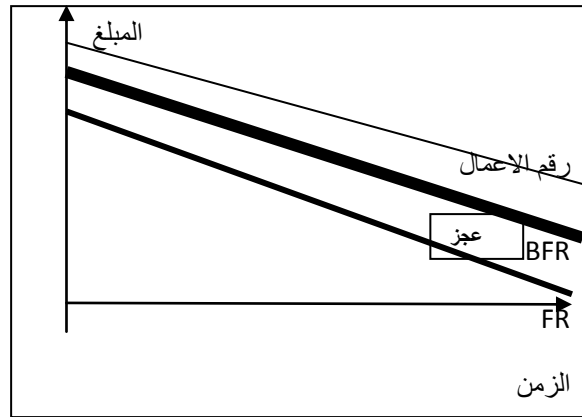
شكل رقم (2-6) حالة الخسائر التراكمية



المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 91

- حالة تدهور النشاط (انخفاض في رقم الاعمال)، اما بسبب مشاكل تسويقية او إفلاس عميل مهم وهذا ينجم عنه ضعف قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي وبالتالي انخفاض مستويات  $FR^2$ .

شكل رقم (2-7) حالة تدهور النشاط



المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 92

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 92.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 92.

## المبحث الثاني: مراحل الإفلاس، أنواعه، أسبابه

في هذا المبحث سيتم التعرف على ظاهرة الإفلاس من خلال الوقوف على أهم مراحلها، وسنذكر تصنيفات الإفلاس التي أعدها الباحث Argenti، ثم نعرض على مختلف الأسباب المؤدية إلى حدوث هذه الظاهرة.

## المطلب الأول: مراحل الإفلاس

يرى الباحث *Gordan* ان هناك خمس مراحل تمر بها المؤسسة حتى تعلن إفلاسها وهي<sup>1</sup>:  
أولاً: فترة النشوء:

مما لا شك فيه أن الشركة لا تصبح متدهورة فجأة أو بصورة غير متوقعة وإنما تكون هناك بعض المؤشرات التي يمكن معالجتها من قبل الإدارة مثل التغيير في الطلب على المنتجات والتزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة وتقدم طرق الإنتاج وتزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء بدون رأس مال عامل وغالباً ما تحدث خسارة اقتصادية في هذه المرحلة حيث يكون عائد الأصول أقل من النسب المعتادة للمؤسسة، ويفضل أن تكتشف المشكلة في هذه المرحلة حيث إن إعادة التخطيط في هذه المرحلة يكون أكثر فاعلية.

## ثانياً: عجز النقدية:

في هذه المرحلة تعاني الشركة من عدم قدرتها على مقابلة التزاماتها الجارية وحاجتها الملحة إلى النقدية بالرغم من زيادة الأصول الملموسة لديها عن التزاماتها، ولكن تكمن المشكلة في أن هذه الأصول ليست سائلة بالدرجة الكافية بالإضافة إلى أن رأس المال العامل اللازم لمحمد في المخزون والمدينون ويجب الإشارة إلا انه من الممكن ألا تحدث الخسارة الاقتصادية في هذه المرحلة وانه ربما تستمر هذه المرحلة ليوم واحد فقط أو تستمر لعدة شهور ولمعالجة هذا الضعف المالي يمكن للشركة اللجوء إلى اقتراض أموال كافية لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية.

## ثالثاً: التدهور المالي (الإعسار المالي):

يعني أن الانخفاض في القوة الإيرادية للوحدة سيحدث في نقطة ما، واحتمال كبير أن تصبح المؤسسة غير قادرة على دفع نفقاتها وبصفة رئيسية أعباء ديونها، وفي هذه الحالة يمكن وصف الشركة بأنها في حالة إعسار مالي، وتضطر في هذه الحالة إلى تسهيل الأصول المالية عن طريق بيع سنداتها، وفي هذه المرحلة تصبح الشركة معسرة مالياً حيث تكون غير قادرة على الحصول من خلال القنوات المعتادة على

<sup>1</sup> هلا الغصين مرجع سبق ذكره ص 29:

التمويل اللازم لمقابلة التزاماتها التي حل ميعاد استحقاقها، وعند هذه النقطة قد تلجأ الإدارة إلى أساليب مالية جديدة حيث يكون هناك احتمال ضئيل لاستمرار الوحدة ونموها إذا لم تحصل على التمويل اللازم.

#### رابعاً: مرحلة الفشل الكلي (الإعسار الكلي):

تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة في حياة الشركة، فلا يمكن للشركة تجنب الاعتراف بالفشل حيث تنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية، وفي هذه المرحلة تتجاوز الالتزامات الكلية قيمة أصول الوحدة ويصبح الفشل الكلي والإفلاس محققاً بالخطوات القانونية.

#### خامساً: مرحلة إعلان الإفلاس:

تتم فيه الإجراءات القانونية لحماية المقرضين، وهي المرحلة النهائية، يتمخض عنها زوال الشكل القانوني للمؤسسة.

#### المطلب الثاني: أنواع الإفلاس

هناك أنواع عديدة لإفلاس المؤسسات، وسوف نعتمد في هذا الجزء على تصنيف *Argenti*، اهتم فيه بطبيعة الشركة ومستويات الأداء التي حققتها في مختلف دورات حياتها، حيث هناك مؤسسات تفلس قبل أن تحقق أدنى مستوى، وهناك مؤسسات تفلس بعد تطورها تدريجياً، حيث تحقق مراحل أولى من الأداء ثم تراجع، وهناك مؤسسات يحدث لها انهيار وهي المؤسسات الرائدة والتي حققت نجاحاً كبيراً لفترة من الزمن، وفيما يلي سنتناول هذه الأنواع وأشكالها بالتفصيل:

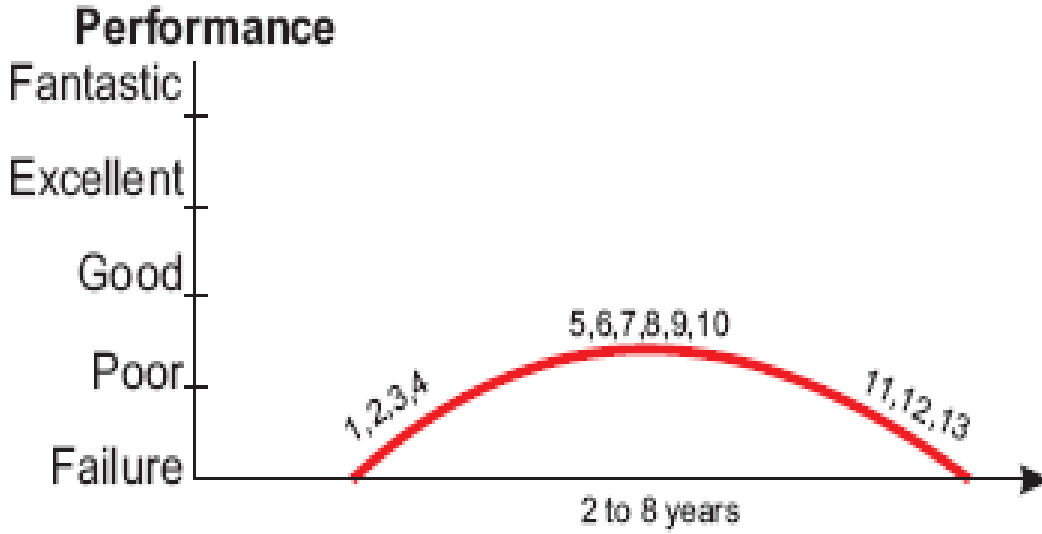
#### النوع الأول: مؤسسات حديثة التكوين

حسب هذا النوع، المؤسسة طوال مدة حياتها القصيرة (خمسة سنوات) لا تتجاوز أدنى مستوى للاداء

(poor)، وخلال مسار هذه المؤسسة، نلاحظ المخطات التالية (النقاط الموضحة في الشكل):



الشكل رقم (2-8): إفلاس المؤسسات حديثة التكوين



المصدر: هلا الغصين مرجع سبق ذكره ص: 31

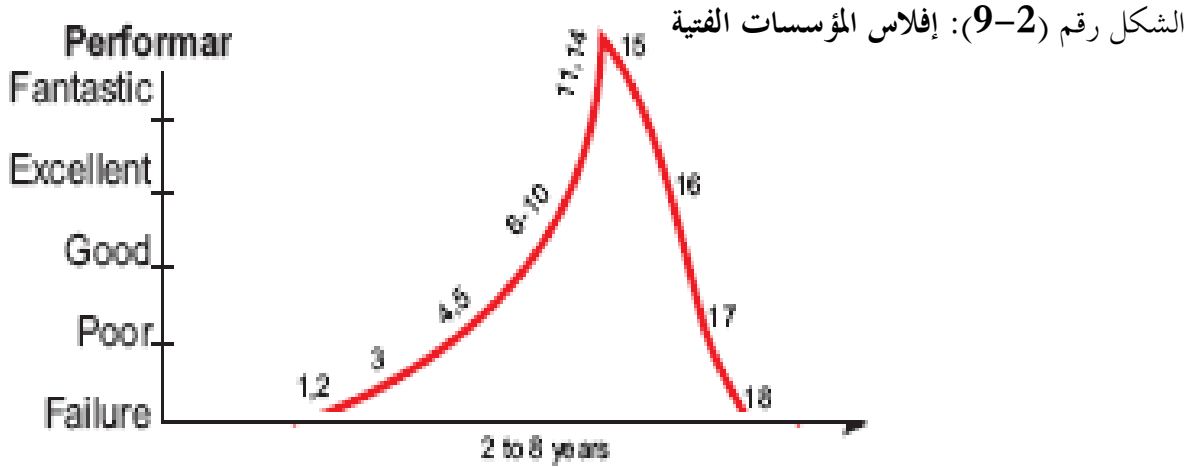
يمثل الشكل السابق بيان لدورة حياة المؤسسة وفق التصنيف الأول، وتتخلل هذه الدورة مجموعة من المظاهر ممثلة في النقاط من 1 إلى 13 وهي:

- 1 في البداية هناك نمط موجه في التسيير يعتمد على الشخص الواحد الذي يقوم بجميع الادوار
- 2 ضعف النظام المحاسبي، حيث لا يوجد نظام للتكاليف وونظام لتخطيط الخزينة والتدفقات النقدية، ميزانيات غير حقيقية...
- 3 يتم في هذه المرحلة اللجوء الى اعتماد القروض كمصدر للتمويل، مع وجود مخاطر، بغية التوسع في النشاط
- 4 الدخول في مشاريع كبرى توسيعية، من دون تقدير جيد للتكاليف بسبب ضعف نظام مراقبة التكاليف من خلال المراحل السابقة التي صاحبت نشأة المؤسسة نلاحظ العيوب التالية:
  - ضعف نمط التسيير
  - عدم وجود نظام محاسبي لمراقبة التكاليف وتقدير الاحتياجات النقدية
  - اللجوء الى الاقتراض دون مراعاة المخاطر
  - التوسع بدخول مشاريع كبرى لا تتناسب مع طاقة المؤسسة
- 5 تبين ان اختيار المشروع كان غير مناسب لطاقة المؤسسة.
- 6 تظهر في هذه المرحلة تدفقات نقدية سالبة، وجميع المؤشرات والنسب المالية تشير الى الضعف.
- 7 يقوم المسير باعداد حسابات قد يتلاعب بها بغية الحصول على مصادر تمويل اخرى (قروض).

- 8- تزداد الشدة والضائقة المالية للمؤسسة.
- 9- ممارسة عشوائية لبعض الاعمال عالية المخاطر.
- 10- اتخاذ قرارات استراتيجية كتخفيض الاسعار
- 11- البحث عن قروض جديدة رغم ضعف الملاءة ووجود مركز مالي متدهور
- 12- الربح غير كافي لتغطية المصاريف المالية.
- 13- يتم تعيين حراسة قضائية للمؤسسة.

### النوع الثاني: مؤسسات فتيية:

لا تختلف عن الأولى كثيرا سوى في مدة الحياة حيث متوسط عمر مثل هذه المؤسسات يصل إلى 14 سنة، وخلال مدة حياتها نلاحظ بعض المظاهر موضحة في نقاط على الشكل الموالي:



المصدر: هلا الغصين، مرجع سبق ذكره ص 32

تمثل النقاط من 1 إلى 18 المظاهر التي تميز دورة حياة المؤسسة وهي:

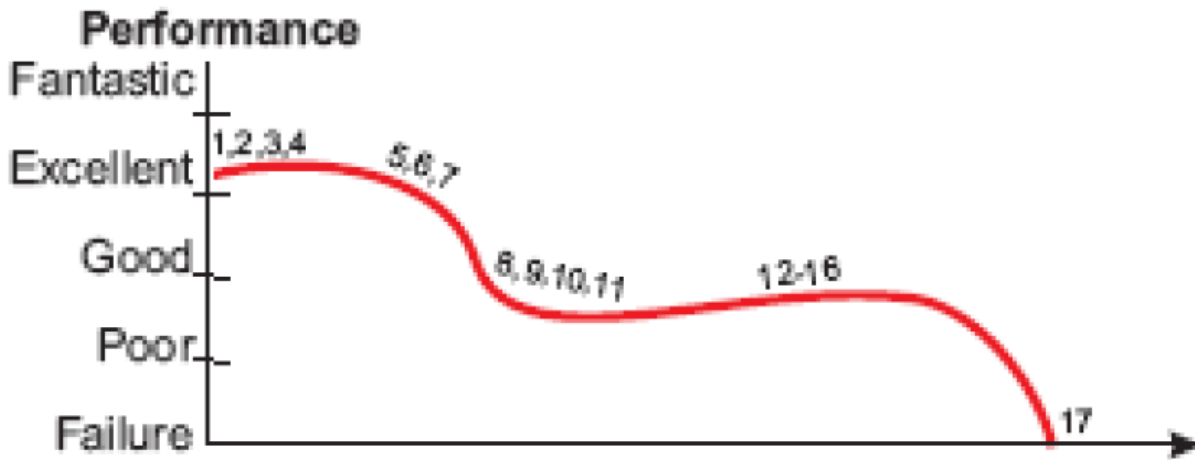
- 1- ترى العيوب الإدارية نفسها الموجودة في النوع الأول كوجود دور لشخص واحد في الشركة وضعف الإدارة فيها.
- 2- أيضا هنا لا يوجد ميزانية ولا خطة للتدفقات النقدية، ولا يوجد نظام للتكاليف موضوع.
- 3- يبدأ الاختلاف هنا عن النوع الأول في أن الشركة يستمر فيها زيادة المبيعات بصورة كبيرة.
- 4- نتيجة للزيادة السريعة في المبيعات تستوجب إيجاد مصادر لرأس مال جديد.
- 5- يتم توفير الأموال في هذه النقطة للشركة.
- 6- لا يوجد أي أموال منقولة أو تجارة جديدة تحدث وهناك بعض رؤوس أموال مقدمة.
- 7- المبيعات والأرباح تستمر في الزيادة.

- 8- تصل الشركة إلى مستوى جيد عند هذه النقطة.
- 9- هنا تلاحظ الشركة من قبل الجمهور ووسائل الإعلام والصحافة ولهذا يجب على الشركة أن تكون ناجحة لكي تكون على مستوى التوقعات، ولهذا يجب عليها أن تبيع أكثر وتستدين أكثر وتنجح لأكثر.
- 10- الشركة في هذا الوقت تكون كبيرة جداً.
- 11- تصبح هنا الشركة معروفة وعامة ومالكها ثري.
- 12- حجم الأعمال التجارية هنا يزيد مرة أخرى ولكن الربح لا يزيد يبقى كما هو.
- 13- هنا تبدأ في الشركة عمليات المحاسبة.
- 14- تظهر العديد من الظواهر غير المالية.
- 15- حجم الأعمال التجارية يزيد بصورة كبيرة وسريعة جداً ولكن يحدث شيء ما في هذه النقطة يجعل الشركة تبدأ في الهبوط من مستواها الجيد كفضائل لبعض الأعمال.
- 16- تبدأ الشركة بالهبوط من مستواها الجيد.
- 17- يستمر هبوط مستوى الشركة ولا يستطيع أن يوقفه إعادة حسابات الشركة لأعمالها وأموالها.
- 18- يحدث الفشل.

### النوع الثالث: المؤسسات الناضجة

هذا النوع يميز الشركات العملاقة، الناضجة التي وصلت إلى مستويات متقدمة من حيث الأداء، مدة حياتها طويلة، إفلاسها يطلق عليه أحياناً بـ: الانهيار، والشكل الموالي يبين أهم النقاط التي تتعرض لها المؤسسة من مرحلة النضج إلى الانهيار.

الشكل رقم (2-10): إفلاس المؤسسات الناضجة



المصدر: هلا الغصين، مرجع سبق ذكره ص 32

- 1- تكون الشركة موجودة في مستوى جيد إلى ممتاز وحجم الأعمال التجارية معتدل، وهامش ربح جيد.
- 2- قد تسجل عدد من العيوب عند هذه النقطة في الهيكل التنظيمي للإدارة، كسياسة الاعتماد في الإدارة على المدير الواحد دون الاستشارات الخارجية والمشاركة، وأيضا ضعف في الوظيفة المالية في الشركة.
- 3- يلاحظ هنا عيوب واضحة ومؤكدة في نظم المعلومات المحاسبية.
- 4- يلاحظ بأنه بالرغم من حدوث تغييرات كثيرة إلا أنه لا يوجد استجابة في داخل المؤسسة لهذه التغييرات كما أن العيوب تصبح واضحة بشدة في النقاط 2.3.4 وتبقى هذه العيوب لمدة قد تمتد من عدة شهور إلى سنوات قبل أن يبدأ حدوث الانهيار للشركة.
- 5- يبدأ حدوث الفشل والانهيار للشركة.
- 6- تزيد هنا الأعمال التجارية ويزيد فشل المشاريع، وتزداد المخاطرة هنا ويتبع هذه الأحداث انخفاض بسيط على الأرباح.
- 7- النسب المالية يصبح بها خلل واضح.
- 8- تنخفض الروح المعنوية وتبدأ بعض الأسباب والظواهر والعيوب غير المالية في الظهور.
- 9- لا يزال الربح ينخفض ولم تتمكن الشركة من إعادته إلى وضعه الطبيعي والجيد بالرغم من أنه لم تمر بين النقطة 5 و النقطة 6 غير سنة أو اثنتين فقط.
- 10- تبدأ حسابات حقيقية ودقيقة في الظهور حيث أن المدير يشعر أنه بحاجة إلى قروض كبيرة الحجم.
- 11- هنا تنتقل أموال كثيرة على مستوى الخطورة.
- 12- يتحقق هنا مستوى ربح ولكن قيمة هذا الربح أقل من أن يغطي حجم الفائدة المطلوب على الدفعات وتكون بشكل عام الشركة عند مستوى الضعف أو أعلى قليلا.
- 13- يقوم المدير هنا بإدخال طموحات جديدة على مشروعه وأيضا وضع حملة جديدة من أجل التوسع في المبيعات من خلال تقديم بعض التسهيلات للزبائن.
- 14- نسبة المبيعات ونسبة الربح سوف ترتفع قليلا وذلك من خلال الجهود المقدمة من الشركة وسوف يرتفع منحنى أو مستوى الأداء للشركة.
- 15- سوف يتكرر الأداء الذي حدث في النقطة 5 مرة أخرى من حدوث الفشل والانهيار ما عدا أنه في هذه النقطة تكون الشركة قد أصبحت مشبعة من عمليات المعالجة.
- 16- الربح يفشل في سداد وتغطية الفوائد على الدفعات وتحدث أزمة في التدفقات النقدية وترجع الشركة إلى نفس الحالة التي كانت عليها قبل أشهر.
- 17- تحدث عمليات الحراسة القضائية على ممتلكات المؤسسة.

## المطلب الثالث: أسباب إفلاس الشركات:

يمكن تصنيف أسباب خطر الإفلاس إلى أسباب من منظور جزئي ونقصد بها الأسباب المتعلقة بالمؤسسة ومحيطها الخاص، ومن منظور كلي أي ما يتعلق بالظروف الاقتصادية للدولة.

## الفرع الأول: أسباب الإفلاس من المنظور المالي الجزئي:

## أ) أسباب موارد بشرية:

- نظام السلطة في المؤسسة: تداخل السلطات في المؤسسة إسناد المهام إلى غير أهلها سمة المؤسسات المفلسة.
- عدم فعالية المديرين: نظرا لعدم قدرتهم على فهم و حل المشاكل التنظيمية، و المالية و التجارية و البشرية المطروحة من جهة ضعف التفكير الإستراتيجي لديهم. ففي دراسة بنك تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (BDPME) ، وجد أن عدم كفاءة المديرين تساهم بنسبة معتبرة في إفلاس المؤسسات بالمقارنة مع نسب مساهمة الأسباب الأخرى<sup>1</sup>.
- الصراعات الإدارية و الإجتماعية: ناتجة عن ضعف الإتصال الإداري بين المديرين أنفسهم من جهة، و بينهم و بين العمال من جهة أخرى، فحسب BDPME دائما فإن ضعف الإتصال يساهم ب: 5.2 % في حدوث الإفلاس<sup>2</sup>.

ب) أسباب تتعلق بالجوانب المالية و المحاسبية في المؤسسة<sup>3</sup>:

## - ارتفاع التكاليف:

- يقصد بالتكاليف مجموع النفقات حسب طبيعتها المتعلقة بدوريات الإنتاج والاستغلال، والتي يمكن تقسيمها إلى: تكاليف ثابتة، و تكاليف متغيرة يصعب مراقبتها .
- يؤثر عدم التحكم في تسيير هيكلية التكاليف سلبا على المردود المالي للمؤسسة مما يقلص من قدرتها التمويلية، و تصبح مرغمة على اللجوء إلى التمويل الخارجي.

<sup>1</sup> نورالدين زعبيط، نور الدين مزبان، دور تطبيق معايير المحاسبة الدولية في التنبؤ بخطر الإفلاس الشركة الوطنية للبترول كيمياء نموذجاً مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي مستجدات الالفية الثالثة للمؤسسة الجزائرية على ضوء التحولات في بيئة المحاسبة، عناية 2007 ص 5

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ص 6

<sup>3</sup> نسيلي جهيدة، أثر العجز المالي على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة مجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 60

من بين الأسباب الأساسية للإختلالات التوازنية للمؤسسات المتعثرة، الضعف المسجل على مستوى الإنتاج وارتفاع تكاليف إنجاز الهياكل القاعدية للمؤسسة بالإضافة إلى الارتفاع الملحوظ لأجور العمال مقارنة مع مردوديتها الضعيفة، أدى إلى ظهور تكاليف معتبرة غير مغطاة بإيرادات حقيقية.

- تدهور توزيع القيمة المضافة: نظرا لارتفاع مصاريف المستخدمين و المصاريف المالية المتعلقة بالسياسة المالية المكلفة.

- ضعف الهيكل المالي للمؤسسة: بسبب اللجوء المفرط إلى مصادر التمويل الخارجية مما يؤدي إلى الوقوع في أزمة سيولة إذا ما عجزت عن إيجاد التمويل الخارجي الكافي حيث إن غياب مصادر التمويل الداخلية أجبرت المؤسسات المتعثرة على اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية لتغطية استثماراتها وعجز الخزينة، بعبارة أخرى، يمكن ربط الحجم المتزايد للمديونية لعوامل داخلية ترجع إلى أنماط التسيير المنتهجة من طرف المؤسسة التي يمكن تفسيرها بعدم فعاليتها، بالإضافة إلى اعتمادها على التمويل من الخارج الذي يؤثر سلبا على إنتاجية المؤسسة وبالتالي خزنتها.

- عدم التحكم في تمويل دورة الاستغلال: نتيجة لعدم كفاية رأس المال العامل بالنسبة للاحتياجات، وارتفاع تكاليف تمويل دورة الاستغلال غير المتوافقة مع مستوى المردودية.

- ضعف نظام المعلومات الحاسبي: تشكل الحاسبة نظاما إعلاميا في حد ذاته، غير أنه يمكن أن يكون لها دور معاكس فقد يؤدي ضعف النظام الحاسبي المطبق إلى قرارات خاطئة.

\* أسباب تتعلق بالتسيير التجاري: كعدم معرفة المؤسسة لحاجات المستهلكين، أو عدم تجديدها لسلسلة منتجاتها الحالية، كما أن اختيار طريقة توزيع غير ملائمة يضع المؤسسة في وضعية سيئة.

\* أسباب تتعلق بتسيير الإنتاج: إن عدم ملائمة الجهاز الإنتاجي يمثل أحد الأسباب الشائعة في حدوث خطر الإفلاس، و ذلك لضعف طرق الإنتاج أو حيازة المؤسسة على استثمارات غير ملائمة بالنظر إلى استثمارات المنافسين.

### أسباب تتعلق بالتسيير الإستراتيجي<sup>1</sup>:

- عدم وضوح إستراتيجية المؤسسة: فصعوبة صياغة و تفسير الإستراتيجية يترجم بصعوبة تنفيذها.

- عدم التحكم في النمو: فتنفيذ هذه الإستراتيجية يتطلب إحداث تغييرات في الهيكل التنظيمي و نظام تسيير المؤسسة لتحقيق النمو غير أن عدم التحكم في هذه التغييرات قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة.

<sup>1</sup> نور الدين زعيبيط، نور الدين مزياني، مرجع سبق ذكره ص 8

- تبعية عالية لعامل خارجي: كأن تكون المؤسسة تابعة لزبون واحد أو مورد واحد أو مصدر تمويل واحد. وهناك أسباب أخرى تمثل في:
- ضعف الأداء على مستوى التسيير و التنظيم:
- إن عجز المؤسسات المتعثرة في أغلبية عجز في التنظيم، وهو عجز دائم تسبب في شلل وعرقلة الإنتاج كما تعاني المؤسسة المتعثرة من سوء التنظيم لنشاطها وسوء الاستغلال لقدراتها نتيجة لضعف التأطير، وعدم العقلانية في توزيع المهام في أنظمة التسيير.
- ضعف المستوى التكنولوجي:
- تفاقت الوضعية المالية المزرية للمؤسسات المتعثرة بسبب الغياب الكلي للاستثمارات. الذي يعود إلى غياب القوة التكنولوجية، حيث يبلغ سن بعض المعدات إلى خمسة عشرة سنة. في حين تتجاوز الأخرى خمسة وعشرون سنة مثلاً، مما يؤثر سلباً على مستوى الإنتاجية وتنافسية المنتج من حيث الجودة والتكاليف، في نفس الوقت يعتبر مستوى التأطير ضعيف جداً.
- ضعف المنافسة و التنافس على المستوى الخارجي:
- يحدث هذا الضعف بسبب غياب النوعية في منتجات المؤسسات الاقتصادية العمومية في أغلب الأحيان، وحتى وإن كانت النوعية الجيدة فهي لا تتمكن من المنافسة لارتفاع أسعارها الناتجة عن ارتفاع تكاليفها داخل المؤسسة ، كما نسجل كذلك غياب دراسات خاصة بالسوق، التسويق وسلوك المستهلك، وأيضا عدم وجود قنوات لتصريف المنتجات خاصة في السوق الخارجي، وإن وجدت فهي مرتفعة التكاليف والأسعار، لا يمكن لها المنافسة.
- إفلاس زبون مهم للمؤسسة: تشير بعض الدراسات الإحصائية أن 20% من المؤسسات المفلسة كان السبب الرئيسي لإفلاسها إعسار أحد الزبائن المهمين<sup>1</sup>.
- السلوكات التجارية للمنافسين: فكثيراً ما تكون المنافسة غير الشريفة بين المنتجين سبباً مباشراً في حدوث خطر الإفلاس مثل قيام أحد المنافسين بإغراق السوق.

<sup>1</sup>مزياني نور الدين، كرجع سبق ذكره

ثانيا: الأسباب من المنظور المالي الكلي: يمكن تصنيفها كما يأتي:

أ) تأثير التضخم:

تأثير التضخم على الاحتياجات المالية للاستغلال:

في الحالة التضخمية يتأثر كل عنصر مكون للاحتياجات المالية للاستغلال بهذا الحدث بحيث يتطلب نشاط الاستغلال احتياجا تمويليا مناسباً للتكلفة المالية الإضافية للتضخم، فتصبح المؤسسة مجبرة على توفير تمويل اضافي ، وهذا ليس من أجل الرفع من هيكلتها المالية، وإنما لمواجهة تأثير التضخم، فخلال فترة التضخم، تكون المدخلات الجديدة بتكلفة مرتفعة مقارنة بتكلفة الشراء التاريخية، فينجم عنها ظهور أرباح وهمية، بحيث يجب على المؤسسة جلب موارد مالية لتكون مخزونها من المواد الأولية، كما هو حال المخزونات، يمكن أن يمس التضخم النقدي حسابات الحقوق وديون الاستغلال، ويتغير هذا التأثير المالي حسب وضعية المؤسسة مع متعاملها من الزبائن و الموردين في إطار سياستها التجارية<sup>1</sup>.

تأثير التضخم على رأس المال العامل:

خلال فترة التضخم نجد أن العناصر التي تدخل في حساب رأس المال العامل، تتعرض هي الأخرى لتأثير التضخم من خلال:

- نقص في تقدير الأموال الخاصة؛

- نقص في تقدير الإهلاكات؛

- زيادة تقدير الديون متوسطة وطويلة الأجل.

يحدث التضخم تأثيرات على عناصر الأصول الثابتة ويقلل القدرة الشرائية للأموال الخاصة، مما ينتج عنه ضعف القدرة المالية للمؤسسة المتعثرة على تجديد استثماراتها الإنتاجية بواسطة التمويل الذاتي بشكل جزئيا أو من الإهلاكات.

تأثير التضخم على الفائض الإجمالي للاستغلال:

يؤثر التضخم على الفائض الإجمالي للاستغلال من خلال ارتفاع الأسعار، الذي يؤول بصفة مسبقة لارتفاع تكاليف الإنتاج على مستوى المؤسسة المتعثرة، ويتعلق ارتفاع تكاليف الإنتاج بالتذبذبات التي تحدث على مستوى الأسواق الوطنية و الدولية وكذا بنسبة الصرف للعملة الوطنية. السياسة الضريبية للدولة بارتفاع الاشتراكات الاجتماعية والضرائب.

<sup>1</sup> نسيلي جهيدة، مرجع سابق، ص 65



ب) تأثير الركود الاقتصادي : وهو الحالة العكسية للتضخم بحيث يجد نتيجة ضعف السيولة لدى الأفراد مما يسبب نقصان الطلب على المنتجات وهذا يؤثر مباشرة على مبيعات المؤسسة باعتبارها وحدة منتجة.

## خلاصة الفصل

من خلال ماتم تناوله في هذا الفصل نستطيع ان نحدد مايلي:

- من جانب تحديد المصطلحات والمفاهيم تبين أن الإفلاس: يشير الى الناحية القانونية أي حالة الإفلاس القضائي التي تتعرض له المؤسسة كنتيجة لتوقفها عن سداد ديونها في مواعيد استحقاقها.
- **العسر المالي:** بنوعيه العسر المالي الفني، وهي الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها بالرغم من أن إجمالي الموجودات لديها يفوق إجمالي المطلوبات، المفهوم الثاني و هو العسر المالي الحقيقي، و هو تلك الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها بالإضافة إلى كون إجمالي الموجودات لديها يقل عن إجمالي المطلوبات.
- **الفشل:** يطلق هذا المصطلح على المرحلة التي تسبق لحظة إعلان الإفلاس، أي تلك المرحلة التي تتعرض فيها المؤسسة إلى اضطرابات مالية خطيرة غير قادرة على سداد التزاماتها تجاه الغير.
- **التعثر المالي:** تلك المرحلة التي وصلت فيها المؤسسة إلى حالة من الاضطرابات المالية التي يمكن التدرج بها إلى مستوى إشهار إفلاسها، أو تحقيق خسائر متتالية سنة بعد أخرى مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها من حين إلى آخر.
- بإسقاط الأنواع التي تم الإشارة إليها في هذا الفصل يتبين ان النوع الاول والثاني هو الذي يغلب على البيئة الجزائرية.
- أهم مظهر يمكن أن يشير إلى إفلاس المؤسسات هو تعثرها في سداد التزاماتها لدى الغير خاصة جانب القروض الممنوحة من طرف البنوك.

# الفصل الثاني:

إستخدام القوائم المالية

لغرض التنبؤ

## تمهيد:

سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على امكانية التنبؤ باستخدام القوائم المالية، وذلك من خلال طرح ماهية التنبؤ المالي و ذكر انواعه ومتطلباته. وهذا ما يتناوله المبحث الأول.

المبحث الثاني ركزنا فيه عن خصائص القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي وبالضبط خاصية الملائمة التي تشمل الخاصية التنبؤية التي هي موضوع دراستنا في هذا الفصل وذلك من خلال عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي مع التركيز على قائمة التدفقات النقدية، و محاولة مقارنتها مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية.

## المبحث الأول: التنبؤ للأغراض المالية

لمعرفة ابعاد التنبؤ في المجال المالي نقوم في هذا المبحث بالتعرف على مختلف المفاهيم الخاصة به، وربطه بمخرجات المحاسبة (القوائم المالية) مع الإشارة الى مختلف انواعه.

## المطلب الأول: مفهوم وأهمية التنبؤ للأغراض المالية

يعتبر التنبؤ أحد اهم المسؤوليات للمسير المالي، إذ يتم تزويد المشروع بالقواعد التي تستند عليها عمليات التخطيط والرقابة بالمشروع، فهو ينظر إلى المشروع كوحدة واحدة يهتم بالخطط الطويلة والقصيرة والمتوسطة الأجل ذات الطبيعة التشغيلية فهو بحاجة ماسة دائماً إلى أدوات وطرق يستطيع من خلالها تقدير احتياجاته المالية الحالية والمستقبلية، وتحديد كل مصدر من مصادر هذه الاحتياجات، ولعل من أهم الأدوات والطرق لتقدير حجم الاحتياجات المالية والتي لاقت اهتمام المحللين والمسيرين الماليين هو تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، حيث تعتبر قائمة التدفقات النقدية المبنية على أساس تحليل التدفق النقدي المتوقع أداة فاعلة نستطيع من خلالها تقدير مدى النمو المتوقع للمشروع وتقدير احتياجاته النقدية، واختبار أفضل السبل لتمويل هذه الاحتياجات، لهذا فهي أداة قيمة تساعد في التخطيط والتنبؤ بالاحتياجات النقدية القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى أنها تبين مدى حاجة المشروع للأموال والوقت الذي ستحتاج فيها إلى هذه الأموال لهذا جاء اهتمام مستخدمي البيانات المالية سواء أكانوا مستثمرين أم مقرضين أم غيرهم، بالتنبؤ المالي والقدرة التنبؤية للقوائم المالية للاستفادة منها في التنبؤ بالمستقبل كل حسب حاجته منها، وباعتباره ركناً أساسياً من أركان التخطيط المالي للمشروعات الاقتصادية، ووسيلة تعمل على تحديد الاحتياجات اللازمة للمشروع قبل تحديد المصادر المناسبة لتوفير هذه الاحتياجات، إضافة إلى قدرته على ترشيد جملة القرارات التي تتخذها الإدارة والمستثمرين وغيرهم.

**التنبؤ بشكله العام:** يقصد به بأنه محاولة عقلانية لتقدير المتغيرات المستقبلية المحتملة من خلال معرفة التغيرات السلوكية وغير السلوكية لتلك الظاهرة ويعرف بأنه الدراسات المتعلقة بالمستقبل سواء احتوت هذه الدراسات على تقديرات تعتمد على الأسلوب الشخصي أم انتهجت هذه الدراسات المنهج التخطيطي بإتباع أساليب علمية منظمة وشاملة أم استخدمت هذه الدراسات أساليب رياضية وإحصائية لقياس العلاقات الدالية بين المتغيرات للوصول إلى معدلات التغير بينها<sup>1</sup>.

**أما التنبؤ المالي:** فقد عرف مجلس المحاسبين في إنجلترا وويلز ICAWE انه: عملية تقدير للنتائج المالية التي تعد من القوائم المالية السابقة عن فترة محاسبية تالية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> أبو الفتوح على فضالة، إستراتيجية القوائم المالية، دار الكتب العلمية للنشر، القاهرة، 1996، ص 43

<sup>2</sup> محمد يوسف الهباش، مرجع سابق الذكر، ص 61

وعرف (Fortnum) التنبؤ المالي بأنه " مجموعة التقديرات والقياسات التي يضعها الفرد أو المؤسسة والمتعلقة بالأحداث والظروف المستقبلية، بهدف الإعداد لمواجهة الظروف التي توقعها وذلك عن طريق الخطط والسياسات اللازمة للتعامل مع هذه الظروف<sup>1</sup>.

وعليه يمكن القول أن التنبؤ المالي هو عبارة عن التقديرات والنتائج الخاصة بالمستقبل والتي يتم بناؤها على أسس علمية وأساليب رياضية وإحصائية وباستخدام معلومات مالية تاريخية سابقة للوصول إلى معلومات مستقبلية، بهدف المساعدة في مواجهة الظواهر والأحداث والنتائج المالية المستقبلية.

### المطلب الثاني، مقدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ

أشار مجلس معايير المحاسبة المالية FASB إلى أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وعلاقتها بالقدرة التنبؤية، والقدرة على استرجاع المعلومات، وقد توصلت هذه اللجنة إلى مجموعة من التوصيات تتعلق بقدرة هذه المعلومات على التنبؤ المالي أهمها<sup>2</sup>:

- 1- تتوقف نوعية القرارات المتخذة على مدى ملائمة المعلومات المحاسبية لهذه القرارات عند إعداد نماذج التنبؤ أو عند إدخال تعديلات على التوقعات السابقة.
  - 2- أن تكون للمعلومات المحاسبية قيمة تنبؤية أي إمكانية استخدام هذه المعلومات كمدخلات في عملية التنبؤ، أو قيمة ناتجة عن إعادة تغذية المعلومات.
  - 3- ترتبط القيمة التنبؤية للمعلومات بالمقدرة على استخدام المعلومات المحاسبية في عملية التنبؤ، وتعتبر هذه القيمة التنبؤية أساساً للفرقة بين مدى ملائمة هذه المعلومات أو غير ملائمتها لاتخاذ القرارات.
- كما توصل عدد من الباحثين إلى أن معيار القدرة التنبؤية ملائم كأساس لتقييم الطرق والسياسات المحاسبية البديلة، حيث يعتبر بمنزلة اختبار حقيقي ومباشر لمدى فائدة وأهمية المعلومات المحاسبية لمستخدم<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Fortnum, N.R. and Ivern W. Staton, Quantitative forecasting Methods, Boston: RWS- Kent, 1982.

نقلا عن: محمد يوسف الهباش، مرجع سابق الذكر، ص 61

<sup>2</sup> محمود تركي، تحليل التقارير المالية، نقلا عن: محمد يوسف الهباش ص 61

<sup>3</sup> الأميرة إبراهيم عثمان، تقييم المنهجية العلمية للإطار الفكري لنظرية المحاسبة الإيجابية، نقلا عن: محمد يوسف الهباش، مرجع سابق الذكر، ص 63

## المطلب الثالث: شروط نجاح عملية التنبؤ باستخدام القوائم المالية

- سبق الإشارة إلى أن عملية التنبؤ تعتمد بشكل أساس على القوائم المالية التي تتمثل في:
- قائمة الدخل، الميزانية ، قائمة التدفقات النقدية للوصول إلى معلومات مالية متوقعة يتم إعدادها بناء على افتراضات معينة تراعى الأداء التاريخي للمؤسسة، وظروفها الحاضرة والمستقبلية المحيطة بها، حيث يتطلب إعداد مثل هذه المعلومات التنبؤ بكل بند فيها على حدى ضمن شروط وافتراضات تتعلق بخصوصيات هذا البند ويتوقف نجاح وفعالية هذه القوائم كأداة للتنبؤ على مجموعة من الشروط الواجب توافرها وأهمها<sup>1</sup>:
- 1- أن تتسم البيانات المالية التاريخية بالموضوعية والشمول بحيث تغطي أوجه النشاط المختلفة للمشروع وتغطي فترة زمنية طويلة نسبيا.
  - 2- أن تكون الافتراضات التي تبني عليها التوقعات المستقبلية مقبولة وتتسم بالاتساق بين فترة وأخرى، كما تراعى الظروف المحيطة بالمشروع.
  - 3- أن تبني النماذج التي يتم استخدامها في عملية التنبؤ على منهج علمي يراعى جميع المتغيرات المحيطة بالنشاط محل التنبؤ، مع التركيز على المتغير المتحكم به.
  - 4- أن تكون الفترة الزمنية المنوي التنبؤ بها قصيرة نسبيا، فكلما قصرت الفترة الزمنية كلما زادت دقة التنبؤ، والعكس صحيح.
  - 5- الحرص على عملية استقراء النتائج. بمعنى أن نماذج التنبؤ السابقة التي تم اشتقاقها خلال فترة زمنية معينة من عمر النشاط قد لا تصلح لفترة زمنية أخرى عند تغير حجم النشاط لنفس المشروع.

## المطلب الرابع، انواع التنبؤ

هناك تصنيفات عديدة للتنبؤ موضحة في ما يلي:

أولا: حسب العلاقة بين عناصر القوائم المالية<sup>2</sup>

أ) التنبؤ المالي الساكن:

ويستند هذا النوع من التنبؤ على فرضية ثبات العلاقة بين عناصر القوائم المالية من فترة زمنية إلى أخرى، ولهذا فإن التنبؤ بالأرباح للفترات الزمنية المقبلة يقوم على البيانات التاريخية لعدة سنوات من خلال استخدام نماذج إحصائية كمعادلة الخط المستقيم وعلاقات الارتباط والانحدار بين العناصر المختلفة المؤدية للدخل، ويعتمد التحليل الفني للقوائم المالية على التحليل الساكن.

<sup>1</sup> محمد يوسف الهباش، مرجع سابق الذكر، ص64

<sup>2</sup> محمود تركي، تحليل التقارير المالية، نقلا عن: محمد يوسف الهباش، مرجع سابق الذكر، ص64

## (ب) التنبؤ المالي الديناميكي:

ويقوم هذا النوع من التنبؤ على أساس الأخذ في الاعتبار كافة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسة الحيطة بالنشاط، وما يترتب على ذلك من آثار على نتائج النشاط في الفترة المستقبلية. ويعتمد التحليل الأساس للقوائم المالية على التحليل الديناميكي.

ثانياً: حسب القوائم بعملية التنبؤ<sup>1</sup>

## (أ) من طرف الإدارة:

ويتم هذا النوع من التنبؤ لأغراض داخلية بهدف تحقيق الرقابة على الموارد المتاحة والتخطيط طويل الأجل، ولأغراض خارجية بهدف التنبؤ بالأرباح للفترة المقبلة ومعرفة نصيب السهم من الأرباح.

(ب) من طرف المحللين الماليين: ويعتمد هذا التنبؤ على عدد من المحللين الماليين يهدف إلى إفادة مستخدمي القوائم المالية الذين يرغبون في الاستثمار أو منح ائتمان.

## ثالثاً: حسب الغرض من عملية التنبؤ

ويعتمد هذا النوع من التنبؤ على الغرض الأساس منه، فقد يكون الهدف من التنبؤ هو التنبؤ بالأرباح أو التنبؤ بالعوائد المتوقعة والمخاطر المرتبطة بها، والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية أو التنبؤ بالأزمات في الأسواق المالية، والتنبؤ بالاحتياجات المالية... الخ.

رابعاً: حسب طبيعة التنبؤ<sup>2</sup>:

## (أ) تنبؤات تاريخية بحثية:

ويفترض هذا النوع من التنبؤ أن ما حدث في الماضي سيستمر حدوثه في المستقبل، ويتميز هذا النوع من التنبؤ بأنه يأخذ في الاعتبار كل التغيرات الدورية التي سبق وأن حدثت في الماضي، ويعتبر هذا النوع من أكثر الأنواع شيوعاً.

## (ب) تنبؤات اتجاهية

ويفترض هذا النوع من التنبؤ أن التغيرات التي حدثت في اتجاه النشاط صعوداً أو هبوطاً سوف تستمر في نفس الاتجاه دون تغيير، كما أن هذا النوع يعتمد أيضاً على البيانات التاريخية لأغراض التنبؤ بالمستقبل. ويكون هذا النوع مقبولاً في التنبؤات قصيرة الأجل التي تتضاءل فيها فرص التغيير في النشاط، أما التنبؤات طويلة الأجل فإن استخدام مثل هذا النوع سوف يؤدي إلى نتائج خاطئة.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ص 65.

<sup>2</sup> عمر السيد حسنين، تطور الفكر المحاسبي، الطبعة الرابعة، دار الجامعات المصرية للنشر، الإسكندرية، نقلاً عن: محمد يوسف الهباش، مرجع سابق الذكر، ص 65.



## ج) تنبؤات دورية

ويعتمد هذا التنبؤ على البيانات التاريخية الموسمية، وبافتراض أن ما ارتفع في موسم معين سوف يكون مرتفعاً في الموسم المقبل والعكس صحيح، وبافتراض أن فترات الارتفاع والانخفاض وكأنها تسير وفق نموذج معين.

## د) تنبؤات اقتراعية

ويقوم هذا النوع على أساس الاعتماد على إحصائيات رسمية تصدر من جهات رسمية، ولإيجاد رقم قياسي مناسب يوحد بينها وبين نشاط المشروع، بمعنى إيجاد رقم قياسي يرتفع أو ينخفض قبل أن يرتفع أو ينخفض نشاط المؤسسة.

## هـ) تنبؤات المقارنة بالمثل

ويعتمد هذا النوع على مقارنة نقطة بنقطة من الظاهرة بالنقاط المماثلة لها من الظواهر الأخرى بهدف شرح هذه الظاهرة.

## البحث الثاني: القوائم المالية وفق الإفصاح الحالي

لابد من التطرق الى وصف للإفصاح الحالي وفق النظام المحاسبي المالي بابرار اهم مكونات القوائم المالية، ومدى ملائمتها للمعايير المحاسبية الدولية

## المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح الوسيلة الأساسية لثمين المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية، وتوصيلها إلى أصحاب المصلحة بأفضل طريقة ممكنة -التوصيل الفعال-، وتختلف وجهات النظر حول كمية ونوعية الإفصاح اللازم توفره في التقارير المالية باختلاف الهدف المنشود من قراءتها، ومن ثم نجد عدة اختلافات في تحديد مفهوم موحد للإفصاح، وفي هذا الإطار يقول **Gibson & Frishkoff** : " يعتبر قرار تقييمي يعتمد بدرجة كبيرة على السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة الاقتصادية والتي قد تتناقض أحيانا مع أهداف الأطراف المعنية، ولذلك فان من يتعرضون للخسائر يفترضون أن خسائرهم ترجع إلى عدم كفاية الإفصاح"<sup>1</sup>

هو بث المعارف او نقل المعلومات من مصدر انتاجها الى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها<sup>2</sup>

يعرف الإفصاح المحاسبي على انه إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق المؤسسة، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ ودون أي لبس أو تضليل<sup>3</sup>. تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدققها النقدية، وتمكن كذلك من التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية حيث أنها تمثل نتاج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى

<sup>1</sup> Charles H. Gibson and patricia A. Frishkoff, "Financial Statement Analysis Using Financial Information", (Boston: Kent Publishingco. 1983), P. 9.

- نقلا عن: وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2004، ص112.

<sup>2</sup> محمد سمير الصبان، دراسات في الاصول المالية / اصول القياس واساليب الاتصال المحاسبي، الدار الجامعية بيروت، 1996، ص147. نقلا عن رولا كاسر لايقة، القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، ماجستير محاسبة مصرفية، جامعة تشرين سوريا 2007، ص 54.

<sup>3</sup> - لطيف زبود، عقبة الرضا، رولا لايقة، "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم(30)", مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، [على الخط]. 2006، مجلد: 28، العدد: 2، متاح على

www.tishreen.shern.net/new%20site/univmagazine/VOL282006/Eco/No2/11.doc

(2008/01/03) ص:202

هي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية.<sup>1</sup>

وقد تطرق المعيار المحاسبي الدولي *IASI* إلى عرض القوائم المالية، وكذلك صدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية *IASB* إطار (*Framework*) يبين كيفية إعداد وعرض القوائم المالية والذي تمت المصادقة عليه من قبل اللجنة الدائمة للمجلس، في أبريل 1989 ليتم نشره في جويلية من نفس العام، والذي أعتمد من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (*IASB*) في أبريل 2001، وقد حدد مكونات القوائم المالية على النحو التالي:<sup>2</sup>

أ) قائمة المركز المالي (الميزانية)

ب) قائمة الدخل الشامل (جدول حساب النتيجة)

ت) قائمة تظهر إما: كافة التغيرات في حقوق الملكية أو التغيرات في حقوق الملكية غير تلك الناشئة عن العمليات مع أصحاب المشروع سواء بزيادة أو تخفيض رأس مال أو توزيعات الأرباح.

ث) قائمة التدفقات النقدية

ج) السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية

### المطلب الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية

لقد برزت الحاجة إلى وجود معايير محاسبية ذات جودة عالية تمكن المستخدمين للقوائم المالية من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على نحو يضمن رشادته، من خلال ما تحتويه القوائم المالية على معلومات ذات جودة وتخلو من التحريف وتمثل الوضع المالي للمؤسسة بصورة عادلة وصحيحة، وعلى هذا الأساس حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية أربع خصائص تجعل من المعلومات المالية المعروضة مفيدة للمستخدمين وهي<sup>3</sup>:

1) **القابلية للفهم:** وتعني هذه الخاصية انه يجب عرض المعلومة بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها، أي تكون معروضة بوضوح بعيدة عن التعقيد، في ظل افتراض وجود مستوى معقول من المعرفة لدى المستخدمين التي تمكنهم من فهم المعلومات التي وردت في القوائم المالية.

<sup>1</sup> - خالد جمال الجعرات، معايير المحاسبة الدولية، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 93

<sup>2</sup> - **IAS1**: presentation of financial statements, on the website: [www.iasb.org](http://www.iasb.org)

<sup>3</sup> رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص ص 24-27.

## (2) الملائمة:

المقصود بالملائمة وجود الإرتباط بين المعلومات المالية و الغرض الذي أعدت من اجله، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من هذه المعلومات، ولفهم أكثر لهذه الخاصية سنقوم بإدراج جملة من التعاريف ثم نحاول تحليلها، وذلك فيما يلي:

يعرف **k. Most** خاصية الملائمة بأنها: "قدرة المعلومات على إحداث اختلاف في القرار سواء بالمساعدة على تكوين التنبؤات أو تأكيد التوقعات السابقة"<sup>1</sup>

تعريف **الشيرازي**<sup>2</sup>: " المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، وبالتطبيق على التقارير المالية يكون ذلك عن طريق مساعدة مستخدمي هذه التقارير على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية".

ولتوضيح معنى أدق للملائمة فلقد ورد في تقرير لجنة المفاهيم والمعايير للتقارير المالية الخارجية **"SOATATA"** التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة **"AAA"** سنة 1977 ما يلي<sup>3</sup>: "تتطلب الملائمة وجوب الاعتماد على المعلومة بطريقة مفيدة أو ارتباطها المفيد بالتصرفات التي صممت لتسهيلها أو النتائج المرغوب تحقيقها"

أما حسب **وصفي عبد الفتاح**<sup>4</sup>: " الملائمة تعني أن ترتبط المعلومة بالعمل أو الاستخدام الذي أعدت من اجله، أو ترتبط بالنتيجة المرغوب في تحقيقها".

وبخصوص هذه الخاصية يقول **وليد ناجي الحياي**<sup>5</sup>: " يقصد بالملائمة مدى مطابقة المعلومات المتوفرة لاحتياجات متخذ القرار وذلك لان المعلومات التي يحتاج إليها متخذ القرار في وقت من الأوقات قد لا تكون ملائمة في وقت آخر، وتشير هذه الخاصية إلى المنفعة النسبية للبيانات التي تتولد عن نظام المعلومات، بما فيها نظام المعلومات المحاسبي"

أما حسب **IASC**: " أي تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات".

<sup>1</sup>- Kenneth s. Most, Accounting Theory, 2<sup>nd</sup> Ed, Grid Publishing, Inc, 1982, p 20

<sup>2</sup>- عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص: 199

<sup>3</sup>- AAA, "Committee on concepts and standards for external reports", SOATATA, 1977;

نقلا عن برقي تجاني 200 ص 16 p.

<sup>4</sup>- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2004، ص: 272

<sup>5</sup>- وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص: 84

وتعتبر المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية و المستقبلية أو تعزيز أو تعديل ما سبق التوصل إليه من تقييم"

من خلال هذه التعاريف لخاصية الملائمة، نلاحظ أنها اتفقت على قاعدة التأثير على متخذ القرار، كما أنها اتفقت مع مبدئي الإفصاح الشامل والأهمية النسبية وتمكن خاصية الملائمة مستخدميه من 1:

- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية؛
  - تعزيز التوقعات الحالية أو إجراءات تغيير في هذه التوقعات، وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة؛
  - تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتصحيح التوقعات السابقة
- و هي لكي تكون المعلومات ملائمة يجب إن تتصف بثلاثة خصائص نوعية فرعية هي:

## 2-1 التوقيت الزمني المناسب:

أي يجب توفير المعلومات المالية في فترة زمنية مناسبة يمكن تحديدها بالفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدمها (متخذ القرار) لكي لا تفقد هذه المعلومات قيمتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار، وعليه يمكن التضحية ببعض المواصفات كدقة المعلومات مثلاً لصالح التوقيت المناسب، وفيما يلي بعض ما ذكر بشأن هذه الخاصية:

**تعريف رضوان حلوة<sup>2</sup>:** " يقصد بخاصية التوقيت الملائم أو التزامن توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات، فمن البديهي انه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها، فلن يكون لها تأثير على القرار، إذ أن عملية اتخاذ القرار محددة دائماً بفترة زمنية معينة، ويختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعة القرار، فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات الملائمة"

<sup>1</sup>- مبارك بوعشة، هبة بوشوشة، دور جودة أمن المعلومات في إدارة الأزمة المالية العالمية، ملتقى تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء، الأردن، 2009، ص 3

<sup>2</sup>- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر: من المبادئ إلى المعايير- دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2006، ص: 201

ويرى محمد مطر وموسى السويطي<sup>1</sup>: " ضرورة ربط مدى ملائمة المعلومة لمتخذ القرار بتوقيت إيصالها له، ذلك لأن إيصال المعلومة لمتخذ القرار في الوقت غير المناسب يفقدها تأثيرها على عملية اتخاذ القرار، ومن ثم ينزع عنها الفائدة المرجوة منها".

ويرى الدون اندريكسن<sup>2</sup>: " من الضروري أن يتوفر لمستخدمي المعلومات المالية ما يلزمهم من المعلومات الملائمة لتنبؤاتهم وقراراتهم، و لا يكفي هذا وإنما يجب بالإضافة إليه أن تكون المعلومات حديثة في طبيعتها أكثر من ارتباطها بالفترة السابقة فقط، أي انه يجب أن تكون البيانات التي يستخدمها المستثمرون والدائنون حديثة في إعداد التنبؤات واتخاذ القرارات، وفي الواقع فان مفهوم الملائمة ينطوي ضمنا على عامل التوقيت ومع ذلك يجب التركيز على أن التوقيت يمثل قيدها على نشر القوائم المالية، ويجب أن يكون تجميع وتلخيص المعلومات المالية ونشرها سريعا بقدر الإمكان لضمان إتاحة معلومات حديثة لمستخدمي المعلومات المالية"

وبالتالي نرى ان الاقوال السابقة اجمعت على ضرورة وصول المعلومات المالية إلى مستخدميها في وقتها أي قبل اتخاذ القرار، وأي تأخر قد يفقدها قيمتها الإعلامية من وجهة نظرهم، ويجب أن نشير هنا إلى أن التواريخ المحددة من طرف مختلف التشريعات الحاسبية بخصوص وقت تقديم القوائم المالية له تأثير كبير على تحقيق هذه الخاصية.

## 2-2 القيمة التنبؤية

أي أن تكون للمعلومات المالية إمكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية.

يعرف الشيرازي<sup>3</sup>: " لكي يكون للمعلومات تأثير على عملية اتخاذ القرار يجب أن تؤدي هذه المعلومات إلى تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل"

تعريف محمد مطر وموسى السويطي<sup>4</sup>: " يقصد بالقيمة التنبؤية قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية للمؤسسة أو بقوتها الايرادية"

<sup>1</sup> - محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سابق، ص: 333

<sup>2</sup> - الدون س اندريكسن، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، النظرية الحاسبية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الرابعة 2005، ص: 129

<sup>3</sup> - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص: 200

<sup>4</sup> - محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سابق، ص: 333

ومن خلال ما سبق، يدرك الباحثون مدى أهمية توفر هذه الخاصية في المعلومات المالية وهذا لتمكين المستخدمين من التنبؤ بمختلف الأحداث والنتائج، وربط الحاضر بالمستقبل.

و للاستفادة من مفهوم القدرة على التنبؤ فقد أوضحت الجمعية الأمريكية للمحاسبة أربع طرق تمكن من ذلك وهي<sup>1</sup>:

- الطريقة المباشرة: تزويد الإدارة بمختلف التنبؤات، مثلا حول التدفقات النقدية المتوقعة دون الرجوع إلى بيانات الماضي، ويحد تطبيق هذه الطريقة سوء الاستخدام المحتمل و الالتزامات الناتجة عن توقعات غير دقيقة
- الطريقة غير المباشرة: وتقضي بتقديم بيانات عن أحداث ماضية لتمكين المستخدمين من التنبؤ، وتفترض هذه الطريقة وجود علاقة ارتباط قوية بين أحداث الماضي وأحداث المستقبل، وهذا وضع قد يكون غير مبرر.
- طريقة اعتماد مؤشرات مرشدة: من خلال توفير بيانات تكون تحركاتها وتغيراتها مؤشرا سابقا لحدوث تحركات وتغيرات في الأحداث التنبؤ بها.
- طريقة المعلومات المعززة: من خلال توفير معلومات مالية تستخدم في التنبؤ في بيانات أخرى، وتفترض هذه الطريقة وجود علاقة ارتباط بين البيانات المالية والبيانات الأخرى.

## 2-3 القيمة الرقابية

أي أن تكون للمعلومات المالية إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية ..، وفيما يلي بعض الآراء الواردة حول هذه الخاصية:

تعريف الشيرازي<sup>2</sup>: " لا تقل هذه الخاصية أهمية عن خاصية القدرة على التنبؤ، ويقصد بها مساعدة مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه المعلومات".

<sup>1</sup> - رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص: 203

<sup>2</sup> - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، 200

تعريف وصفي عبد الفتاح<sup>1</sup>: " يجب أن تنطوي المعلومة على قيمة تقييميه وذلك من خلال تصحيح التوقعات السابقة لمتخذي القرارات، ومن ثم يكون هناك اتساق بين محتوى المعلومة التي استخدمت في التنبؤ ومحتوى المعلومة التي استخدمت في التقييم".

تعريف رضوان حلوة حنان<sup>2</sup>: " تسمح خاصية القيمة الرقابية بالتعلم من القرارات المتخذة سابقا، وبتراكم خبرات إعادة تقييم ومتابعة تلك القرارات للتأكد من صحتها، أو ضرورة تعديلها، وتقوم التغذية الراجعة على فكرة المقارنة بين الخطأ و التنبؤ وبين المنفذ وما جرى فعلا، أي تستند إلى فكرة تحديد الانحراف الطارئ بين التنبؤ بما سيحدث وبين ما حدث فعلا، وهذا المدخل يعني، التقييم المستمر بهدف التحسين المستمر.

**3) الموثوقية:** وتعني الموثوقية أن تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق لما يجدر بها أن تمثله بعيدة عن أي تحيز، ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها، وتتضمن صفة الموثوقية الصفات الفرعية التالية:

- التمثيل الصادق: بحيث تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والأحداث المالية التي حدثت في المؤسسة، والتي تم التعبير عنها بالقوائم المالية.

- الجوهر فوق الشكل: فيجب أن يتم الإهتمام بجوهرها وحقيقتها وليس الإكتفاء بشكلها القانوني، فلا يوجد فائدة من معلومات يتطابق شكلها القانوني مع نماذج العرض القانونية ولكنها في ذات الوقت غير ممثلة للواقع بعيدة عن الحقيقة.

- الحياد: وتعني البعد عن التحيز الشخصي، وتكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية معدة للاستخدام العام وليس بغرض تحقيق اهتمامات جهة معينة من المستخدمين.

- الحيطة والحذر: تعني هذه الخاصية وجود درجة من الحذر في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات عدم التأكد، إلا أن ممارسة الحذر يجب أن يكون بقدر معقول ودون مبالغة، بحيث لا يسمح بتكوين احتياطات سرية أو مخصصات مبالغ فيها، حيث تؤدي المبالغة في الحذر والتحفظ إلى جعل القوائم المالية غير محايدة وبالتالي عدم تحقيق خاصية الموثوقية.

- الشمولية: وتعني أن المعلومات المعروضة في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة غير منقوصة، بعدم حذف أو إلغاء أي جزء منها سواء كان ذلك من خلال القوائم المالية أو من خلال التقارير المالية الأخرى.

**4) قابلية المقارنة:** وتعني إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة بقوائم مالية لفترة أو فترات مالية أخرى سابقة لنفس المؤسسة، أو مقارنة القوائم المالية لمؤسسة معينة بقوائم مالية لمؤسسات أخرى، ويقوم بذلك

<sup>1</sup> - وصفي عبد الفتاح، مرجع سابق، ص: 273

<sup>2</sup> - رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص: 75



مستخدمو القوائم المالية لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار أو التمويل أو التعرف على المركز المالي للمؤسسة وغير ذلك، ولا يمكن أن تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة إلا إذا تم إعدادها باستخدام ذات الأسس والمبادئ المحاسبية وفقا لمفهوم الثبات والاتساق، مما يجبر المؤسسة على أن تقوم بالإفصاح عن كافة السياسات والطرق والبدائل المحاسبية التي تم إعداد القوائم المالية على غرارها، حتى تتم المقارنة بصدق.

### المطلب الثالث: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

طبقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS1 فقد اعتمد النظام المحاسبي المالي القوائم التالية:

#### الميزانية:

ياعتبار أن المؤسسة لها صفة قانونية وهي الشخصية الاعتبارية مستقلة أي تتمتع بشخصية خاصة، لها ذمتها المالية المستقلة عن المالك، تقوم بإجراء جرد سنوي لذمتها المالية من أجل إعلام الآخرين: المالك، الموردين، البنوك، عن الوضعية المالية للمؤسسة، مما يمكنهم من تقييم الوضع المالي للمؤسسة وبصفة خاصة درجة سيولتها و درجة مرونة الهيكل المالي، واحتمالات المستقبل و درجة المخاطرة، فإن الميزانية تبين المركز المالي للمؤسسة في لحظة معينة، وتأخذ شكل الحرف T حيث يظهر الجانب الأيمن الأصول، وفي الجانب الأيسر الخصوم<sup>1</sup>، وتعتبر مرآة عاكسة للوضع المالي في المؤسسة نظرا لأهمية البيانات المالية التي تتضمنها.

وأيضا تعتبر الميزانية "بمثابة تقرير يوضح المعلومات الخاصة بقيمة استثمارات المؤسسة في الأصول ومصادر هذه الاستثمارات المتمثلة في الدائنين وحقوق المؤسسة أو الملكية، وهذه المعلومات التي تقدمها الميزانية تستخدم بواسطة أطراف في أغراض متباينة منها تقييم العائد على الاستثمارات وتحليل العلاقة بين البنود المختلفة، وكذلك تحديد السيولة وقدرة المؤسسة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل وما إلى ذلك"<sup>2</sup>.

ومن أهم النقاط التي يجب مراعاتها في إعداد الميزانية هو يجب على المؤسسة لها الاختيار بين أن تبين العناصر الجارية و العناصر غير الجارية أو إظهار الأصول والخصوم حسب درجة سيولتها، فإعداد الميزانية يتطلب إظهار الأصول الجارية التي يمكن للمؤسسة بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال، و كذا الأصول التي تم اقتناؤها بغرض المتاجرة بها في المدى القصير، بالإضافة إلى الخزينة التي تتمتع بسيولة عالية يعني غير مجمدة أو مودعة لأجل طويل، أما الأصول غير الجارية تتمثل في الأصول الثابتة العينية و المعنوية و المالية.

في المقابل الخصوم الجارية تتمثل في الالتزامات الواجب على المؤسسة أن تدفعها خلال دورة الاستغلال، أما الخصوم طويلة الأجل فإنها تصنف ضمن الخصوم غير الجارية.

<sup>1</sup> بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، ج 1، ص 42.

<sup>2</sup> طارق عبد العال حماد، "موسوعة معايير المحاسبة"، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، ج 1، 2003، ص 102. (بتصرف)

## عناصر الميزانية:

**الأصول:** حسب الإطار المفاهيمي يعرف الأصول بأنها الموارد التي يتم السيطرة عليها من قبل المؤسسة، تضمن تحقيق منافع مستقبلية محتملة، تتحكم فيها المؤسسة أو تحصل عليها نتيجة لمعاملات أو أحداث سابقة<sup>1</sup>.

نستخلص من هذا التعريف ثلاث خصائص رئيسية يجب توافرها في الأصول:

- وجود منافع اقتصادية مستقبلية، أي أن يكون للأصل القدرة على تزويد المؤسسة بالمنفعة و خلق تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.
  - قدرة المؤسسة على التحكم في هذه المنافع، بحيث تستطيع الحصول على ما تريد من الخدمات لنفسها أو تمكين الغير منها.
  - إمكانية حساب تكلفته أو قيمته عند تقييمه بكل موثوقية.
- وحسب النظام المحاسبي المالي، تشمل عناصر الأصول الأتي:
- الأصول غير المادية<sup>2</sup>: وهي الأصول المعنوية، ويعرفها النظام المحاسبي المالي على انه اصل قابل للتحديد ولا يظم النقديات وليس ماديا، مثل الشهرة و العلامة التجارية براءة الاختراع وحقوق الملكية.
  - الأصول المادية<sup>3</sup>: وهي أصول مادية تحوزه بها المؤسسة لاستخدامها في عمليات الإنتاج أو في شكل لوازم أو السلع أو الخدمات، و إما من أجل إيجارها للغير، أو لاحتياجات إدارية، والتي يتوقع استخدامها لأكثر من فترة مالية واحدة، ومن أمثلة ذلك: الأراضي، المباني، الأثاث، المعدات والآلات، ويجب الإفصاح عنها مقرونة بجميع الإهلاك المتعلق بها.
  - الأصول المالية: ويمكن تقسيمها إلى نوعين هما:
  - الأصول المالية طويلة الأجل: وتمثل في السندات المحتفظ بها لتاريخ استحقاق ثابت ومحدد ويكون بعد فترة أكثر من 12 شهرا من تاريخ إعداد الميزانية.
  - الأصول المالية القصيرة الأجل: أي المحتفظ بها لغرض بيعها عندما وتكون عندما تقرر المؤسسة بيع أصل أو مجموعة من الأصول المالية التي عندها فيجب على المؤسسة إعادة تصنيف تلك الأصول كأصول محتفظ بها لغرض البيع قصيرة الأجل.

<sup>1</sup> المرسوم التنفيذي المؤرخ في 25 مارس 2009 ص 8

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 9 .

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق ص 8.

- الأصول المتداولة<sup>1</sup>: عندما تحتفظ المؤسسة بالأصل لغايات تحصيله أو بيعه أو المتاجرة به أو استخدامه خلال الدورة التشغيلية العادية (12 شهرا من تاريخ الميزانية)، وتتكون الأصول المتداولة من العناصر التالية:
  - المخزونات تشمل كل السلع الموجودة لدى المؤسسة في تاريخ الجرد و التي تستهلك خلال الفترة المالية، و التي لا تزيد مدتها عن السنة مثل: البضائع، المواد واللوازم و المنتجات نصف المصنعة و التامة الصنع.
  - الذمم المدينة: وتشمل المبالغ المستحقة على الغير اتجاه المؤسسة و تشمل، الزبائن، أوراق القبض والضرائب وما شابهها.
  - الأموال الموظفة والأصول المالية المتداولة الأخرى: وهي الأصول المالية التي يتم اقتنائها بهدف تحقيق أرباح من التذبذبات قصيرة الأجل في أسعارها أو هوامش تقلب الاتجار بها، وتشمل الأسهم، السندات والقروض.
  - النقدية والنقدية المكافئة (الخزينة): وتشمل النقدية بالصندوق، الحسابات الجارية لدى البنوك ومؤسسات البريد، والإيداعات لدى البنوك التي يمكن سحبها عند طلب المؤسسة، أما النقدية المكافئة فحسب المعيار المحاسبي الدولي (IAS7) تمثل الأصول قصيرة الأجل وذات السيولة العالية وتكون جاهزة للتحويل إلى سيولة بقيمة محددة ولها تاريخ استحقاق لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.
- الخصوم:** تعرف الخصوم على أنها الالتزامات الاقتصادية القائمة على المؤسسة أو أي عناصر دائنة مؤجلة لفترات قادمة تم إثباتها و قياسها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- طبقا لهذا التعريف يجب أن تتوفر ثلاث خصائص رئيسية في الخصوم:
  - يتطلب الالتزام أن تقوم الوحدة بتسوية التزام حالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند حدوث حدث معين أو في تاريخ معين.
  - لا يمكن تفادي الالتزام.
  - وقوع الحدث الملزم للوحدة في الماضي.
- و تتمثل الخصوم في<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> قوادري محمد، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS ، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، جويلية 2010، ص ص 61-62. (يتصرف)

<sup>2</sup> المرسوم التنفيذي، المؤرخ في 25 مارس 2009 ص 10.

● **حقوق الملكية:** تتمثل في حصة الملاك، و التي تتكون من الرأس المال المدفوع و التغيرات التي تحدث في هذه الحصة نتيجة صافي الدخل و إجراء توزيعات الأرباح، و تزداد حقوق الملكية من خلال استثمارات الملاك و صافي الدخل و تقل من خلال توزيعات الأرباح.

● **الالتزامات:** هي تضحيات مستقبلية متوقعة.بمنافع اقتصادية ناشئة عن الالتزامات المالية لمؤسسة معينة بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات لأصول أخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ماضية.

وحسب النظام المحاسبي المالي تشمل عناصر الخصوم الأتي<sup>1</sup>:

- الأموال الخاصة قبل التوزيعات المقررة والمقترحة بعد تاريخ الإقفال، مع ملاحظة الرأس المال المدفوع، الاحتياطات، النتيجة الصافية للفترة والعناصر الأخرى.

- الخصوم غير الجارية ذات فائدة.

- الموردون و الدائنون الآخرون.

- خصوم الضرائب (مع ملاحظة الضرائب المؤجلة).

- مؤونات الأعباء و الخصوم المماثلة.

- الخزينة السالبة و ما يعادل الخزينة.

وهناك معلومات أخرى تستوجب إظهارها في الميزانية أو في الملحق مثل:

- توضيح طبيعة ونوع كل من الاحتياطات التي تظهر ضمن الأموال الخاصة.

- الحصة التي تزيد مدتها عن السنة فيما يخص المدينون و الديون.

**المبالغ الواجبة الدفع والمستحقة:**

○ للمؤسسة الأم؛

○ للفروع؛

○ للوحدات الشريكة في المجمع؛

○ للجهات الأخرى المرتبطة (المساهمين، المسيرين).

والشكل التالي يعتبر نموذج مختصر للميزانية الذي يجب على المؤسسة أن تعدها، قصد تقديم معلومات مالية تلي النظام المحاسبي المالي.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 11.

## جدول حسابات النتائج:

هو عبارة عن تقرير يبين نتيجة أعمال المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة، ويتضمن الأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال الفترة، حيث يكون الفرق بينهما نتيجة الصافية للفترة التي تكون إما ربح أو خسارة<sup>1</sup>

$$\text{الإيراد} - \text{المصاريف} = \text{النتيجة}$$

هيكلية جدول حسابات النتائج: حسب النظام المحاسبي المالي يقدم نموذجين لتقديم جدول حسابات النتائج هما:

- إما بواسطة تحليل الأعباء حسب طبيعتها و التي تسمح بتحديد النتائج الوسيطة.
- وإما ترك الحرية للمؤسسة بإعداد جدول حسابات النتائج حسب الوظائف.

## مكونات جدول حسابات النتائج:

• الإيرادات: هي زيادة المنافع الاقتصادية خلال الفترة، وتمثل في تلك المبالغ المستلمة أو التي ستستلم كمقابل للمنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة للغير في إطار نشاطها، إضافة إلى الإيرادات المتحصل عليها دون مقابل.

• المصاريف: وهي انخفاض المنافع الاقتصادية خلال الفترة، وتمثل في المبالغ المدفوعة أو التي ستدفع للغير من طرف المؤسسة كمقابل لما تحصلت عليه من مستلزمات نشاطها ومختلف الخدمات المقدمة من الغير، وغيرها من المصاريف والأعباء التي تتطلبها طبيعة نشاط المؤسسة والضرورية لإستمراريتها.

• النواتج: تتمثل النتائج في الفرق بين الإيرادات الناتجة عن مختلف نشاطات وعمليات المؤسسة والمصاريف والأعباء التي استنفذتها هذه العمليات، أي هي عبارة عن الربح أو الخسارة الناتج عن كل عملية من عمليات المؤسسة.

## قائمة التدفقات النقدية:

قائمة تدفقات النقدية من القوائم الهامة جدا والإجبارية في النظام المحاسبي المالي، كما تم تخصيص المعيار المحاسبي الدولي (IAS7) "قائمة التدفقات النقدية" الذي يتناول متطلبات إعداد قائمة التدفقات النقدية، فهي الحجر الأساسي للتحليل المالي، والغرض منها هو توفير معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية عن كل

<sup>1</sup> بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص 40.

المتحصلات و المدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية، فالمؤسسة عليها دائما أن تسعى دائما لتحقيق توازن مدروس بين السيولة والربحية باعتبارهما هدفين متعارضين في المؤسسة<sup>1</sup>.

هذه القائمة تمكن من تحدي المركز النقدي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة هي عادة نهاية السنة، وهو بمثابة رصيد للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة والصادرة منها أثناء القيام بالعمليات الاستغلالية، التمويلية والرأسمالية في المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة<sup>2</sup>.

**محتوى قائمة التدفقات النقدية:** يصنف المعيار المحاسبي الدولي (IAS7) التدفقات النقدية إلى ثلاث مجموعات هي<sup>3</sup>:

**تدفقات الأنشطة التشغيلية:** وهي كل التدفقات الناتجة عن الأنشطة الرئيسية للاستغلال في المؤسسة، و تدخل في تحديد صافي الدخل، مثل المتحصلات من الزبائن و الفوائد، كذلك تسديد للمصروفات وللموردين و العاملين و سداد الفوائد، والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية.

#### تدفقات الأنشطة الاستثمارية:

وهي التدفقات الناتجة عن النشاطات المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل أو التخلص منها، وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن العناصر المعادلة للخزينة مثل تقديم القروض للغير و تحصيلها واقتناء الاستثمارات و التنازل عنها.

**تدفقات الأنشطة التمويلية:** وهي التدفقات الناتجة عن تغير في مكونات الأموال الخاصة من حيث الحصول على رأسمال جديد من الملاك أو المساهمين و إمدادهم بالعوائد، وأيضا مصادر الحصول على القروض وسدادها.

لإعداد قائمة التدفقات النقدية يجب إعداد المعلومات اللازمة من الميزانيات المقارنة و جدول حسابات النتائج، و كذلك البيانات الخاصة ببعض الصفقات المنتقاة، ومراعاة الخطوات التالية<sup>4</sup>:

- ✓ تحديد النقدية المتولدة من العمليات.
- ✓ تحديد النقدية المتولدة من العمليات أو المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.
- ✓ تحديد التغير (الزيادة أو التخفيض) في النقدية خلال الفترة.
- ✓ تسوية التغير في النقدية مع أرصدة النقدية في بداية و نهاية الفترة.

<sup>1</sup> بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص41.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص41.

<sup>3</sup> طارق عبد العال حماد، "التقارير المالية"، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 72.

<sup>4</sup> شناي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 55.

حسب النظام المحاسبي المالي يمكن عرض جدول تدفقات الخزينة بطريقتين:

**الطريقة المباشرة:** هذه الطريقة التي نص عليها النظام المحاسبي المالي تركز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول و خروج التدفقات النقدية الإجمالية أي تفصح عن المقبوضات النقدية من أنشطة التشغيل مثل المقبوضات من الزبائن ومن إيراد الفوائد أو إيراد الاستثمار في أسهم، وتفصح أيضا عن المدفوعات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل، مثل المدفوعات النقدية للموردين والعمال والضرائب وغيرها، قصد الحصول على تدفق للخزينة صافي، ثم تقريب و مقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية.

والشكل التالي خاص بجدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي.

الشكل رقم (3-5) جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من ..... إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية ن _ 1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال تحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصايف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			

			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيوليات وشبه السيوليات
			تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

من إعداد الطالب بالاعتماد على القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008.

**الطريقة غير مباشرة:** عند استخدام الطريقة غير المباشرة في تقديم جدول تدفقات الخزينة يتم تحديد صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل عن طريق الإضافة إلى أو الخصم من النتيجة الصافية بالنسبة للعناصر التي لا يكون لها تأثير على النقدية.

والشكل التالي خاص بجدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي



الشكل رقم (3-6) جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من ..... إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية ن _ 1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات (تسويات) لـ : — الإهلاكات و المؤونات — تغير الضرائب المؤجلة — تغير المخزونات — تغير الزبائن و حسابات الحقوق الأخرى — تغير الموردين و الديون الأخرى — نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة تأثير تغيرات محيط الإدماج (التجميع)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)			

			تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			الخبزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			الخبزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية
			تغير الخزينة خلال الفترة

من إعداد الطالب بالاعتماد على القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008.

ومن أهم مزايا الطريقة المباشرة أنها توضح المقبوضات والمدفوعات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية، وهو ما يجعلها تتسق مع أهداف قائمة التدفقات النقدية التي تهدف إلى توفير معلومات عن المدفوعات والمقبوضات النقدية وعن مصادرها، وبالتالي إمكانية تقدير التدفقات النقدية المتوقعة من أنشطة التشغيل في المستقبل. أما من بين أهم مزايا الطريقة غير المباشرة أنها تركز على الفروق بين النتيجة الصافية وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، ولذلك فهي توفر علاقة مفيدة بين قائمة التدفقات النقدية وجدول حسابات النتائج والميزانية.

#### أهمية جدول تدفقات الخزينة:

تحتوي القائمة وفقا لما جاء في الرأي الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) على الأغراض التالية<sup>1</sup>:

- توضح قيمة الموارد المالية التي تمكنت الشركة من توفيرها من أنشطتها التشغيلية خلال الفترة المحاسبية، كما تلخص الأنشطة التمويلية والاستثمارية النقدية التي تمارسها هذه الشركة خلال نفس الفترة.
- توفر القائمة معلومات مكملة للإفصاح عن التغيرات الحادثة في المركز المالي خلال الفترة المحاسبية، فيما يتعلق بمجالات الإفصاح عن الجوانب النقدية التي لم يتيسر توفيرها في قائمتي الدخل والميزانية.
- إمكانية التنبؤ بقدرة المشروع على توليد التدفقات النقدية المستقبلية التي تساعد في إعداد الموازنة التقديرية، وإمكانية التخطيط لأعمال التوسعة والتجديدات المطلوبة تبعا لتدفقات النقدية المتوقعة.
- إمكانية التعرف على قدرة المشروع على تسديد الالتزامات وفوائد الديون من موارد ذاتية دون اللجوء إلى مزيد من الإقراض.

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره ص 220

- إمكانية التحقق من قدرة المشروع على دفع توزيعات الأرباح لحملة الأسهم .
- توضيح أسباب الفروق بين صافي الدخل المحتسب على أساس الاستحقاق، وصافي التدفقات النقدية التشغيلية الناتجة عن إتباع الأساس النقدي.
- معرفة مقدار النقدية المستخدمة في العمليات الاستثمارية والتمويلية.
- تقييم ربحية المؤسسة وجود الأرباح بصفة أن المعلومات التي تعكسها قائمة التدفقات النقدية أكثر مصداقية من المعلومات التي تعكسها قائمة الدخل.
- تقييم كل من المرونة المالية ودرجة السيولة، ومدى قدرة الشركة على تغيير أنماط تدفقاتها النقدية وفقاً للظروف الطارئة أو غير المتوقعة التي يمكن أن تواجهها في المستقبل.
- تهدف بشكل عام إلى قياس القدرة على توليد التدفقات النقدية الكافية لتلبية الاحتياجات الأساسية المحددة ضمن رؤيا وإستراتيجية الشركة.

## خلاصة الفصل:

من خلال ما جاء في هذا الفصل يمكن ان نستخلص مايلي:

بخصوص تنبؤية المعلومة المحاسبية: - تكون للمعلومات المحاسبية قيمة تنبؤية اذا استخدمت هذه المعلومات كمدخلات في عملية التنبؤ، أو قيمة ناتجة عن إعادة تغذية المعلومات - ترتبط القيمة التنبؤية للمعلومات بالمقدرة على استخدام المعلومات المحاسبية في عملية التنبؤ، وتعتبر هذه القيمة التنبؤية أساساً للفرقة بين مدى ملائمة هذه المعلومات أو غير ملاءمتها لاتخاذ القرارات.

بخصوص توافق القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي لمتطلبات الإفصاح: فان الإطار النظري لعرض هذه القوائم بما فيها قائمة التدفقات النقدية يتوفر على متطلبات الإفصاح وفق ما جاء به المعياران الدوليان رقم 1 ورقم 7.

بالنظر إلى أهمية قائمة التدفقات النقدية فان إدراج هذه الأخيرة ضمن القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي في الجزائر كان بالفعل نقطة قوة وخطوة بالغة الأهمية في مجال الاهتمام بمستخدم المعلومة المحاسبية.

## الفصل الثالث:

إختبار قدرة النسب المالية

على التنبؤ بخطر الإفلاس

بإستخدام التحليل التمييزي



## مدخل

بعد التطرق إلى الأسس النظرية والعديد من الدراسات الميدانية والتطبيقية حول مختلف الأبعاد الاقتصادية والمالية ذات الصلة بموضوع بحثنا، نحاول في هذا الفصل اختبار قدرة النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية على التنبؤ بخطر الإفلاس باستخدام التحليل التمييزي، وهذا لمحاولة الاجابة على فرضيتي الدراسة التاليتين :

- للنسب المالية المستخرجة من القوائم المالية الحالية قدرة عالية على التمييز بين المؤسسة المفلسة والمؤسسة السليمة.

- يمكن من خلال هذه النسب الوصول الى نموذج ذو قدرة تنبؤية بخطر الإفلاس.

وسعيا لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، ومن بينها محاولة بناء نموذج للتنبؤ بإفلاس الشركات، فإننا سنعمل على استغلال نتائج التحليل التمييزي في بناء نموذج نعتقد أنه سيسمح بالتمييز والتنبؤ بالإفلاس، وقد قسم هذا الفصل كالتالي:

مبحث أول تناولنا فيه عرضا لمنهجية الدراسة من خلال تقديم العينة والأداة المستخدمة المبحث الثاني طبقنا فيه طريقة التحليل التمييزي و استخلصنا اهم النتائج الاحصائية التي يمكن ان تجيبنا على اشكاليات دراستنا.

### المبحث الأول: عرض منهجية الدراسة

لتحليل متغيرات الدراسة نستخدم طريقة التحليل التمييزي للتعرف عن قدرة المتغيرات على التمييز. وسنحاول تقديم عينة الدراسة والمتغيرات المستخدمة، وكذلك التعريف بطريقة التحليل التمييزي.

#### المطلب الأول، عينة الدراسة والمتغيرات المستخدمة

**العينة:** متغيرات الدراسة تتمثل في نسب مالية تم بناؤها انطلاقاً من المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية لعينة من الشركات في الفترة الممتدة من 2003 الى 2010، وشكلت هذه العينة شركات تنشط في كل من ولاية ورقلة بما فيها منطقة تقرت، إضافة إلى مناطق أخرى من الجنوب الجزائري على غرار ولاية غرداية، وقد تم اختيار 4 شركات مفلسة و5 شركات سليمة، حيث وفرت هذين العينتين 36 مشاهدة عبارة عن القوائم المالية، 20 منها خاصة بالمفلسة و16 المتبقية خاصة بالسليمة والجدول التالي يوضح توزيع العينة:

جدول 3-1 توزيع العينة

عدد قوائمها (المشاهدات)	صفتها	رقم الشركة
8	مفلسة	01
7	مفلسة	02
2	مفلسة	03
3	مفلسة	04
2	سليمة	05
2	سليمة	06
6	سليمة	07
3	سليمة	08
3	سليمة	09
<b>36 مشاهدة</b>	<b>09 شركات</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على وثائق المؤسسات عينة الدراسة



معيار الإفلاس المتخذ في هذه العينة:

لقد تم اختيار الشركات المفلسة وفق المقاربات المالية والاقتصادية وحتى القانونية إلا أن المعيار القانوني لم يشمل الشركات المصفاة بل كان يشمل شركات تم تطهيرها ماليا وإعادة إنعاشها من طرف الدولة، حيث:

الشركة الاولى: شركة شارفت على اعلان افلاسها، تدخلت الدولة لتطهيرها ماليا منذ سنة 2010

الشركة الثانية: نفس حالة الشركة الاولى تدخلت الدولة منذ سنة 2009

الشركة الثالثة والرابعة تم اخذ بياناتها من البنك على انها متعثرة في سداد القرض.

المتغيرات: متغيرات كمية عبارة عن نسب مالية عددها 16 منها 7 نسب مستقاة من جدول النقدية، و9 نسب من القوائم الأخرى، والجدول الموالي يوضح النسب المستخدمة في الدراسة.

جدول رقم 3-2 يوضح النسب المالية المستخدمة في الدراسة

الرمز	النسبة	مصدرها
x1	التدفق النقدي التشغيلي/النتيجة الصافية	قائمة التدفقات النقدية
x2	التدفق النقدي التشغيلي/إجمالي الأصول	قائمة التدفقات النقدية
x3	التدفق النقدي التشغيلي/رقم الأعمال	قائمة التدفقات النقدية
x4	الفوائد/ التدفق النقدي التشغيلي	قائمة التدفقات النقدية
x5	التدفق النقدي التشغيلي/الديون قصيرة الأجل	قائمة التدفقات النقدية
x6	إجمالي الديون/ التدفق النقدي التشغيلي	قائمة التدفقات النقدية
x7	التدفق النقدي التشغيلي/الإهلاك	قائمة التدفقات النقدية
x8	الديون/إجمالي الأصول	القوائم المالية من غير قائمة التدفقات
x9	إجمالي الديون/الإهلاك	القوائم المالية من غير قائمة التدفقات
x10	الديون المالية/الإهلاك	القوائم المالية من غير قائمة التدفقات
x11	الأصول الجارية/الديون طويلة الأجل	القوائم المالية من غير قائمة التدفقات
x12	رأس المال العامل/الأصول الجارية	القوائم المالية من غير قائمة التدفقات
x13	رأس المال العامل/المخزونات	القوائم المالية من غير قائمة التدفقات
x14	رأس المال العامل/ إجمالي الأصول	القوائم المالية من غير قائمة التدفقات
x15	القدرة على التمويل الذاتي/ إجمالي الأصول	القوائم المالية من غير قائمة التدفقات
x16	رأس المال العامل/الاحتياج في رأس المال العامل	القوائم المالية من غير قائمة التدفقات

المصدر: من إعداد الطالب استنادا الى الدراسات السابقة<sup>1</sup>

<sup>1</sup> انظر الملحق 2

## مبررات اختيار النسب:

جدير إن نوضح أن اختيار النسب في هذه الدراسة لم يكن اعتباطاً، بل بما يخدم أهداف الدراسة وانطلاقاً من الدراسات السابقة حيث تم تشكيل مزيج يضم نسب أساسها التدفقات النقدية وذلك لاختبار فرضية فعالية هذه النسب في الكشف المبكر عن إفلاس الشركات لاعتقادنا أن جدول تدفقات الخزينة من أهم متغيرات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي، وقد اقتصرنا هذه النسب على التدفقات التشغيلية دون التدفقات الاستثمارية والتمويلية، وقد استخرج هذا المؤشر مباشرة من قائمة التدفقات النقدية لكل من الفترتين 2009, 2010 وذلك لتوفر هذه القائمة ضمن القوائم المالية في هذه الفترة التي شهدت تطبيق النظام المحاسبي المالي، بينما بقية السنوات تم استخراجها انطلاقاً من حساب مركباتها التي تؤخذ من القوائم المالية الأخرى ولواحقها، وفيما يلي شرح لأهم النسب:

### 1 مؤشر النقدية التشغيلية:

التدفق النقدي التشغيلي/النتيجة الصافية

ويفيد هذا المؤشر في بيان نسبة الأرباح النقدية من أصل صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الاستحقاق، وكلما ارتفعت هذه النسبة تزيد مصداقية بيانات قائمة الدخل المعدة على أساس الاستحقاق والعكس، كما توضح مدى التقارب بين الدخل بالمفهوم المحاسبي ومدى قدرة النشاط التشغيلي على توليد التدفقات النقدية التي تعطي الأمان للمستثمر في المؤسسة.

### 2 العائد على موجودات من التدفق النقدي التشغيلي:

إجمالي الأصول/ التدفق النقدي التشغيلي

وتبين هذه النسبة مدى قدرة الموجودات (الأصول) على توليد التدفق النقدي التشغيلي

### 3 العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي:

رقم الأعمال/ التدفق النقدي التشغيلي

وتوضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسات البيع التي تتبعها المؤسسة في تحصيل النقدية.

### 4 نسبة تغطية فوائد الديون:

الفوائد/ التدفق النقدي التشغيلي\*

\* الأصل في هذه النسبة إن التدفق النقدي هو القيمة التي توضع في البسط لكن نظراً لوجود بعض المشاهدات تحمل قيمة صفر للفوائد المالية، فهذا يجعل من القيمة غير دالة وبالتالي اضطررنا لقلب النسبة.

وتوضح هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية لفوائد الديون التي ترتب على المؤسسة.

### 5) معدل تغطية ديون قصيرة الأجل:

الديون قصيرة الأجل / التدفق النقدي التشغيلي

يبين قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل وكلما زاد هذا المعدل قل احتمال تعرض الشركة لمشكلة السيولة.

### 6) معدل المرونة المالية:

إجمالي الديون / التدفق النقدي التشغيلي\*

يبين هذا المعدل قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية دون الحاجة إلى تصفية أو بيع الأصول المستخدمة، وكلما زاد هذا المعدل كان هناك احتمال أقل أن تتعرض المؤسسة لصعوبة في الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، وبالتالي يقدم هذا المؤشر مدى القدرة على تسديد التزامات باستمرار إذا كانت المصادر الخارجية للأموال محدودة أو عالية التكلفة.

في حين تتمثل المجموعة الأخرى من النسب المختارة في النسب المالية المستخرجة من جدول حسابات النتائج والميزانية العامة، وهي موضحة فيما يلي:

### 1) نسبة الاستدانة

الديون/إجمالي الأصول

وتستخدم كمؤشر لتقييم سياسة التمويل بالمؤسسة، ولتقييم درجة المخاطرة التي يتحملها المقرضون وملاك المشروع بسبب سياسة المؤسسة في مجال المتاجرة على الملكية.

### 2) الإهلاك/الديون المالية:

الإهلاك يعبر عن الطاقة أو الجهد الاستثماري للمؤسسة وهذه النسبة تبرز حجمه مقارنة بالديون، كما أنه يعتبر من مكونات التمويل الذاتي للمؤسسة.

### 3) الأصول الجارية/الديون طويلة الأجل

تفيد هذه النسبة إلى التعرف إلى امكانية تغطية الديون كمورد دائم لأصول المؤسسة الجارية

\* الأصل في هذه النسبة هو مقلوبها، وقد تم قلبها لوجود قيم صفرية للديون في بعض المشاهدات.

#### 4) رأس المال العامل/الأصول الجارية

هذه النسبة توضح امكانية تغطية الموارد الدائمة للمؤسسة لاصولها الجارية وذلك بعد تغطية الاصول الثابتة.

#### 5) رأس المال العامل/ المخزونات

نفس المدلول السابق مع التركيز على اهم جزء في الاصول لجارية وهو المخزون

#### 6) رأس المال العامل/ إجمالي الأصول

تقيس امكانية تغطية ما تبقى من موارد المؤسسة الدائمة لأصولها الاجمالية

#### 7) القدرة على التمويل الذاتي/ إجمالي الأصول

مدى مقدرة المؤسسة لتمويل احتياجاتها ذاتيا.

#### 8) رأس المال العامل/الاحتياج في رأس المال العامل

كم يمكن تغطية الاحتياج في راس المال العامل.

المطلب الثاني، تقديم طريقة الدراسة (طريقة التحليل التمييزي)

ترجع فكرة التحليل التمييزي إلى العالم الإنجليزي "Pearson" في العشرينيات، وطور الفكرة العالم "Fisher"، في الثلاثينيات، بترجمة المسافات بين المجموعات الى صورة خطية مركبة تفيد في عملية التمييز<sup>1</sup>.

يستخدم التحليل التمييزي Analyses Discriminate من اجل تصنيف الأفراد في مجموعات وذلك بناء على أوزان أو نسب أو درجات يحصلون عليها في توليفة من المتغيرات التي تتنبأ بتحديد قوتهم في مجموعتين، وتحدد أهداف التحليل التمييزي بما يلي<sup>2</sup>:

1. تصميم وظائف التمييز أو التوليفات الخطية للمتغيرات المستقلة الأفضل في التمييز بين فئات المتغير التابع.
2. فحص مدى وجود فروق ذات دلالة بين المجموعات بالنسبة للمتغيرات المستقلة.
3. تحديد المتغيرات المستقلة التي تساهم بأكبر قدر من الاختلاف بين فئات المتغير التابع.
4. تقسيم الحالات بين فئات المتغير التابع بناء على قيم المتغيرات المستقلة.

<sup>1</sup> عبد الوهاب دادن، مرجع سبق ذكره، ص 298

<sup>2</sup> محفوظ جودة، التحليل الإحصائي باستخدام SPSS، دار وائل للنشر، 2008، ص 117

5. تقييم دقة التقسيم (كنسبة مئوية).

ويمكن القول أن التحليل التمييزي يعمل على إيجاد دالة للتمييز، وذلك من خلال قيم لمتغيرات كمية منبئة حيث يقوم هذه الدالة بالتنبؤ برقم المجموعة التي ينتمي إليها كل مفردة<sup>1</sup>.

شروط استخدام التحليل التمييزي<sup>2</sup>:

- شرط التجانس.
- التوزيع الطبيعي للمتغيرات الكمية.
- الاختيار العشوائي للعينة.
- التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط العالي بين المتغيرات المستقلة.
- التحليل التمييزي يختص بالإجابة على أربع تساؤلات هي<sup>3</sup>:
  - هل هناك فروق دالة بين المجتمعات موضوع الدراسة؟
  - ما هي قاعدة التصنيف الجيدة لتخصيص كل مفردة أو مشاهدة إلى أحد المجتمعات مع تدنية تكاليف التصنيف الخاطئ؟
  - هل الفئة الجزئية لمتغيرات التمييز تكفي لتصنيف بين المجتمعات؟ وبصفة عامة يرغب القائم بالتحليل في تخفيض عدد المتغيرات في دالة التمييز مع تدنية الفقد في المعلومات.
  - كيف تقوم دالة التمييز المقترحة بتصنيف مفردة أو مشاهدة جديدة؟ وهذا يتضمن تقدير معدلات الأخطاء لدالة التمييز.

<sup>1</sup> محفوظ جودة، مرجع سابق، ص 118

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ص 120

<sup>3</sup> عبد الوهاب دادن، مرجع سبق ذكره، ص 300

## المبحث الثاني: تطبيق طريقة التحليل التمييزي وتحليل النتائج

سوف نستخدم أحد أساليب التحليل العاملي، وبالضبط التحليل العاملي التمييزي (AFD) L'analyse Factorielle Discriminante المبني على أسلوب الخطوة خطوة Stepwise حيث ينطلق من نموذج به متغيرة واحدة فقط ثم يضيف إليه بالتتابع مجموعة من عدة متغيرات، ويستخدم البرنامج الإحصائي SPSS هذه الخوارزمية حيث يعتمد في اختياره للمتغيرات على معيارين<sup>1</sup>:

-الأول : وهو معيار قدرة مجموعة من المتغيرات على التمييز.

-الثاني : وهو معيار إحصاءة  $\Lambda$  de Wilks.

### المطلب الأول، خطوات الدراسة

سيتم في هذا المطلب التطرق الى اهم خطوات التحليل التمييزي الى غاية تحليل النتائج

#### الخطوة الاولى: تشكيل مصفوفة المتغيرات والمشاهدات

النسب المستخدمة كما سبق الإشارة إليها تم استخراجها من القوائم المالية متمثلة في قائمة التدفقات النقدية والميزانية العامة وجدول حسابات النتائج، عبر السنوات المتاحة ثم إدخالها في جدول اكسل، أعمدته عبارة عن المتغيرات (النسب المالية)، وصفوفه عبارة عن المشاهدات (السنوات)، وقد تم التمييز بين المجموعتين كالتالي: الشركات المفلسة نرّمز لها بالرقم 1 والسليمة نرّمز لها بالرقم 0 والتفصيل موضح في الجدول الذي يحمله الملحق رقم 2

#### الخطوة الثانية: ادخال المعطيات ومعالجتها في برنامج SPSS

بعد ادخال بيانات الاكسل الى برنامج SPSS نقوم باختيار التحليل التمييزي Discriminante لنحصل على مخرجات التحليل وهي عبارة عن جداول سوف نتناولها بالتفصيل في المطلب الموالي.

<sup>1</sup> محمود فوزي شعوبي، السياحة والفندقة في الجزائر، دراسة قياسية في الفترة 1974-2002، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم

الاقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2007 ص 122

## المطلب الثاني: تحليل نتائج البرنامج الاحصائي

### 1) الإحصاءات الوصفية

يشير الجدول التالي الى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغيرات المستقلة المنبئة لكل من العينتين المتعشرة والسليمة، انظر الملحق 3

### 2) اختبار التجانس

كلما كبرت القيمة محدد اللوغارثمية كلما دلت على الاختلاف في مصفوفة التغيرات (التباينات المشتركة) وبالنظر إلى العمود **Rank** في الجدول 3-4 أن ست متغيرات فقط منبئة، من بين عشر متغيرة، ويعكس ارتفاع قيم العمود **Log Determinant** الاختلاف الحاصل في مصفوفات التغيرات، ويفترض التحليل التمييزي تجانس مصفوفة التغيرات بين المجموعات، وعليه فإننا نتوقع أن تكون قيم المحددات متساوية نسبياً، وهذه النتيجة غير محققة، ولكن يمكن تجاوز عدم تحقق هذه الفرضية، ذلك أن دالة التمييز الحاصلة تحافظ على قوتها الإحصائية لأنها لا تأخذ في الاعتبار البيانات ضعيفة البعد، حيث ينبغي أن يكون شرح نتائج هذا الاختبار متماشياً مع شرح القيم اللوغارثمية للمحددات في حالة كون حجم العينات كبيراً، وهذا غير متوفر للعيينة المدروسة<sup>1</sup>

### جدول (3-3) يبين اختبار التجانس

#### Box's Test of Equality of Covariance Matrices

Log Determinants		
التصنيف	Rank	Log Determinant
سليمة	6	3.516
متعشرة	6	-1.133-
Pooled within-groups	6	10.597
The ranks and natural logarithms of determinants printed are those of the group covariance matrices.		

<sup>1</sup> شعوبي محمود فوزي، مرجع سابق، ص 122

يمكن اختبار فرضية تجانس التباينات عن طريق الاختبار Box's M ، من خلال الجدول 3-4 حيث يتم هذا الاختبار باستخدام توزيع F Fisher ، فإذا كانت الدلالة اقل من 5% فإننا نقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على عدم تجانس الدال احصائيا، وكون الدلالة في هذه الحالة بلغت 0,000 يعني رفضنا للفرضية الصفرية والقائلة بتجانس تباينات متغيرات الدراسة بين صنفى المتغير التابع.

### جدول 3-4 نتائج اختبار Box's M

Test Results		
Box's M		329.087
F	Approx.	12.599
	df1	21
	df2	3801.908
	Sig.	.000
Tests null hypothesis of equal population covariance matrices.		

### 3) استخلاص المتغيرات

من الجدول 3-5 ادناه نلاحظ انه قد تم اختيار ستة متغيرات من بين ستة عشر متغيرة وهي مرتبة حسب قدرتها التمييزية كالتالي:

جدول (3-5) يبين ترتيب المتغيرات المختارة وفق التحليل<sup>1</sup>

الرمز	النسبة
x8	الديون/اجمالي الاصول
x11	الاصول الجارية/الديون طويلة الاجل
x12	رأس المال العامل/الاصول الجارية
x6	اجمالي الديون/ التدفق النقدي التشغيلي
x5	التدفق النقدي التشغيلي/الديون قصيرة الاجل
x2	التدفق النقدي التشغيلي/اجمالي الاصول

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

<sup>1</sup> هذه النتائج تم استخراجها من الجدول 3-6



وبلغت دلالة الإحصاءة Exact F القيمة 0,000 أي أقل من 0,05 وهذا يفسر القدرة العالية لهذه المتغيرات على التمييز وهي مجتمعة.

جدول (3-6) يبين استخلاص المتغيرات

Variables Entered/Removed <sup>a,b,c,d</sup>										
Step	Entered	Removed	Wilks' Lambda							
			Statistic	df1	df2	df3	Exact F			
							Statistic	df1	df2	Sig.
1	x8		.691	1	1	34.000	15.214	1	34.000	.000
2	x11		.322	2	1	34.000	34.682	2	33.000	.000
3	x12		.191	3	1	34.000	45.117	3	32.000	.000
4	x6		.153	4	1	34.000	42.764	4	31.000	.000
5	x7		.133	5	1	34.000	39.215	5	30.000	.000
6	x5		.115	6	1	34.000	37.033	6	29.000	.000
7	x2		.101	7	1	34.000	35.410	7	28.000	.000
8		x7	.106	6	1	34.000	40.907	6	29.000	.000
At each step, the variable that minimizes the overall Wilks' Lambda is entered.										
a. Maximum number of steps is 32.										
b. Minimum partial F to enter is 3.84.										
c. Maximum partial F to remove is 2.71.										
d. F level, tolerance, or VIN insufficient for further computation.										

حسب الملحق 4 ، يتميز أسلوب "خطوة بخطوة" بتكرار عملية اختبار قدرة المتغيرات على التمييز انطلاقاً من متغيرة واحدة في بادئ الأمر، وفي كل مرة يضيف متغيرة تظهر بأنها ذات قدرة على التمييز، إلى غاية حصر مجموعة المتغيرات التي لها قدرة كبيرة على التمييز بين المجموعات، وهكذا يبين الجدول أعلاه ترتيب

الخطوات والمتغيرات حسب قدرتها على التمييز، ونلاحظ انعدام مستوى دلالة F لإقصاء المتغيرة من النموذج.

يوضح الجدول في الملحق 5 المتغيرات المستثناة من النموذج، ففي المرحلة الصفرية كانت كافة المتغيرات مستبعدة، وفي المرحلة الأخيرة تم استبعاد المتغيرات الستة التي لها قدرة على التمييز فقط. وبذلك فإن هذا الجدول ما هو إلا معكوس للجدول السابق.

يوضح تحليل "خطوة بخطوة" أن قيمة F الدقيقة للمتغيرات الداخلة في النموذج دالة إحصائياً عند جميع مستويات المعنوية المتعارف عليها، مما يعني أن هذه المتغيرات تختلف بصورة جوهرية داخل عينة الدراسة. ومن ثم يمكن القول بأن المجموعات الخاضعة للتحليل (المفلسة، السليمة) هي مجموعات منفصلة، ولكل منهما خصائص تميزها عن الأخرى، وبالتالي نكون قد استوفينا فرضية انفصال المجموعات إحصائياً وقابليتها للتحديد.

#### 4) اختبار الدلالة و قوة العلاقة

الجدول 3-7 أدناه قيم كل من الإحصاءات، القيمة الذاتية والبالغة 8,463 فكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما كان لدالة التمييز قوة تفسيرية أكبر للتباين في المتغير التابع، وبما أن للمتغير التابع في دراستنا تصنيفين فقط، فإنه ينتج لدينا دالة تمييز واحدة ونسبة التباين البالغة 100 % وكذلك نفس القيمة للنسبة المثوية للتباين المتراكم المفسر من كل دالة، إضافة إلى قيمة معامل الارتباط القانوني والتي تساوي 0.946 وتدل هذه القيمة على ارتباط قوي، بينما يدل مربع هذا الارتباط البالغ 0,895 على نسبة التغير في المتغير التابع وهو الإفلاس الذي تم تمييزه بالمتغيرات المستقلة وفقاً لهذا التحليل<sup>1</sup>.

#### جدول 3-7 اختبار قوة العلاقة

Eigenvalues				
Function	Eigenvalue	% of Variance	Cumulative %	Canonical Correlation
1	8.463 <sup>a</sup>	100.0	100.0	0.946

a. First 1 canonical discriminant functions were used in the analysis.

يتبين من الجدول أدناه أن قيمة إحصاءه Lambda de Wilks بلغت 0,106 أما قيمة الإحصاءة Chi-square بلغت 69.671 ويحدد هذا الاختبار ما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائياً بين

<sup>1</sup> شعوبي محمود فوزي، مرجع سابق، ص 124

المجموعتين في المتغيرات المنبئة والمتمثلة في النسب المالية المعتمدة في هذه الدراسة، ونستدل من قيمة الدلالة 0.000 على أن هذا الاختبار دال عند مستوى 0,05 وهو يعبر على وجود فروق بين المجموعتين في المتغيرات الست المستخلصة من بين تلك المقترحة.

جدول (3-8) اختبار الدلالة

Wilks' Lambda				
Test of Function(s)	Wilks' Lambda	Chi-square	Df	Sig.
1	0.106	69.671	6	0.000

### 5) دالة التمييز القانونية (Canonique) المعيارية

يوضح الجدول الموالي المعاملات المعيارية لدالة التمييز، حيث أن لكل متغير من المتغيرات المستخلصة معامل وتقدم معاملات هذه الدالة نفس ما تقدمه معاملات  $B\hat{e}t\alpha$  المرجحة في نماذج الانحدار المتعدد، فهي تبين الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة في عملية تقدير قيم المتغير التابع عند المستويات المختلفة للمتغيرات المستقلة. كما تفيد هذه المعاملات في المقارنة بين اثر كل متغير كمي في النموذج، ونلاحظ أن المتغيرة التي تعبر عن نسبة الديون إلى إجمالي الأصول لها الوزن الأكبر في التمييز.

جدول 3-9 دالة التمييز القانونية المعيارية

Standardized Canonical Discriminant Function Coefficients	
	Function
	1
x2	1.479
x5	-.732-
x6	.571
x8	1.982
x11	-1.868-
x12	1.946

## 6) المصفوفة الهيكلية

نتائج هذه المصفوفة مبينة في الجدول رقم (3-10) أدناه تقدم هذه المصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المنبئة ودالة تمييز داخل المجموعة، وتفيد هذه الارتباطات في إمكانية إيجاد تفسيرات لكل دالة تمييز، وفي هذه الحالة لدينا دالة تمييز واحدة، ونجد أن ارتباطات دالة التمييز بالمتغيرات المأخوذة كانت كما يلي :

- ترتبط دالة التمييز بنسبة الديون الى إجمالي الأصول (x8) بنسبة %23 وهو ارتباط موجب.
- ترتبط دالة التمييز بنسبة التدفق النقدي التشغيلي الى الديون قصيرة الأجل (x5) بنسبة %18,2 وهو ارتباط سالب.
- ترتبط دالة التمييز بنسبة الديون طويلة الأجل الى الأصول الجارية (x11) بنسبة %16,4 وهو ارتباط سالب.
- ترتبط دالة التمييز بنسبة رأس المال العامل الى الأصول الجارية (x12) بنسبة %8,2 وهو ارتباط موجب.
- ترتبط دالة التمييز بنسبة التدفق النقدي التشغيلي الى إجمالي الأصول (x2) بنسبة %4 وهو ارتباط سالب.
- ترتبط دالة التمييز بنسبة الديون الى التدفق النقدي التشغيلي (x6) بنسبة %0,7 وهو ارتباط موجب.

جدول يبين 3-10 المصفوفة الهيكلية

Structure Matrix			
	Function		Function
x8	.230	x12	-.040-
x10 <sup>a</sup>	-.207-	x16 <sup>a</sup>	-.020-
x5	-.182-	x2	-.019-
x11	-.164-	x7 <sup>a</sup>	.010
x15 <sup>a</sup>	.126	x1 <sup>a</sup>	.007
x14 <sup>a</sup>	.092	x13 <sup>a</sup>	-.006-
x12	.082	x6	.005
x16 <sup>a</sup>	.077	x3 <sup>a</sup>	-.001-
Pooled within-groups correlations between discriminating variables and standardized canonical discriminant functions			
Variables ordered by absolute size of correlation within function.			
a. This variable not used in the analysis.			

## 7) دالة التمييز القانونية (Canonical Discriminant Function Coefficients)

يوضح الجدول الموالي المعاملات الدالة التمييزية القانونية، وتقدم معاملات هذه الدالة نفس ما تقدمه معاملات  $B\hat{e}t\alpha$  غير المعيارية في نماذج الانحدار المتعدد، فهي تستخدم لبناء المعادلة الحالية للتوقع والتي يمكن استعمالها لتصنيف حالات جديدة أي عند مستويات فإذا كانت دالة التمييز القانونية المعيارية تفيده في تحقيق هدف التقدير، فان دالة التمييز القانونية تفيده في تحقيق هدف التنبؤ<sup>1</sup>

### جدول 3-11 دالة التمييز القانونية

Canonical Discriminant Function Coefficients	
	Function
	1
x2	1.455
x5	-.411
x6	0.013
x8	5.637
x11	-0.316
x12	0.294
(Constant)	-2.279
Unstandardized coefficients	

<sup>1</sup> شعوبي محمود فوزي، مرجع سابق ص 127

وتأخذ الدالة الشكل التالي:

$$D_1 = 1,455 * x_2 - 0,411 * x_5 + 0,013 * x_6 + 5,637 * x_8 - 0,316 * x_{11} + 0,294 * x_{12} - 2,279 \dots (2)$$

وللتعرف على القيم التمييزية لدى كل فئة نستخدم نتائج الجدول التالي:

### جدول 3-12 القيم التمييزية

OLAP Cubes <sup>a</sup>			
Predicted Group for Analysis 1: Total			
	Mean	Minimum	Maximum
Discriminant Scores from Function 1 for Analysis 1	-3.1609496	-3.87998	-2.30123
التصنيف = سليمة a.			
OLAP Cubes <sup>a</sup>			
Predicted Group for Analysis 1: Total			
	Mean	Minimum	Maximum
Discriminant Scores from Function 1 for Analysis 1	2.5287597	-0.05251	5.16200
التصنيف = مفلسة a.			

### 8) إحدائيات مراكز ثقل المجموعات

لدينا مجموعتين جزئيتين، وعليه يكون لكل مجموعة مركز ثقل، يعطي الجدول أدناه دوال تمركز المجموعة أي مركز ثقل قيم دالة التمييز في التحليل التمييزي للمجموعتين. وتقع هذين القيمتين في موقعين متعاكسين، وتقدر المسافة بينهما بمجموع القيمتين أي: 5,690

جدول 3-13 احداثيات مركز ثقل الدالة

Functions at Group Centroids	
التصنيف	Function
	1
سليمة	-3.161
مفلسة	2.529
Unstandardized canonical discriminant functions evaluated at group means	

### 9) معاملات دالتي التصنيف

يبين الجدول رقم ، معاملات دالتي التصنيف المقدرتين وتفيد الدالتان في إعادة تصنيف أفراد العينة في إحدى المجموعتين حيث نعيد تقدير لكل فرد قيمة بواسطة هذين الدالتين ثم يعاد تصنيفه في المجموعة التي لها القيمة الأكبر.

- الدالة الأولى المؤسسة سليمة نجد:

$$D_1 = -3,007^* x_2 + 1,149^* x_5 - 0,003^* x_6 - 1,646^* x_8 + 0,286 x_{11} - 0,405^* x_{12} - 2,522$$

- الدالة الثانية المؤسسة مفلسة نجد:

$$D_1 = 5.269^* x_2 - 1.189^* x_5 + 0.069^* x_6 - 30.424^* x_8 - 1.513^* x_{11} + 1.267^* x_{12} - 13.465$$

جدول 3-14 معاملات دالتي التصنيف

Classification	Function	
Coefficients		
	التصنيف	
	سليمة	مفلسة
x2	-3.007-	5.269
x5	1.149	-1.189-
x6	-.003-	0.069
x8	-1.646-	30.424
x11	0.286	-1.513-
x12	-.405-	1.267
(Constant)	-2.522-	-13.465-
Fisher's linear discriminant functions		

10) جودة التصنيف

الجدول أدناه يبين نتائج التصنيف، وتدلنا هذه النتائج على جودة التنبؤ بعضوية الجماعة باستخدام التحليل التمييزي . ويتبين من القطر الرئيسي للجدول الحالات المصنفة تصنيفا صحيحا، حيث أن أغلب أفراد المجموعة الأولى (السليمة) وعددها 14 ميزانية، قد صنفتوا تصنيفا صحيحا، أي بنسبة 87.5%، وكذلك بالنسبة للمجموعة الثانية (المفلسة) فإن أغلب أفرادها أي 19 ميزانية قد صنفتوا تصنيفا صحيحا، أي بنسبة 95%، ومنه فإن المجموع الكلي للميزانيات المصنف تصنيفا صحيحا هو 33، وتكون جودة التصنيف الكلية قد بلغت نسبة 91,7%.



جدول 3-15 جودة التصنيف

Classification Results <sup>b,c</sup>					
		التصنيف	Predicted Group Membership		Total
			سليمة	متعثرة	
Original	Count	سليمة	16	0	16
		متعثرة	0	20	20
		Ungrouped cases	0	46	46
	%	سليمة	100.0	.0	100.0
		متعثرة	.0	100.0	100.0
		Ungrouped cases	.0	100.0	100.0
Cross-validated <sup>a</sup>	Count	سليمة	14	2	16
		متعثرة	1	19	20
	%	سليمة	87.5	12.5	100.0
		متعثرة	5.0	95.0	100.0
a. Cross validation is done only for those cases in the analysis. In cross validation, each case is classified by the functions derived from all cases other than that case.					
b. 100.0% of original grouped cases correctly classified.					
c. 91.7% of cross-validated grouped cases correctly classified.					

### المبحث الثالث، نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على الإشكاليتين الجزئيتين حول قدرة النسب على

التمييز والتنبؤ بالإفلاس والتي حاولنا اختبار فرضيتيهما القائلتين:

– للنسب المالية المستخرجة من القوائم المالية الحالية قدرة عالية على التمييز بين المؤسسة المفلسة والمؤسسة السليمة.

– يمكن من خلال هذه النسب الوصول الى نموذج ذو قدرة تنبؤية بخطر الإفلاس.

فتوصلنا الى النتائج التالية:

● انطلاقا من الاختبار تبين أن هناك ست نسب مؤثرة في الظاهرة تمثلت في كل من:

نسبة الديون الى إجمالي الأصول ، نسبة التدفق النقدي التشغيلي الى الديون قصيرة الأجل ، نسبة الديون طويلة الأجل الى الأصول الجارية ، نسبة رأس المال العامل الى الأصول الجارية ، نسبة التدفق النقدي التشغيلي الى إجمالي الأصول، نسبة الديون الى التدفق النقدي التشغيلي.

● من خلال هذه النسب تبين ان نسب التدفقات النقدية تحتل مرتبة بالغة الأهمية في

مجال التنبؤ وهذا ما يثبتته تواجدها بكثافة ضمن إجمالي النسب الدالة، بحيث يفوق

بعضها نسب الاستحقاق الاخرى.

● مكنت هذه الدراسة من اخراج نموذج ذو جودة تصنيف معتبرة بلغت %91,7

وهي نسته مقبولة.

وبالتالي نكون قد اخترنا صحة فرضيات الدراسة

# خاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة الاشكالية التي تدور حول مدى قدرة المعلومات المحاسبية التي يجسدها الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي على التنبؤ بخطر الإفلاس، وقد اقترحنا الفرضيات التالية:

تكمن اهمية الافصاح في توفير معلومات محاسبية تساعد على بناء نسب مالية تقيد في عملية التنبؤ .

تملك النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية الحالية قدرة عالية على التمييز بين المؤسسة المفلسة والسليمة ويمكن من خلال هذه النسب الوصول الى نموذج ذو قدرة تنبؤية بخطر الافلاس من خلال ثلاث فصول نظرية وفصل تطبيقي توصلت الدراسة الى ما يلي:

### 1 نتائج البحث واختبار الفرضيات:

أولاً: اسفرت الدراسة النظرية على جملة من النتائج التي يمكن من خلال اثبات صحة الفرضية الاولى

حيث

- اجمعت الدراسات على اهمية المعلومة المحاسبية التي تعتبر مدخلا للنسب المالية في مجال التنبؤ.
  - كما ابرزت كذلك أهمية إدراج قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية التي تفصح عنها المؤسسة نظرا الى الدور الكبير الذي توليه هذه الأخيرة في مجالات اتخاذ القرار لدى مستخدمي المعلومة المحاسبية.
  - تكون للمعلومات المحاسبية قيمة تنبؤية اذا استخدمت هذه المعلومات كمدخلات في عملية التنبؤ، أو قيمة ناتجة عن إعادة تغذية المعلومات.
  - ترتبط القيمة التنبؤية للمعلومات بالمقدرة على استخدام المعلومات المحاسبية في عملية التنبؤ، وتعتبر هذه القيمة التنبؤية أساسا للترقية بين مدى ملائمة هذه المعلومات لاتخاذ القرار من عدمه.
  - الإطار النظري لعرض هذه القوائم بما فيها قائمة التدفقات النقدية يتوفر على متطلبات الإفصاح وفق ما جاء به المعياران الدوليان رقم 1 ورقم 7.
  - بالنظر إلى أهمية قائمة التدفقات النقدية فان إدراج هذه الأخيرة ضمن القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي في الجزائر كان بالفعل نقطة قوة وخطوة بالغة الاهمية في مجال الاهتمام بمستخدم المعلومة المحاسبية.
- هذه النتائج تؤكد ان مخرجات النظام المحاسبي المالي موجهة أساسا لغرض التحليل المالي، وبالتالي امكانية استخراج نسب تقيد في اتخاذ القرار من بينها القرارات المبنية على التنبؤ.

ثانيا: نتائج تطبيق طريقة التحليل التمييزي:

مكن اختبار Wilks' Lambda من اختيار ستة نسب من بين ستة عشر نسبة، وبلغت دلالة الإحصاءة Exact F القيمة 0,000 أي اقل من 0,05 وهذا يفسر القدرة العالية لهذه النسب على التمييز وهي مجتمعة

وهذه النسب كانت كالتالي: نسبة الديون الى إجمالي الأصول ، نسبة التدفق النقدي التشغيلي الى الديون قصيرة الأجل ، نسبة الديون طويلة الأجل الى الأصول الجارية ، نسبة رأس المال العامل الى الأصول الجارية ، نسبة التدفق النقدي التشغيلي الى إجمالي الأصول، نسبة الديون الى التدفق النقدي التشغيلي. كما ان نسب التدفقات النقدية تحتل مرتبة بالغة الأهمية في مجال التنبؤ وهذا ما يثبتها بتواجدها بكثافة ضمن إجمالي النسب الدالة، بحيث يفوق بعضها نسب الاستحقاق الاخرى. وهذا يؤكد الفرضية القائلة بان المعلومات التي اضافها النظام المحاسبي المالي تفيد في التمييز بين المؤسسة المفلسة والمؤسسة السليمة.

نتائج المصفوفة الهيكلية تقدم معاملات الارتباط بين المتغيرات المنبئة ودالة تمييز داخل المجموعة، وتفيد هذه الارتباطات في امكانية ايجاد تفسيرات لكل دالة تمييز، وفي هذه الحالة لدينا دالة تمييز واحدة، نجد أن ارتباطات دالة التمييز مع كل متغيرة تبين ارتباط كل نسبة مع الظاهرة، حيث اعطى هذا الترتيب مفهوما للإفلاس انطلاقا من النسب المفسرة له إذ نلاحظ وفق هذا التحليل ان افلاس الشركة يرتبط ايجابا بنسبة الديون الى الاصول أي انه ترتفع احتمالية الافلاس بارتفاع قيمة الديون، نفس الامر اذا ارتفعت قيمة الديون طويلة الاجل مقارنة مع اصول المؤسسة الجارية، ومن نفس المصفوفة استنتجنا أن ظاهرة الافلاس ترتبط عكسا مع النسبة التي تحتوي التدفق النقدي التشغيلي وهذا يعكس اهمية هذا المؤشر في استخدامه لمعالجة الظاهرة.

من خلال جدول الدالة القانونية يمكن صياغة نمذج للتنبؤ وفق العلاقة التالية:

$$Z = 1.455X_2 - 0.411X_5 + 0.013X_6 + 5.637X_8 - 0.316X_{12} - 20279$$

حيث أنه إذا كانت Z محصورة بين القيمتين -0.05251 و 5.1620 فإن هذه المؤسسة هي مفلسة وإذا كانت Z محصورة بين: -3.87998 و -2.3012 فإن المؤسسة سليمة.

وقد اثبت هذا المجال قدرة عالية على التصنيف من خلال اختبار جودة التصنيف حيث:

## الخاتمة

أغلب أفراد المجموعة الأولى (السليمة) وعددها 14 ميزانية، قد صنفوا تصنيفا صحيحا، أي بنسبة 87.5%، وكذلك بالنسبة للمجموعة الثانية (المفلسة) فإن أغلب أفرادها أي 19 ميزانية قد صنفوا تصنيفا صحيحا، أي بنسبة 95%، ومنه فإن مجموع الكلي للميزانيات المصنف تصنيفا صحيحا هو 33، وتكون جودة التصنيف الكلية قد بلغت نسبة 91,7%.

وتفيد هذه النتيجة تحقق الفرضية الثالثة القائلة بإمكانية الوصول الى نموذج ذو قدرة تنبؤية بخطر الافلاس انطلاقا من النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

### التوصيات:

في ظل النتائج المتحصل عليها نوصي بما يلي:

- 1) بناء على تحليل ظاهرة الافلاس فانه وجد ان السبب الاداري في حدوثها هو الغالب، لذا نوصي بالاهتمام بتأهيل مسيري المؤسسات.
- 2) ضرورة تعزيز الشفافية والافصاح في مخرجات النظام المحاسبي لدى المؤسسات وتسهيل عملية التوصيل الفعال للمعلومة لمستخدميها.
- 3) نوصي بتطوير بورصة الجزائر نظرا لكونها قاعدة معطيات هامة لمستخدمي المعلومة المالية.
- 4) ضرورة الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية خاصة في مجال التنبؤ بالمخاطر المالية.
- 5) ينبغي على مستخدمي المعلومة المالية خاصة المستثمرين في البيئة الجزائرية اعتماد نماذج التنبؤ بالفشل المالي، تجنباً لحدوث الازمات.
- 6) تأكيد خاص للبنوك بضرورة تبني هذه النماذج في اتخاذ قرارات الائتمان.

### آفاق البحث:

هذا البحث اقتصر على المؤسسات غير المسعرة في البورصة، مما يفتح المجال امام تطويره ليشمل المؤسسات المسعرة، كما أن تطبيق هذا النموذج على المستوى الجزئي (افلاس المؤسسات) يفتح المجال امام امكانية تدعيمه بنموذج للتنبؤ بالأزمات على المستوى الكلي.

# قائمة المراجع

## أولاً: المراجع العربية

### الكتب:

1. الدون س اندريكسن، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، النظرية المحاسبية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الرابعة 2005.
2. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
3. أبو الفتوح على فضالة، إستراتيجية القوائم المالية، دار الكتب العلمية للنشر، القاهرة، 1996.
4. أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين.
5. أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، المصباح المنير، دار الحديث، القاهرة.
6. بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، ج 1
7. خالد جمال الجعرات، معايير المحاسبة الدولية، آراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
8. رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر: من المبادئ إلى المعايير- دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2006
9. رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، عمان، 2003
10. طارق عبد العال حماد، "التقارير المالية"، الدار الجامعية، مصر، 2002
11. طارق عبد العال حماد، "موسوعة معايير المحاسبة"، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، ج1، 2003
12. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1991
13. محفوظ جودة، التحليل الإحصائي باستخدام SPSS، دار وائل للنشر، 2008
14. محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر
15. محمد أحمد الخضيرى، "الديون المتعثرة: الظاهرة... الأسباب... العلاج"، إيتراك للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى.
16. محمد سمير الصبان، دراسات في الاصول المالية / اصول القياس واساليب الاتصال المحاسبي، الدار الجامعية بيروت، 1996
17. محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، في مجالات: القياس، العرض والإفصاح، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008
18. محمد بهجت عبد الله قايد، الإفلاس والصلح الواقي منه، دار النهضة العربية.



19. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2004.
20. وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.

### الاطروحات والمذكرات:

21. انغام يوسف صلاح ، المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة لشركات المساهمة الاردنية من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين، مذكرة مجستير محاسبة، جامعة الشرق الاوسط، الاردن 2009-2010.
22. أيمن محمد نمر الشنطي، محتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر مستخدميها وأثره على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، مذكرة مجستير، لية الدراسات العليا والبحث العلمي ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2007.
23. بوخلوة باديس، الامثلية في تسيير الخزينة، مذكرة مجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2003.
24. بن شنة فاطمة الزهراء، ادارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة دراسة تطبيقية للبنوك الجزائرية، مذكرة مجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2009
25. سالمى محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.
26. شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009
27. عبد الناصر شحدة سيد الاحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحليلي الأوراق المالية في بورصة عمان، مذكرة مجستير محاسبة، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2008.

28. عبد الوهاب دادن ، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
29. قوادري محمد، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، جويلية 2010.
30. مبارك بوعشة، هبة بوشوشة، دور جودة أمن المعلومات في إدارة الأزمة المالية العالمية، ملتقى تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء، الأردن، 2009
31. محمد يوسف الهباش استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية "دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية" مذكرة مجستير محاسبة وتمويل، كلية الدراسات التجارية، الجامعة الإسلامية غزة 2006
32. محمود فوزي شعوبي، السياحة والفندقة في الجزائر، دراسة قياسية في الفترة 1974-2002، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2007
33. هلا بسام عبد الله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة، مذكرة مجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، 2004

#### الدوريات:

34. ال زكريا ومحمود الديبعي، أثر إشارة الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية التشغيلية على محتواهما المعلوماتي، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد 4، العدد1، 2008.
35. حسين أحمد دحدوح، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة جامعة دمشق، للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 24 - العدد الثاني- 2008
36. عمر عيسى حسن جهماني؛ أحمد عبد الفتاح الداود؛ التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية باستخدام القياس متعدد الاتجاهات، مجلة دراسات، العلوم الادارية، المجلد: 31، العدد: 2، 2004 .
37. لطيف زبود، عقبة الرضا، رولا لايقة، "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم(30)"، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، [على الخط]. 2006، مجلد: 28، العدد: 2.

38. محمد عطية مطر ونواف عبيدات، دور النسب المالية المشتقة من التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج البنينة على الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة الاردنية، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد 3، العدد 4، 2007.

39. محمود جلال احمد، طلال الكسار، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الاداء المالي والتنبؤ بالازمات المالية للشركات (الفشل المالي)، بحث مقدم للمؤتمر الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الاردن 2009.

40. منذر المومني زياد شويات ، قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء، المنارة، المجلد 14 العدد 1.

41. 1منير إبراهيم صالح هندي، " التنبؤ بالإفلاس الفنى للشركات التابعة للقطاع العام في مصر"، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، العدد الثاني، (1991).

42. نبيل الحلبي ، دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية -دراسة تطبيقية-، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 22 - العدد الأول- 2006

43. وليد الشباني، دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات السعودية، جامعة الملك سعود.

44. يوسف محمود جربوع، مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع - دراسة تطبيقية على مراجعي الحسابات القانونيين في قطاع غزة، فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الثالث عشر- العدد الأول، جانفي 2005.

#### القوانين والمراسيم:

1. المرسوم التنفيذي المؤرخ في 25 مارس 2009 ص 8

### Ouvrages,

1. Gauthier NOEL, Causse GENVIEVE : La trésorerie Dans L'entreprise:
2. Kenneth s. Most, Accounting Theory, 2<sup>nd</sup> Ed, Grid Publishing, Inc, 1982
3. Yves Chqput, L'endettement, recherche d'entreprise.

### Périodiques, revues et articles

1. **BoujelbenSaoussen, HassounaFedhila, La pertinence des cash-flows d'exploitation et de l'information financière traditionnelle dans la prévision de la détresse financière des entreprises tunisiennes, 28ÈME CONGRES DE L' AFC - «COMPTABILITE ET ENVIRONNEMENT », France (2007) [halshs-00544881 - version 1]**
2. Edward B. Deakin, A Discriminant Analysis of Predictors of Business Failure, *Journal of Accounting Research* Vol. 10, No. 1 (Spring, 1972).
3. Edward I. Altman, The Journal of Finance, Vol. 23, No. 4 (Sep., 1968), pp. 589-609 Published by: Blackwell Publishing for the American Finance Association
4. W.Beaver, **Financial Ratios as Predictors of Failure**, Journal of Accounting Research, Vol. 4, Empirical Research in Accounting: SelectedStudies 1966 (1966).
5. Zeller, T.L., and Stank, B.B. (1994). Operating Cash Flow Ratio Measure: A Retail Firms Ability to Pay. **Journal of Applied Business Research**.10 (4).
6. ZulkarnainMuhamadSori, HasbullahAbdJalil, **Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction ofCorporate Distress**, Journal of Money, Investment and Banking ISSN 1450-288X Issue 11 (2009).

الملاحق

الملحق (1) البيانات المحاسبية الخام

(1) بيانات الشركات المفلسة

الاهتلاك	الديون	ديون ق أ	الفوائد	ر الاعمال	الاصول	النتيجة الصافية	
1701905,94	175675812	140738077	724518,31	123609859	137622223	13810806,5	1
2292704,9	213488580	179277673	490719,35	152593104	187717411	12241845,9	2
2591356,2	244203515	210760446	888005,87	89960209	240919586	22487240,5	3
2609012,07	273447254	239942868	1361792,1	127395894	276160137	6196812,18	4
2550390,66	322746125	279153986	1318851,16	65816878,2	539964834	64802225,4	5
2313067,42	363362396	314018848	2162174,12	73381505,7	547344058	40106008,4	6
19799452,6	415342645	384983645	0	42481933,4	523794376	49847162,5	7
14410120,4	444633528	401329362	0	8748584,6	511689481	43122587,1	8
21139030,2	575206730	536037000	4017897,81	220213189	700073923	193855457	9
15096004	573707691	541450000	4017897,81	311212981	503093739	18995755,1	10
10655309,9	613892960	585878000	5548558,98	161258048	544247158	45718549,1	11
8391482,02	563378880	531305169	1381612,66	177096312	837757198	2035556,92	12
7834489,71	611558335	582796706	623174,84	255372624	915241490	29400574,7	13
7593029,2	403125073	389645773	0	383698038	1190765423	5567812,74	14
42762057,6	681348437	631660713	0	261303056	1431715525	25752003,9	15
15030546	139889317	101684302	4994158	40159530	162847347	-476814	16
15030546	43210822	5005807	0	27173260	61169085	4999768	17
59887378,1	591671788	507108389	16651120	232728380	756682352	-2215217	18
68776952	586915675	586915675	11642701	75061084	681048265	-2048092	19
68776952	537074619	537074619	9765993	82125225	631792863	-585653	20

.../...

الملحق (1) البيانات المحاسبية الخام

مخزون	مخزون	FR	ديون ط أ	اصول جارية	اجمالي ر المال	الديون المالية	
5600900	15090291,2	31749365,6	34937734,9	122799518	51864395,2	2236320,71	1
-	-	-	-	-	-	-	-
5684901,15	9405390,03	10090163,2	34210907,2	169187510	-25771169	7473939,3	2
-	-	-	-	-	-	-	-
31777337,8	41182727,8	21585012,5	33443068,7	211662674	-25771169	15346859,3	3
-	-	-	-	-	-	-	-
8273979,05	32908748,7	2580951,2	33504385,7	248720631	3483928,57	29590407,7	4
-	-	-	-	-	-	-	-
20246303,3	12662445,4	33106142,7	43592139,7	246047843	217218708	13673946,7	5
-	-	-	-	-	-	-	-
7483000,56	20145446	20876379,2	49343547,9	293142469	183981662	12256137,8	6
-	-	-	-	-	-	-	-
8448581,87	11696864,1	876369464	30359000	285293109	1084511731	30359000	7
-	-	-	-	-	-	-	-
2180668,97	9516195,16	127680674	43304166,4	273648688	67055952,2	30359000	8
-	-	-	-	-	-	-	-
8699000	55983383,7	480053734	39169612,8	55983383,7	124867193	39382954,6	9
-	-	-	-	-	-	-	-
8963909,35	47019474,4	191725890	31957000	349724801	70313951,8	19000159	10
-	-	-	-	-	-	-	-
19920406,6	27099067,8	212741190	28014000	373140471	69648502,5	0	11
-	-	-	-	-	-	-	-
21849701,7	48948769,4	198954260	32073711,4	334386465	272342761	0	12
-	-	-	-	-	-	-	-
119447943	168396712	197355029	28761629,4	414842251	274282580	0	13
-	-	-	-	-	-	-	-
10797087,1	179193799	295781108	13479300	685426882	787640349	0	14
-	-	-	-	-	-	-	-
252384065	431577865	279637018	49687723,8	911297732	750367088	1011592,68	15
-11000000	44228460	-23050736	38205015	78633566	22958030	38205015	16
-22261000	21967460	17135553	38205015	22141361	17958262	38205015	17
-	-	-	-	-	-	-	-
11880200	23889219	25457728	84563399	532566117	165010564	0	18
-	-	-	-	-	-	-	-
10661427	34550646	154747103	0	432168573	94132589	0	19
-	-	-	-	-	-	-	-
-13919731	20630915	151925989	0	385148631	94718243	0	20

.../....

التدفق التشغيلي	الموردون Δ	الموردون	العملاء Δ	العملاء	BFR	CAF	SOCITE
34898463,1	7499700,26	47499751,3	6285150,43	86285150,4	53875690,4	15512712,4	1
31676664,8	6458175,95	53957927,2	16368839,2	102653990	58101452,5	14534550,8	2
56855310,8	5678141,3	59636068,5	5678764,88	96975224,8	78521884,1	25078596,7	3
42232104,5	4515445,53	55120623	46215704,8	143190930	120979055	8805824,25	4
70265695,2	894636,96	56015259,9	11337805,9	154528735	111175921	62251834,7	5
10783535,5	9063061	65078320,9	32030414,9	186559150	141626275	-37792941	6
8721586,32	54533025,9	119611347	7315147,78	179244003	71329519,8	-30047710	7
44358445,5	794361,75	120405709	14259671,6	164984331	54094817,5	28712466,7	8
230470391	2423925,24	117981783	9200829	209200830	147202430	214994488	9
7119816,75	2693972,62	115287811	8437816,39	217638646	149370310	3899751,17	10
63879564,9	7607361,64	107680449	1288557,45	216350089	135768707	35063239,3	11
25941438,8	-8022498,4	99657950,7	1687196,64	218037285	167328104	10427038,9	12
139055518	20217269,6	119875220	37844759,3	180192526	228714018	37235064,4	13
43117327,9	105732555	225607776	75437530,9	104754995	58341019	2025216,46	14
403165282	110063492	335671268	23707670,7	128462666	224369263	17010053,7	15
26473310	-246737	8246737	23166315	23166315	59148038	14553732	16
-33643738	-8246737	0	-23166315	0	21967460	20030314	17
473174337	172621976	172621976	231000000	431845189	283112432	57672161,1	18
144762869	54825533	227447509	276978689	154866500	-38030363	66728860	19
43592209	-16613640	210833869	5934281	160800781	-29402173	68191299	20



الملحق (1) البيانات المحاسبية الخام

(2) بيانات المشاهدات السليمة:

الاهتلاك	الديون	ديون ق أ	الفوائد	ر الاعمال	الاصول	النتيجة الصافية	SOCITE
1220946,99	0	60931361,22	0	14291844,44	81298559,08	799410,02	1
12325946,2	0	162816634,7	0	101838971,8	188408845,2	6652486,68	2
26754498,8	3690177000	165495000	4245106,59	498905683,5	3804026000	113066038,9	3
36368571,7	4434559000	122128000	4688832,82	565083761,9	4604446000	169027589,3	4
35244068,9	239463000	51065000	1951452,59	144500845	5365144000	134066756,5	5
36371345,4	301447000	100445000	526376	555586606	6155020000	157645440	6
39640127,4	422491000	168680000	532417,26	664053194,1	7175500000	173905955,7	7
38351902,29	427304100,00	173493100,00	183381,20	837476861,76	8401359100,00	260501890,61	8
1221046,99	0,00	60931461,22	0,00	14291944,44	81298659,08	800410,02	9
12326046,17	0,00	162816734,69	0,00	101839071,81	188408945,23	6653486,68	10
26754598,79	3690177100,00	165495100,00	4245156,59	498905783,52	3804026100,00	113067038,92	11
36368671,71	4434559100,00	122128100,00	4688882,82	565083861,91	4604446100,00	169028589,28	12
35244168,88	239463100,00	51065100,00	1951502,59	144500945,03	5365144100,00	134066756,47	13
36371445,43	301447100,00	100445100,00	526426,00	555586705,98	6155020100,00	157646439,95	14
1220946,99	0	60931361,22	0	14291844,44	81298559,08	799410,02	15
12325946,2	0	162816634,7	0	101838971,8	188408845,2	6652486,68	16

الملحق (1) البيانات المحاسبية الخام

مخزون Δ	مخزون	FR	ديون ط أ	اصول جارية	اجمالي ر المال	الديون المالية	
-904065	1904065,2	-46981551,42	0	13949809,8	20367197,86	0	1
-141980,52	1762084,68	-59430592,57	0	103386042,1	25592210,54	0	2
12000000	22056000	10421000	3524682000	175916000	113849000	0	3
16475000	38531000	81544000	4312431000	203672000	169887000	0	4
106000	38637000	150564000	188398000	201629000	5125681000	0	5
52736000	91373000	79223000	201002000	179668000	5853573000	0	6
-56602000	34771000	23039000	253811000	191719000	6753009000	0	7
-8906109,30	25861413,60	90482950,80	253785618,90	263985100,00	7974056000,00	0,00	8
-903974,59	1903874,79	-46976853,26	0,00	13949909,80	20368197,86	0,00	9
-141966,32	1761908,47	-59424649,51	0,00	103386142,12	25593210,54	0,00	10
11998800,00	22053794,40	10419957,90	3524329531,80	175916100,00	113850000,00	0,00	11
16473352,50	38527146,90	81535845,60	4311999756,90	203672100,00	169888000,00	0,00	12
105989,40	38633136,30	150548943,60	188379160,20	201629000,00	5125682000,00	0,00	13
52730726,40	91363862,70	79215077,70	200981899,80	179668100,00	5853574000,00	0,00	14
-904065	1904065,2	-46981551,42	0	13949809,8	20367197,86	0	15
-141980,52	1762084,68	-59430592,57	0	103386042,1	25592210,54	0	16

الملحق (1) البيانات المحاسبية الخام

التدفق التشغيلي	Δ الموردون	الموردون	Δ العملاء	العملاء	BFR	CAF	SOCITE
-33497176,62		-34822458,6	24547520,7	208989,97	829733,97	2020357,01	1
21706363,16		1381901,65	25929422,4	1488009,18	2317743,15	18978432,85	2
220437432,4		-25791371,4	138051	94408266,03	95238000	139820537,7	3
238395127		-46034	92017	16570000	111808000	205396161	4
178829230,4		-61595	30422	9474000	121282000	169310825,4	5
216886607,4		42822	73244	-29909000	91373000	194016785,4	6
183577941,1		54858	128102	26579000	117952000	213546083,1	7
357032895,04		11907,81	139997,00	67103289,00	185043493,80	298823807,53	8
-33493826,90		-34818976,35	24545065,97	208969,07	829651,00	2020154,97	9
21704192,52		1381763,46	25926829,43	1487860,38	2317511,38	18976535,01	10
220415388,63		-25788792,23	138037,19	94398825,20	95228476,20	139806555,66	11
238371287,48		-46029,40	92007,80	16568343,00	111796819,20	205375621,37	12
178811347,43		-61588,84	30418,96	9473052,60	121269871,80	169293894,27	13
216864918,72		42817,72	73236,68	-29906009,10	91363862,70	193997383,70	14
-33497176,62		-34822458,6	24547520,7	208989,97	829733,97	2020357,01	15
21706363,16		1381901,65	25929422,4	1488009,18	2317743,15	18978432,85	16

الملحق 2 مصفوفة المتغيرات والملاحظات

	D	x1	x2	x3	x4	x5	x6	x7	x8	x9	x10	x11	x12	x13	x14	x15	x16
1	1	2,527	0,254	0,282	0,021	0,248	11,325	20,506	1,277	103,223	-0,043	0,285	-0,259	-2,104	-0,231	0,113	-0,589
2	1	2,588	0,169	0,208	0,015	0,177	14,688	13,816	1,137	93,116	-0,290	0,202	-0,060	-1,073	-0,054	0,077	-0,174
3	1	2,528	0,236	0,632	0,016	0,270	9,738	21,940	1,014	94,238	-0,596	0,158	-0,102	-0,524	-0,090	0,104	-0,275
4	1	6,815	0,153	0,332	0,032	0,176	31,053	16,187	0,990	104,809	-8,493	0,135	0,010	0,078	0,009	0,032	0,021
5	1	1,084	-0,130	-1,068	-0,019	-0,252	-5,185	-27,551	0,598	126,548	0,063	0,177	-0,135	-2,615	-0,061	-0,115	-0,298
6	1	-0,269	0,020	0,147	0,201	0,034	-9,615	4,662	0,664	157,091	0,067	0,168	-0,071	-1,036	-0,038	-0,069	-0,147
7	1	-0,175	0,017	0,205	0,000	0,023	-13,823	0,440	0,793	20,977	0,028	0,106	3,072	74,923	1,673	-0,057	12,286
8	1	1,029	-0,087	-5,070	0,000	-0,111	-15,486	-3,078	0,869	30,856	0,453	0,158	-0,467	-13,417	-0,250	-0,056	-2,360
9	1	1,189	0,329	1,047	0,017	0,430	2,675	10,903	0,822	27,211	0,315	0,700	-8,575	-0,686	0,307	-3,261	
10	1	0,375	-0,014	-0,023	-0,564	-0,013	-147,114	-0,472	1,140	38,004	-0,270	0,091	-0,548	-4,078	-0,381	-0,008	-1,284
11	1	1,397	-0,117	-0,396	-0,087	-0,109	-17,508	-5,995	1,128	57,614	0,000	0,075	-0,570	-7,850	-0,391	-0,064	-1,567
12	1	12,744	0,031	0,146	0,053	0,049	54,031	3,091	0,672	67,137	0,000	0,096	-0,595	-4,065	-0,237	0,012	-1,189
13	1	4,730	0,152	0,545	0,004	0,239	16,424	17,749	0,668	78,060	0,000	0,069	-0,476	-1,172	-0,216	0,041	-0,863
14	1	-7,744	0,036	0,112	0,000	0,111	199,053	5,679	0,339	53,091	0,000	0,020	0,432	1,651	0,248	0,002	5,070
15	1	-15,656	0,282	1,543	0,000	0,638	40,056	9,428	0,476	15,933	0,001	0,055	0,307	0,648	0,195	0,012	1,246
16	1	-55,521	0,163	0,659	0,189	0,260	9,612	1,761	0,859	9,307	1,664	0,486	-0,293	-0,521	-0,142	0,089	-0,390
17	1	-6,729	-0,550	-1,238	0,000	-6,721	2,157	-2,238	0,706	2,875	2,127	1,726	0,774	0,780	0,280	0,327	0,780
18	1	-213,602	0,625	2,033	0,035	0,933	10,259	7,901	0,782	9,880	0,000	0,159	0,048	1,066	0,034	0,076	0,090
19	1	70,682	-0,213	-1,929	-0,080	-0,247	8,796	-2,105	0,862	8,534	0,000	0,000	-0,358	-4,479	-0,227	0,098	4,069
20	1	-74,434	0,069	0,531	0,224	0,081	7,876	0,634	0,850	7,809	0,000	0,000	-0,394	-7,364	-0,240	0,108	5,167
21	0	-21,260	-0,861	-1,061	0,000	-0,963	19,187	-99,279	0,943	108,787	0,786	0,899	-15,118	-9,510	-0,832	0,049	-5,008
22	0	100,993	5,866	3,648	0,000	7,336	12,614	641,343	0,848	92,714	0,319	2,283	-36,743	-1,997	-0,779	0,067	-4,633
23	0	-41,902	-0,412	-2,344	0,000	-0,550	0,000	-27,435	0,000	0,000	0,000	0,000	-3,368	-24,674	-0,578	0,025	2,154
24	0	3,263	0,115	0,213	0,000	0,133	0,000	1,761	0,000	0,000	0,000	0,000	-0,575	-33,727	-0,315	0,101	2,720
25	0	1,950	0,058	0,442	0,019	1,332	26,392	8,239	0,970	137,927	0,000	20,036	0,059	0,472	0,003	0,037	0,089
26	0	1,410	0,052	0,422	0,020	1,952	21,590	6,555	0,963	121,934	0,000	21,173	0,400	2,116	0,018	0,045	0,543
27	0	1,334	0,033	1,238	0,011	3,502	1,414	5,074	0,045	6,794	0,000	0,934	0,747	3,897	0,028	0,032	0,942
28	0	1,376	0,035	0,390	0,002	2,159	1,554	5,963	0,049	8,288	0,000	1,119	0,441	0,867	0,013	0,032	0,434
29	0	1,056	0,026	0,276	0,003	1,088	1,978	4,631	0,059	10,658	0,000	1,324	0,120	0,663	0,003	0,030	0,151
30	0	1,371	0,043	0,426	0,001	2,058	1,430	9,310	0,051	11,142	0,000	0,961	0,343	3,499	0,011	0,036	0,429
31	0	-41,846	-0,412	-2,344	0,000	-0,550	0,000	-27,430	0,000	0,000	0,000	0,000	-3,368	-24,674	-0,578	0,025	2,154
32	0	3,262	0,115	0,213	0,000	0,133	0,000	1,761	0,000	0,000	0,000	0,000	-0,575	-33,727	-0,315	0,101	2,720
33	0	1,949	0,058	0,442	0,019	1,332	26,395	8,238	0,970	137,927	0,000	20,034	0,059	0,472	0,003	0,037	0,089
34	0	1,410	0,052	0,422	0,020	1,952	21,592	6,554	0,963	121,933	0,000	21,171	0,400	2,116	0,018	0,045	0,543
35	0	1,334	0,033	1,237	0,011	3,502	1,414	5,074	0,045	6,794	0,000	0,934	0,747	3,897	0,028	0,032	0,942
36	0	1,376	0,035	0,390	0,002	2,159	1,554	5,963	0,049	8,288	0,000	1,119	0,441	0,867	0,013	0,032	0,434

Group Statistics					
التصنيف		Mean	Std. Deviation	Valid N (listwise)	
				Unweighted	Weighted
سليمة	x1	1.06719	30.749933	16	16.000
	x2	.30228	1.507277	16	16.000
	x3	.25077	1.387465	16	16.000
	x4	.00675	.008350	16	16.000
	x5	1.66101	2.027791	16	16.000
	x6	8.56970	10.622647	16	16.000
	x7	34.77010	164.072586	16	16.000
	x8	.37217	.457887	16	16.000
	x9	48.32425	58.490893	16	16.000
	x10	.06907	.207069	16	16.000
	x11	5.74925	8.882324	16	16.000
	x12	-3.49931-	9.688507	16	16.000
	x13	-6.84020-	13.886424	16	16.000
	x14	-.20382-	.316694	16	16.000
	x15	.04511	.024106	16	16.000
	x16	.29381	2.193914	16	16.000
متعثرة	x1	-13.32208-	54.435835	20	20.000
	x2	.07117	.239800	20	20.000
	x3	-.06510-	1.478366	20	20.000
	x4	.00286	.156441	20	20.000

	x5	-.18918-	1.562903	20	20.000
	x6	10.45063	59.152976	20	20.000
	x7	4.66293	11.207357	20	20.000
	x8	.83227	.236247	20	20.000
	x9	55.31561	45.643168	20	20.000
	x10	-.24868-	2.039396	20	20.000
	x11	.24326	.386414	20	20.000
	x12	-.41299-	2.081666	20	20.000
	x13	1.01369	17.823537	20	20.000
	x14	-.04016-	.463332	20	20.000
	x15	.05145	.113525	20	20.000
	x16	.81666	3.493796	20	20.000
Total	x1	-6.92685-	45.458230	36	36.000
	x2	.17389	1.009181	36	36.000
	x3	.07529	1.427170	36	36.000
	x4	.00459	.115410	36	36.000
	x5	.63312	1.989388	36	36.000
	x6	9.61466	44.144721	36	36.000
	x7	18.04389	108.790881	36	36.000
	x8	.62778	.417034	36	36.000
	x9	52.20834	51.083944	36	36.000
	x10	-.10746-	1.517180	36	36.000
	x11	2.69037	6.449244	36	36.000

الملحق 3 جدول الاحصاءات الوصفية

	x12	-1.78469-	6.708227	36	36.000
	x13	-2.47693-	16.454857	36	36.000
	x14	-.11290-	.407830	36	36.000
	x15	.04863	.085179	36	36.000
	x16	.58428	2.959510	36	36.000

Variables in the Analysis				
Step		Tolerance	F to Remove	Wilks' Lambda
1	x8	1.000	15.214	
2	x8	.529	50.415	.815
	x11	.529	37.719	.691
3	x8	.335	93.173	.748
	x11	.358	68.507	.601
	x12	.612	21.951	.322
4	x8	.264	119.069	.743
	x11	.284	88.577	.592
	x12	.547	27.419	.289
	x6	.772	7.636	.191
5	x8	.233	134.023	.726
	x11	.246	102.520	.586
	x12	.190	24.785	.242
	x6	.755	8.227	.169
	x7	.294	4.685	.153
6	x8	.227	111.684	.560
	x11	.240	85.193	.455
	x12	.175	28.393	.228
	x6	.746	8.221	.148
	x7	.198	9.023	.151
	x5	.562	4.334	.133



الملحق 4 جدول المتغيرات الداخلة بأسلوب خطوة خطوة

7	x8	.224	87.776	.420
	x11	.238	68.437	.350
	x12	.160	32.530	.219
	x6	.745	7.193	.128
	x7	.017	1.151	.106
	x5	.319	8.533	.132
	x2	.013	3.848	.115
8	x8	.224	107.233	.496
	x11	.238	83.394	.410
	x12	.160	34.447	.231
	x6	.745	8.040	.135
	x5	.427	7.472	.133
	x2	.154	12.541	.151

Variables Not in the Analysis					
Step		Tolerance	Min. Tolerance	F to Enter	Wilks' Lambda
0	x1	1.000	1.000	.888	.975
	x2	1.000	1.000	.459	.987
	x3	1.000	1.000	.428	.988
	x4	1.000	1.000	.010	1.000
	x5	1.000	1.000	9.571	.780
	x6	1.000	1.000	.016	1.000
	x7	1.000	1.000	.674	.981
	x8	1.000	1.000	15.214	.691
	x9	1.000	1.000	.163	.995
	x10	1.000	1.000	.383	.989
	x11	1.000	1.000	7.723	.815
	x12	1.000	1.000	1.932	.946
	x13	1.000	1.000	2.088	.942
	x14	1.000	1.000	1.450	.959
	x15	1.000	1.000	.048	.999
	x16	1.000	1.000	.272	.992
1	x1	.974	.974	1.693	.657
	x2	.951	.951	1.670	.658
	x3	.986	.986	.839	.674
	x4	.984	.984	.103	.689
	x5	.978	.978	9.263	.539

	x6	.975	.975	.378	.683
	x7	.952	.952	1.985	.652
	x9	.531	.531	6.498	.577
	x10	.995	.995	.081	.689
	x11	.529	.529	37.719	.322
	x12	.906	.906	4.961	.601
	x13	.980	.980	.542	.680
	x14	.975	.975	2.294	.646
	x15	.996	.996	.000	.691
	x16	.864	.864	2.987	.634
2	x1	.961	.509	1.841	.305
	x2	.871	.462	4.685	.281
	x3	.986	.525	.389	.319
	x4	.951	.504	.986	.313
	x5	.962	.509	6.718	.266
	x6	.864	.466	3.681	.289
	x7	.872	.463	4.994	.279
	x9	.483	.423	.252	.320
	x10	.991	.524	.006	.322
	x12	.612	.335	21.951	.191
	x13	.949	.513	1.546	.308
	x14	.779	.423	10.286	.244
	x15	.995	.527	.029	.322

	x16	.768	.407	7.249	.263
3	x1	.896	.335	.011	.191
	x2	.306	.215	4.241	.168
	x3	.886	.329	.487	.188
	x4	.928	.312	1.751	.181
	x5	.832	.333	.501	.188
	x6	.772	.264	7.636	.153
	x7	.300	.211	4.057	.169
	x9	.470	.307	.042	.191
	x10	.966	.325	.400	.189
	x13	.944	.335	.477	.188
	x14	.701	.323	1.894	.180
	x15	.972	.335	.169	.190
	x16	.703	.312	1.111	.185
4	x1	.896	.264	.002	.153
	x2	.300	.196	4.634	.133
	x3	.882	.262	.217	.152
	x4	.737	.263	.005	.153
	x5	.832	.263	.408	.151
	x7	.294	.190	4.685	.133
	x9	.443	.229	.177	.153
	x10	.937	.250	.987	.149
	x13	.944	.264	.344	.152

	x14	.697	.259	1.081	.148
	x15	.972	.264	.094	.153
	x16	.693	.255	.408	.151
5	x1	.828	.189	.364	.131
	x2	.023	.023	.059	.132
	x3	.706	.183	.262	.132
	x4	.737	.190	.002	.133
	x5	.562	.175	4.334	.115
	x9	.442	.189	.075	.132
	x10	.897	.175	1.814	.125
	x13	.868	.176	.001	.133
	x14	.573	.140	.017	.133
	x15	.958	.184	.267	.131
	x16	.646	.162	.005	.133
6	x1	.822	.174	.530	.113
	x2	.013	.013	3.848	.101
	x3	.603	.174	.079	.115
	x4	.737	.175	.007	.115
	x9	.431	.172	.003	.115
	x10	.874	.165	.885	.112
	x13	.838	.167	.111	.115
	x14	.571	.130	.000	.115
	x15	.766	.175	.183	.115

	x16	.632	.146	.046	.115
7	x1	.435	.007	.612	.099
	x3	.461	.010	.499	.100
	x4	.716	.013	.054	.101
	x9	.425	.013	.068	.101
	x10	.874	.013	.707	.099
	x13	.816	.013	.371	.100
	x14	.571	.013	.001	.101
	x15	.730	.013	.641	.099
	x16	.632	.013	.031	.101
8	x1	.885	.153	.038	.106
	x3	.559	.137	.047	.105
	x4	.736	.154	.004	.106
	x7	.017	.013	1.151	.101
	x9	.427	.150	.037	.106
	x10	.875	.152	.834	.103
	x13	.848	.153	.168	.105
	x14	.578	.121	.020	.106
	x15	.749	.146	.429	.104
	x16	.639	.135	.084	.105